التقدم والفقر

التقدم والفقر

هنري جورج

ترجمة: مصطفي حسنين المنصوري

تقديم ومراجعة: د. محمود فؤاد عزيز

الطبعة: ٢٠٢٣

العربية للاعلام والفنون والدراسات الانسانية والنشر

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكو ر- الهرم – الجيزة - مصر

هاتف: ٣٥٨٦٧٥٧٦ ـ ٣٥٨٦٧٥٧٥

http://www.azhabooks.com

E-mail: info@azhabooks.com

بطاقة فهرسة أثناء النشر

جورج، هنري. - ترجمة: مصطفي حسنين المنصوري – تقديم ومراجعة: د. محمود فؤاد عزيز- التقدم والفقر

– الجيزة – أزهى ،٢٠٢٣

١٥٩ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٧ – ٩ – ٨٦٢١٢- ٩٧٧- ٩٧٨

أ – العنوان   رقم الإيداع : ١٥٥٢٤ / ٢٠٢٢

هنري جورج

التقدم والفقر

ترجمة

مصطفي حسنين المنصوري

تقديم ومراجعة

د. محمود فؤاد عزيز

مقدمة

عن الكتاب وصاحبه ومترجمه

"إن ما قمت به في هذا الكتاب، هو أن أوفق بين آراء سميث وريكاردو من جهة وآراء برودهون ولاسال من جهة أخرى، وأن أبين أن سياسة الحرية الفردية المطلقة، سياسة دع كل فرد يعمل ما يشاء هي السياسة المثلى للوصول إلى الغرض السامي الذي ينشده الاشتراكيون"..
في هذه الفقرة من المقدمة التي كتبها المفكر الأمريكي "هنري جورج" يوضح الهدف من كتابه "التقدم والفقر"، ويبين كذلك عن فكره التوافقي والإنساني، فهو يدرك أن أصحاب النظريات مهما اختلفوا في أفكارهم إلا أنهم يسعون إلى إسعاد البشر، قد تبدو الأفكار متناقضة ومتصادمة لكنها تستهدف غاية واحدة، هكذا تتضح إمكانية التوفيق بين آراء الليبراليين سميث وريكاردو من جهة وآراء الإشتراكيين برودهون ولاسال من جهة أخرى، كذلك يزول الالتباس الذي يوحي به عنوان الكتاب الجامع بين "التقدم والفقر" فالتقدم يفترض به أن يقضي على الفقر، والفقر من شأنه أن يمنع التقدم. فمن هو ذلك المفكر المثير للجدل؟

سيرة موجزة

ولد هنري جورج في الثاني من سبتمبر عام ١٨٣٩، في مدينة فيلادلفيا بالولايات المتحدة ثم انتقل إلى نيويورك حيث وجد فرصة عمل

في مطبعة ومنها مارس مهنة الصحافة، وقد اهتم في مقالاته بدراسة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وقد عبر عن أفكاره في كتابه الأول " أرضنا ونظام امتلاكها " أصدره عام ١٨٧١ ثم أعاد طرح الأفكار بعد تنقيحها وتوسيعها في كتاب " التقدم والفقر " أصدره عام ١٨٧٩، وهو الكتاب الذي يتضمن مذهبه والذي أكسبه الشهرة الواسعة حتى أنه أعيد طبعه عدة مرات في حياته وترجم إلى معظم اللغات ويعتبر إلى يومنا هذا إنجيلا جديدا في عالم الاجتماع، وفي عام ١٨٨١ وضع كتاب " مسألة الأراضي الأيرلندية " وفي عام ١٨٨٤ ظهر له كتاب " مسائل اجتماعية " وفي عام ١٨٨٥ كتاب " جريمة الفقر " وفي عام ١٨٨٦ كتاب " حرية التجارة أو حمايتها " وفي عام ١٨٨٨ كتاب " الأرض وسكانها" وفي عام ١٨٩١ أرسل خطابا مفتوحا إلى البابا ليو الثالث عشر يتضمن حال العمال وما هم فيه من الشقاء ملتمسا منه السعي لتحسين حالهم، وفي عام ١٨٩٢ أصدر كتاب " فيلسوف متحير " وفي عام ١٨٩٨ كتاب " الاقتصاد السياسي " الذي صدر بعد وفاته، فقد توفي عام ١٨٩٧، وقد أقيمت له يوم وفاته مظاهرة حاشدة نظمها العمال الذين رأوا فيه نصيرا لهم ومدافعا عن قضاياهم، وتعد من أكبر المظاهرات التي شهدتها الولايات المتحدة حتى اليوم.

الفكر والأخلاق

وقد اكتسب هنري جورج هذه الشعبية من كتابه "التقدم والفقر" وهو بحث في أسباب الكساد الصناعي وفي ازدياد الطلب مع ازدياد

الثروة، ويرى في ذلك معضلة اقتصادية تؤدي إلى عواقب اجتماعية وخيمة، وسعى في الكتاب إلى طرح المعضلة ومحاولة إيجاد علاج لها، لذلك راج الكتاب وقت صدوره وبيعت منه ملايين النسخ عالمياً، والذي قد يتخطى أي كتاب أمريكي آخر في ذلك الوقت.

وقد اهتم هنري جورج في أواخر القرن التاسع عشر بالتأكيد على ظلم إمتلاك الأراضي، وما سببه هذا النظام من بؤس للسواد الأعظم من الناس، فتصدى له الأغنياء، إلا أنه ثابر حتى اعتنق مذهبه كثير من المشاهير يقال أن منهم ليون تولستوي ولم يمض طويل زمن حتى انتصر له الكثيرون وترجمت كتبه إلى معظم اللغات. وقد كان من أكثر المؤيديين لضريبة قيمة الأراضي والاستئثار بالقيمة وإيجارات الأراضي/الموارد الطبيعية، الفكرة التي عرفت في ذلك الوقت بـ "الضريبة المفردة" وكانت كتاباته ذات الشعبية الكبيرة ذات تأثير على ظهور مختلف حركات الاصلاح في العصر التقدمي وفي نهاية المطاف كانت مصدر إلهام لفلسفة اقتصادية واسعة النطاق يشار إليها اليوم بالجورجية، لكن هذه الموارد الطبيعية والفرص العامة، قيمة الأرض الأكثير أهمية، توزع بالتساوي على كل شخص في المجتمع.

ويقول عن كتابه "بعد أن قام الكتاب ببسط حالة المجتمع السيئة التي استفزتني لطرق هذا الموضوع، عرجت على فحص الشروح التي يقدمها الاقتصاديون عن سبب هبوط الأجور رغم ازدياد القوى المنتجة فأفضى بي البحث إلى أن مذهب الأجور الشائع مبني على أساس فاسد، وأنه ما حاز القبول لدى كافة الاقتصاديين، إلا لاستناده على مذهب

آخر، له في نفوسهم مكانة سامية، وهو مذهب مالتوس الذي يتلخص في أن هناك نزعة مستمرة في البشر إلى الازدياد بسرعة تفوق السرعة التي تتكاثر بها المواد الأولية للحياة، وبتعريض هذا المذهب للاختبار أيضا تبين فساده.

ولا يزعم المؤلف أنه يأتي بجديد بل هو يتدبر أفكار السابقين، فيقول " لم أخرج عن نفي المذاهب الشائعة التي عجزت عن إظهار العلة في انتشار الفقر رغم ازدياد الثروة العامة، فكانت استفادتنا منها قاصرة على إشارتها إلى أن حل هذه المشكلة الاجتماعية متوقف على تعرف القوانين التي توزع الثروة بمقتضاها وببحث هذه القوانين التي خالها الاقتصاديون قوانين ثابتة تحدد نصيب كل من العمل ورأس المال والأرض في النتاج العام، تبين أنها مشوشة وأن ليس بينها رابطة نسبية، كما أفضى زيادة الاستقصاء في هذا المبحث إلى أن السبب في اطراد هبوط الأجور هو اطراد ازدياد الايجار، فاستلزم هذا فحص تأثير التقدم المادي في توزيع الثروة، وأفضى بنا البحث إلى أن سبب تفاقم الفقر هو الامتلاك الفردي للأراضي ".

ويذهب في نهاية بحثه إلى أن العلاج الوحيد هو جعل الأرض ملكا شائعا، ثم ينتقل من دائرة الاقتصاد إلى دائرة الأخلاق فيبين الفرق بين ما يصح امتلاكه وما لا يصح، وأن أظهر أن كل امتلاك لا يستند على حق مكتسب بالعمل لا يجوز الاعتراف به، ثم يخلص إلى أنه ليس لملاك الأراضي حق في المطالبة بتعويض إذا أراد المجموع استرداد حقه فيها.

ويتلخص مذهب هنري جورج في أن شقاء العمال وتفاقهم الفقر بين الناس ليسا ناتجين عن بخل الطبيعة وضعفها كما زعم " مالتوس " القائل بأن انتشار الفقر ليس إلا نتيجة لازمة لتكاثر الأهلين بنسبة تفوق النسبة التي تتكاثر بها المواد الأولية اللازمة للحياة، ولا من تنافر مصلحتي العمال والمملولين كما يزعم أغلب الاقتصاديين، بل إلى احتكار فئة من الناس للأرض التي هي ميدان جميع الأعمال المنتجة، ومن ثم كان عدم تحسن حال الفقراء رغم ازدياد الثروة العامة من جراء رقي الصناعة وتقدم الفنون وظهور المخترعات والمستكشفات العديدة، أمرا لا يدعو للدهشة، ولم يقتصر على ذلك، بل ذهب إلى أن نشر التعليم ووضع الحكومات على أساس ديمقراطي، وحث العمال على الاجتهاد والاقتصاد وإنشاء جمعيات التعاون والنقابات وغير ذلك من الوسائل التي يتخيلها الاشتراكيون كافية لاصلاح المجتمع، لا تأتي بالفائدة المقصودة إذا لم تجعل الأرض ملكا عاما، وذهب إلى أن الأرض من لوازم الحياة كالهواء والضوء وانه من الظلم البين حرمان أحد منها، وان امتلاك الأراضي بشكله الحالي راجع إلى الاغتصاب.

ولتحويل الأرض من حيازة الأفراد لحيازة المجموع، لا يرى هنري جورج ضرورة لمصادرة الأراضي ممن يمتلكونها، ولا لمنحهم تعويضا واستردادها منهم، بل يرى أنه يكفي مصادرتهم في إيجارها برمته بعد استنزال جزء بسيط منه، وتركه لهم في نظير سعيهم في تأجيرها، لأنه يرى أنه لا ضرر من بقاء الغلاف في أيديهم، ما دام اللب قد نزع منه. ولما كانت ضريبة الأراضي كافية لسد نفقات الحكومة، والصرف منها على

المنافع العامة، فهو يرى وجوب إلغاء جميع الضرائب الأخرى سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، والاكتفاء بهذه الضريبة، وهو ليس أول قائل بالاكتفاء بضريبة واحدة، بل سبقه إليها " كينيه " إلا أنه أول من أخرج مشروعا كاملا لجعل الأرض ملكا مشاعا مبنيا على هذه الضريبة.

المترجم

وإذا كان مؤلف الكتاب مفكر ومصلح اقتصادي فالمترجم أيضا كذلك، وكان لا يترجم إلا الكتب التي تناصر القضايا التي يؤمن بها، وهو "مصطفي حسنين المنصوري"، ولد في عام ١٨٩٠ بحي عابدين في القاهرة، لأب كان يعمل ضابطا في الجيش وأحيل إلى الاستيداع وكان يمتلك ثروة كبيرة، لكنه أنفقها كلها في تجارب تحويل المعادن الرخيصة إلى ذهب، حتى أفلس تمامًا ثم توفى في عام ١٨٩٤، وتولى شقيقه الأكبر تربيته، وحصل على البكالوريا عام ١٩٠٧، والتحق بمدرسة المعلمين و كانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات فقط، والتحق بالقسم الأدبي فدرس اللغة العربية والإنجليزية، وقد ذكر أن الأديب عبدالقادر المازني تخرج قبله بعامين، كما تخرج بعده الأثري سليم حسن، وبعد تخرجه التحق بالجامعة المصرية بنظام الانتساب، كما التحق في عام ١٩١٠ بكلية الآداب قسم اللغة العربية. وعمل مدرسا وتنقل بين المدارس في المحافظات المختلفة إلى أن ترقى، وكان يشغل منصب مدير التعليم بمديرية الفيوم عام ١٩٢٧، وقد عاش بها منذ عام ١٩٢٥حتي وفاته عام ١٩٦٨، وألف عنها كتاب هو المرجع الرئيس عنها هو كتاب "تاريخ الفيوم"، والذي تناول فيه تاريخ الفيوم ورصد في

جزءه الثاني الرحلة الملكية التي قام بها الملك فؤاد إلى الفيوم في عام ١٩٢٧، ويعد المرجع الوحيد الذي رصد تلك الزيارة.

وقد عزل من منصبه بسبب شكاوى كيدية واتهامات بالكفر بسبب الآراء الاجتماعية الجريئة التي أعلنها في مقالاته وترجماته، وتم فصله نهائيا من الوظيفة بقرار من مدير مديرية الفيوم في ٣ إبريل عام ١٩٣٠، وطالب المنصوري وقتها بالتحقيق معه في هذه التهم وأرسل الطلب لكل من وزارتي المعارف والداخلية إلى أن رسائله كان مصيرها الاهمال.

وقد اعتزل المنصوري الحياة العامة بعد قرار فصله، وعاش حياة بسيطة في إحدى قري ريف الفيوم، وظل بها حتى وفاته، حيث قام باستصلاح وزراعة قطعة من الأرض البور، وقام بتربية الطيور والأرانب، وقام ببناء منزل كبير يأوى الفلاحين الذين كانوا يزرعون الأرض وفيما بعد أقام الفلاحون بيوتًا بجوار بيته وتوسعت العزبة، وظل مقيما في تلك العزبة وفي دائرة النسيان، إلى أن قامت ثورة ١٩٥٢، فعاد تدريجيًا إلى الاهتمام بالمسائل العامة وكتابة المقالات وترجمة الكتب، ويذكر أن المنصوري أصدر كتاب "تاريخ المذاهب الاشتراكية" في عام ١٩١٥ هو أول كتاب عربي عن الاشتراكية، وكان صدى الكتاب مدويًا بين أنصار القديم والحديث وهاجمه بعض رجال الأزهر، حيث دعا الكتاب إلى إصلاح الأحوال في الأزهر، وإدخال علوم حديثة إلى مناهجه الدراسية. وفي عام ١٩١٩ ترجم كتابا لتولستوي هو "ماذا نحن فاعلون إذا ؟" أصدره تحت عنوان "مساوئ النظام الاجتماعي وعلاجها"، ونشر أيضا في عام ١٩٢٠ ترجمة عربية لكتاب هنري جورج "التقدم والفقر"، كما نشر سلسلة من المقالات تحت

عنوان "فلسفة الحياة" في صحيفة "قارون" المحلية التي كانت تصدر في الفيوم، كما كتب رسالة تحت عنوان "سبعة أيام في الجنة" لم تنشر بعد.

وكان المنصوري كان دائم التساؤل "لماذا ينقسم الناس إلى أغنياء وفقراء ؟"، وقام بدراسة تاريخ نظام امتلاك الأراضي في مصر منذ عصر القدماء المصريين حتى يوضح أن امتلاك الأراضي في وقته بمصر قائم على أساس لا يمكن اعتباره نظام عادل أو مشروع، لافتًا إلى أن هناك خطأ جسيم من احتكار الأجانب وقتها لمصادر الثورة في مصر، في حين أن أغلب المصريين يعيشون في فقر، وقد قامت قوات الأمن والتي كانت وقتها خاضعة لسلطة الاحتلال البريطاني بمهاجمة منزله ومصادرة الكتاب.

د. محمود فؤاد عزيز

مقدمة المؤلف

سبق لي التعبير عن الآراء الواردة هنا، في كتابي " أرضنا ونظام امتلاكها " الصادر في سان فرنسيسكو عام ١٧٨١، وقد قام في ذهني منذ ذاك الوقت أن أتبسط في شرحها وأوسع نطاقها الا أن الفرص لم تسمح لي بذلك إلا بعد مرور زمن طويل، ازداد في خلاله وثوقي بصحتها، وتبين لي أنه لم يحل دون وقوف الناس عليها إلا رسوخ كثير من المذاهب الفاسدة في أذهانهم، وجدت من اللازم أن أعود إليها وأختبرها وأزيل فاسدها قبل أن أشرع في بناء مذهبي الجديد.

وقد وجدتني أطرح آرائي أمام فريقين من الناس، فريق ملم بالمسائل الاقتصادية، وفريق يجهلها، ووجدت أن مجال البحث واسع أمامي، حتى أنه يتعذر عليَ استيفاء جميع نقطه، فعولت على الاكتفاء بتكوين قواعد عامة تاركا لقرائي وضع التفصيلات التي يسهل استنباطها منها، حتى يسهل على من له إلمام ولو سطحي بالاقتصاديات الوقوف على القضايا التي بسطتها في هذا الكتاب والتي لا تحتاج إلى مراجعة الأسفار والمجلدات للوقوف على معانيها، لأنها حقائق مبنية على مشاهدات وقعية يسهل على أي قارئ تحقيقها بنفسه، فبعد أن استهلك الكتاب ببسط حالة المجتمع السيئة التي استفزتني لطرق هذا الموضوع، عرجت على فحص الشروح التي يقدمها الاقتصاديون عن سبب هبوط الأجور رغم ازدياد القوى المنتجة فأفضى بي البحث إلى أن مذهب الأجور الشائع مبني على أساس

فاسد، وأنه ما حاز القبول لدى كافة الاقتصاديين، إلا لاستناده على مذهب آخر، له في نفوسهم مكانة سامية، وهو مذهب " ملتوس " الذي يتلخص في أن هناك نزعة مستمرة في البشر إلى الازدياد بسرعة تفوق السرعة التي تتكاثر بها المواد الأولية للحياة، وبتعريض هذا المذهب للاختبار أيضا تبين فساده.

إلى هذا الحد من بحثي، لم أخرج عن نفي المذاهب الشائعة التي عجزت عن اظهار العلة في انتشار الفقر رغم ازدياد الثروة العامة، فكانت استفادتنا منها قاصرة على إشارتها إلى أن حل هذه المشكلة الاجتماعية متوقف على تعرف القوانين التي توزع الثروة بمقتضاها وببحث هذه القوانين التي خالها الاقتصاديون قوانين ثابتة تحدد نصيب كل من العمل ورأس المال والأرض في النتاج العام، تبين أنها مشوشة وأن ليس بينها رابطة نسبية، كما أفضى زيادة الاستقصاء في هذا المبحث إلى أن السبب في اطراد هبوط الأجور هو اطراد ازدياد الايجار، فاستلزم هذا فحص تأثير التقدم المادي في توزيع الثروة، وأفضى بنا البحث إلى أن سبب تفاقم الفقر هو الامتلاك الفردي للأراضي.

وإن كان هذا كافيا للإشارة إلى أن العلاج الوحيد هو جعل الأرض ملكا شائعا، إلا أني وجدت من الأليق قبل أن أثب لهذه النتيجة، أن أستعرض جميع العلاجات التي أشار بها المصلحون، والتي يعتقد في صحتها الكثيرون، وأن أبين عجزها عن إصلاح الحال، إذا لم تجعل الأرض ملكا عاما.

بعد ذلك انتقلت بالبحث إلى دائرة أخرى، دائرة الأخلاق، إذ نادتني العدالة مستصرخة، أمن العدل حرمان قوم من ممتلكاتهم ؟ فلم أر بدا من أن أبين الفرق بين ما يصح امتلاكه وما لا يصح، وأن أظهر أن كل امتلاك لا يستند على حق مكتسب بالعمل لا يجوز الاعتراف به، وتعمقت في فحص هذه النقطة، حتى ظهر أنه ليس لملاك الأراضي حق في المطالبة بتعويض إذا أراد المجموع استرداد حقه فيها.

ثم انتقلت بالبحث إلى دائرة عمرانية عملية، دائرة المنفعة، إذ اعترضني هذا السؤال، وهو هل الامتلاك الفردي للأراضي أحسن نظام لاستثمارها على الوجه الأتم ؟ وبالبحث اتضح أن هذا النظام فضلا عن كونه غير ضروري لاستثمار الأرض واصلاحها، فإنه يحول دون استثمارها على الوجه الأتم، ويؤدي إلى تعطيل كثير من القوى المنتجة، وإن جعل الأرض ملكا مشاعا لا يدعو لإيجاد أي انقلاب ولا يتطلب سوى إلغاء جميع الضرائب ما عدا ضريبة الإيجار، التي هي أوفى وأعدل ضريبة إذا طبقت على قواعد الضرائب.

وبالبحث في تأثير هذا الانقلاب اتضح أنه سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإلى توزيع الثروة العامة على أساس عادل، وإلى النهوض بمدنيتنا إلى غرض أسمى، إذ المدنيات لا تتوقف على اختلاف في الرجال بل على اختلاف في الأنظمة الاجتماعية، ولا تلبث كل مدنية أن تتدهور عندما يزداد التفاوت بين أهلها، وما دامت مدنيتنا الحالية غير خالية من بوادر هذا الانحلال، لا يبعد أن تتهدم حكوماتنا الديمقراطية التي نفاخر بها الآن، وتقوم على أنقاضها حكومات استبدادية وأهمية هذا البحث ظاهرة إذا اتبعت نقطه

بدقة، ولا جدال في أن ما وصلت إليه من النتائج سيكون سببا في تغيير مجرى الاقتصاد السياسي واكسابه مرونة تجعله جديرا بأن يكون علما صحيحا مقبولا يجري مع ميول الناس ورغباتهم بعد أن نفروا منه زمنا طويلا.

إن ما قمت به في هذا الكتاب، هو أن أوفق بين آراء سمث وريكاردو من جهة وآراء برودهون ولاسال من جهة أخرى، وأن أبين أن سياسة الحرية الفردية المطلقة، سياسة دع كل فرد يعمل ما يشاء هي السياسة المثلى للوصول إلى الغرض السامي الذي ينشده الاشتراكيون.

هنري جورج

الفصل الأول

المشكلة

أهم ما تميز به القرن العشرين هو ازدياد القوى المنتجة للثروة، فإن استخدام البخار والكهرباء، والآلات الضخمة التي ذللت صعوبة الأعمال وسمحت باتباع نظام تجزئة الأعمال، وتحسن طرق المبادلة، كل هذه قد ضاعفت النتاج لدرجة لم يكن يحلم بها النوع البشري.

لكن كل هذه النعم صارت وبالا على الانسانية، فماذا كان يدور في خلد فرنكلن أو بريستلي أو غيرهما من رجال القرن التاسع عشر إذا أتيح لهم أن يروا البواخر تمخر في البحر بدلا من السفن الشراعية، والقطارات الحديدية تنهب الأرض بدلا من العجلات، والحصادة البخارية تقوم بعمل المنجل، لو أتيح لهم أن يسمعوا نبض الآلات وهي مجدة في إنجاز مطالب الإنسان بقوة تفوق قوة ما على سطح الأرض من إنسان وحيوان، لو أتيح لهم أن يروا أشجار الغابات وهي تحول إلى تحف وأثاث بدون أن تمسها يد إنسان، وإن يروا المصانع وهي تحت رقابة بنية تخرج من الأقمشة في زمن معين، ما لا يستطيع انجازه مائة ناسج مفتول العضلات في الوقت ذاته بأنوالهم العتيقة، لو رأوا المطارق البخارية وهي تهيئ العمد الضخمة بطرقة واحدة، والعدد الدقيقة تصنع الساعات الصغيرة، والمثاقيب الماسية تخترق قلب الصخر الأصم، لو أتيح لهم أن يقدروا ما سيترتب على تحسين طرق

المواصلات والتبادل من توفير المجهودات، لو علموا أن الخراف المذبوحة في استراليا تصل إلى انجلترا والدم يتساقط منها، وان الأمر الذي يصدره صيرفي في لندن بعد الظهر ينفذ في صباح هذا اليوم ذاته بسان فرنسيسكو، ماذا كان يتصور أمثال هؤلاء ؟ ومن يشك في أنهم كانوا يرون أن عصرنا هذا سيكون عصر النعيم والسعادة ؟ من يشك في أن هؤلاء كانوا يعتقدون أن هذا الرقي سيرفع مستوى أخلاق البشر ويصل بالنوع الانساني إلى العصر الذهبي، حيث لا عقبة تحول دون وصول الشباب إلى حده الطبيعي من النمو ولا طمع يستدرج الإنسان ويورده موارد الهلاك قبل الأوان، حيث تستأنس الوحوش، ويختفي كل قبيح، ويعم الوئام ويزول كل سبب للخلاف، إذ كيف يوجد طمع والرخاء شامل والخيرات موفورة، كيف يوجد خبث وإجرام وجهل وتوحش وقد اختفى الفقر وتلاشي ظله، من سينكمش إذا كان الكل أحرارا ومن سيظلم إذا كان الكل أندادا ؟

هذه هي الآمال التي كان يتخيلها كل رجل سليم النظر، وهذه هي الأماني التي كان ينتظرها كل عاقل من جراء هذا التقدم الذي جعل هذا العصر سيد العصور، ولكن ما أشد خيبة هذه الأماني، فقد ظهر الاختراع تلو الاختراع، واستكشفت مستكشفات أعقبتها مستكشفات ولم تخفف أعباء من كانوا يعانون الآلام، ولم تأت بالرخاء لمن كانوا في فقر وعناء. فليت شعري ما هي أسباب هذا الحال التي عجز الناس عن فهمها حتى الآن ؟

من جميع أنحاء العالم تتوارد الشكاة تلو الشكاة من جمود الحركة الصناعية وتعطيل عمال أشداء ورؤوس أموال مكدسة، عن فقر العمال

وبؤس طائفة كبيرة من بني الإنسان، فلا تكاد تجلس في مجلس حتى تسمع الناس يرمون هذا العصر بعصر الشقاء، ويحنون إلى الأيام الماضية أيام الهناءة والصفاء، وقد عم هذا جميع أنحاء العالم مع اختلاف أنظمتها وتفاوت ثرواتها وغزارة سكانها بحيث لا يكون من أصالة الرأي ارجاع هذه المساوئ إلى أسباب موضعية، فهناك بؤس حيث توجد جيوش رابضة، كما يوجد بؤس حيث لا توجد جيوش، بؤس حيث التجارة مقيدة، وبؤس حيث التجارة حرة، بؤس في الحكومات الديمقراطية والاتقراطية على حد سواء، فلا عجب إذا حكم العقل بأنه لابد أن يكون لهذه المساوئ علة أصلية، ولا عجب إذا قادنا الاستنتاج إلى أن التقدم المادي هو هذه العلة، وحسبنا دليلا على ذلك أن هذه المساوئ لا تظهر إلا بظهوره، فمنا من أمة أخذت في أسباب الرقي بأن ازداد عدد أهلها ونشطت صناعتها وتحسنت مواصلاتها وطرق المبادلة لديها، إلا ازداد الفقر ظهورا وانتشارا فيها، وازداد تنازع البقاء قسوة بين أهلها.

من أراد أن يفقه معنى الفقر فلا ييمم وجهه شطر الأمم المنحطة إذا عبثا يحاول أن يعثر على بائس، بل عليه أن يقصد الأمم الراقية العظيمة، اذهب إلى أحد أقاليم أفريقيا الوسطى وتفقد حال أهلها لا تجد بينهم من يصح أن يقال عنه أنه غني، بيد أنك لا تجد بائسا لا يجد بلغة من العيش يحفظ بها رمقه كما تجد في الأوساط الراقية – نعم لا جدال في ارتفاع مستوى المعيشة، ولا جدال في أن كثيرا من نفائس أبائنا أصبح من ضرورياتنا إلا أن ازدياد الثروة العامة لم يعد بفائدة إلا على الفئة الممتازة الغنية وحرمت الطبقة الدنية من التمتع بما أوجده التقدم من وسائل الراحة والرفاهية.

إن اجتماع الفقر مع ازدياد الثروة هو لغز هذا العصر، وهو ولا جدال السبب في جميع المساوئ السياسية والصناعية والاجتماعية التي حيرت العالم وأعجزت المصلحين، والتي تتوعد أغنى الأمم وأرقاها بمستقبل مظلم، هي المعمى الذي يطرحه اله الحظ لمدنيتنا والذي جزاء من لا يستطيع حله الاعدام، ومحال أن يكون التقدم مفيدا ومستديما ما دام ازدياد الثروة لا يؤدي إلا إلى تكديس الأموال وازدياد الترهف لدى فريق دون سائر الخلق من البشر، وإلى توسيع مسافة الخلف بين طبقتي الأغنياء والفقراء، وإلا فما الفائدة من تعليم الناس إذا كانوا. لا يستطيعوا أن يستثمروا علمهم، وهلا يكون تعليمهم وبالا على أنفسهم وعلى المجتمع بأسره لأنهم سيتحولون بفعله قوما متمردين ساخطين على الحياة؟

والغريب أن كبار الاقتصاديين لا زالوا يتخبطون في أسباب هذه المساوئ وما زالوا متضاربين في العلاجات التي يرونها وفية فبينما نرى فريقا منهم بنسب الجمود الصناعي إلى الإفراط في الإنتاج أو الاستنفاد، يذهب فريق آخر إلى أن المساوئ الاجتماعية ناشئة عن الحروب أو مد الخطوط الحديدية أو اعتصابات العمال لرفع أجورهم أو استعمال الورق النقدي بدلا من العملة المعدنية أو إدخال الآلات في الصناعة واحلالها محل الأيدي العاملة أو تسهيل طرق المواصلات.

وما دام حل هذه المسألة يقع في دائرة الاقتصاد السياسي فأني سأحاول في الفصول التالية حلها، معتمدا على أصول هذا العلم، وسأحاول الحصول على القانون الذي يربط الفقر مع التقدم المادي، وكلي ثقة بأن الحل الذي سأصل إليه كاف لتعليل هذه الظاهرة الاجتماعية.

وما دام الاقتصاد السياسي عاجزا عن إظهار العلة في هذه المساوئ لما في قضاياه من التفكك الذي يتعذر معه العثور على صلة ارتباط بينها والساسة لا يعبأون بتعاليمه، والجمهور ممتعضا منه، والمتعلمون ينظرون إليه نظرة الاحتقار ويسمونه في بعض الدوائر العلمية باسم " العلم المظلم "، ولولا بقية ثقة في نفوسهم بهذا العلم لإجلالهم لواضعيه لقاطعوه وطاردوه، فقد عولت في بحثي هذا على أن لا آخذ بقضية من قضاياه إلا بعد فحصها، غير متأثر بما ذهب إليه أساطين هذا العلم ولا بهياب من أن أصل باستدلالاتي إلى نتائج مخالفة لآرائهم، مادام الحق رائدي، وأركان استدلالي مسلما بصحتها.

الفصل الثاني

الأجور ورؤوس الأموال

السر في انتشار الفقر رغم ازدياد الثروة العامة هو ميل الأجور للهبوط إلى حدها الأدنى الذي لا يستطيع العامل دونه أن يسد حاجياته الضرورية، وإزاء هذا التناقض، يحق لنا أن نتساءل، لماذا تميل الأجور على الدوام للهبوط مع ازدياد الإنتاج باطراد ؟

يعلل الاقتصاديون هذه الظاهرة بأن الأجور متوقفة على النسبة بين عدد العمال ومقدار رؤوس الأموال المطروحة للاستثمار، ويقولون بأنه لما كان عدد العمال يفوق رؤوس الأموال نسبيا في ازدياد، فمن الطبيعي أن تميل الأجور للهبوط بتوالي الزمن إلى حدها الأدنى، وبنوا على ذلك كثيرا من نظرياتهم الغريبة، كاتفاقهم على أن فتح الباب للعمال الأجانب، مما يزيد عناء العمال الوطنيين، لزعمهم أن مزاحمة هؤلاء الأجانب تقضي بتقليل نصيب العامل الفرد يكون الرصيد " وهو رأس المال " الذي تستمد منه الأجور ثابتا وكذهابهم إلى أن تقييد التناقس من أحسن الوسائل المفضية لرفع أجور العمال، والغريب مجاراة الصحف والدوائر التشريعية لهم في نظرياتهم، وإلحاحها في تنفيذها، ولو تروي هؤلاء الاقتصاديون، لتبين لهم أن مذهبهم هذا لا يستند على حقائق ثابتة، إذ لو صح أن الأجور

متوقفة على النسبة بين عدد العمال المتلمسين للعمل ومقدار رؤوس الأموال المطروحة للاستثمار، لكان ارتفاع الأجور " وهو دليل على قلة العمل نسبيا " ملازما لهبوط الأرباح " وهو دليل على ازدياد رؤوس الأموال نسبيا " وبالعكس، وهذا هو غير الواقع إذ المشاهد أن الأرباح كبيرة حيث الأجور مرتفعة وبالعكس، وإن الممولين ينزحون من الأقاليم القديمة للحديثة طلبا لأرباح أكبر، كما ينزح العمال جريا وراء أجور أوفر، وأنه عند ما تهبط الأجور تقل الأرباح وبالعكس يبرهن علماء الاقتصاد على صحة مذهبهم بكون الأجور أكثر ارتفاعا في الأقاليم الحديثة حيث رؤوس الأموال أقل نسبيا منها في الأقاليم القديمة، وفساد هذا الزعم ظاهر للعيان، إذ رغم اعتراف "مل وفوست وبريس" وغيرهم من علماء الاقتصاد بأن الأجور متوقفة على النسبة بين رؤوس الأموال وعدد العمال، ينسبون ارتفاع الأجور والارباح في الأقاليم الحديثة لازدياد الإنتاج النسبي للثروة وهذا زعم فاسد سأبين خطأه فيما بعد، كما سأظهر أنه عكس الواقع، وأن الإنتاج أكبر في النسبة في الأقاليم المكتظة بالسكان منه في الأقاليم الفقيرة في الأهلين، وحسبنا لإظهار فساد مذهبهم الآن أنهم ينسبون ارتفاع الأجور في الأقاليم الحديثة لكثرة الإنتاج، وبذا لا يقيمون النسبة بين الأجور ورؤوس الأموال، بل بينها وبين النتاج.

وأنه ليحق لنا إزاء تناقض هذا المذهب أن نتساءل كيف نشأ وكيف تمسك به الاقتصاديين النابهين من عصر آدم سمث حتى يومنا هذا. قد يكون تمسكهم به راجعا إلى وجودهم في أوساط جرت العادة فيها أن تدفع الأجور للعمال مقدما أي قبل الشروع في العمل، فتوهموا أن الصناعة

متوقفة ومحدودة برؤوس الأموال، أي أنه لا إنتاج إلا حيث رؤوس أموال متجمدة، وإلا بالقدر الذي تسمح به، وهذا ما حدا جون استوارت ميل للقول في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي "، " الصناعة محدودة برؤوس الأموال، ومحال أن تتعدى الحد الذي تسمح به المواد الأولية المهيأة للصناعة، والغذاء المقدم للقيام بأود العمال، ألا انه رغما من جلاء هذا لا يتنبه الناس إلى أنهم يعيشون على نتاج جهود السالفين لا الحاضرين من العمال، ولا يفقهون أن لا مناص من التجائهم للمولين لامدادهم بالحاجيات الضرورية، ولا يعرفون أنهم يستنفذون ما تم انتاجه، لا ما سيصير انتاجه، فإذا تبينوا ذلك وعرفوا أنه لا يخصص من مجموع النتاج لا مداد العمال بما يحتاجون إليه من حاجيات الحياة إلا جزء بسيط " وهو رأس المال " تبين لهم أن الصناعة لا يمكن أن تتعدى الحد الذي يسمح به هذا القدر".

وغريب أن يقرر ميل ذلك، فإننا إذا نظرنا إلى الأعمال وجدنا أن الطبيعة لا تبخل على مجهود بثمره جهده، فهي تقدم السمك لكل من ألقى شبكته في البحر، والنبات لكل من حرث الأرض، ولا تعطي إلا لمن بذل، ومن هذا يتضح لنا أن الأجور ليست مستمدة من رؤوس الأموال، بل من العمل نفسه، فإذا اعترض علينا بأن بعض الأجور تدفع مقدما قلنا أن ما يدفع مقدما هو بمثابة سلفة تؤخذ مما سبق ابتزه المممولون من نتاج جهود العمال السابقين، لا تلبث أن يردها العمال في قالب عمل، وعلى كل فسواء أكانت تدفع الأجور مقدما أو مؤخرا فإنها لا تعطي للعمال إلا بشرط أن يؤدوا عملا، وهي لا تنقص من رؤوس الأموال في حالة دفعها

مقدما، فإن كان أحدكم في ريب من ذلك، فحسبه أن ينظر حواله ويلحظ الأعمال بعين يقظة، فهنا مثلا سفينة ضخمة قد يستغرق العمال في بنائها عاما أو أكثر، تدفع لهم أجورهم في خلاله يوميا، فهل تظن أن رأس مال صاحبها يقل لما يدفع من الأجور ؟ كلا، ودليلنا على ذلك أنه لو أراد بيعها قبيل اتمامها، لما قيل أن يسترجع ما صرفه وحسب، بل تتطلب ربحا، وكذلك الأمر في جميع الأحوال، فلو باع أحدهم منزلا قبل أن يتم بناؤه، لما اكتفى بالحصول على ما صرفه في شراء مواد البناء وما دفعه أجورا للعمال ولو بعت حقلا منزرعا لانتظرت الحصول على ثمن أعلى مما لو بعته خاليا.

إلا أن كون الأجور غير مستمدة من رؤوس الأموال لا يجعلنا نعتقد بأن رؤوس الأموال ليست عاملا ضروريا في الإنتاج، إذ لا يصح ذلك إلا إذا كان من المتيسر في جميع الأحوال دفع الأجور من نوع العمل، وهذا متعذر في أغلب الاحوال، فالحارث مثلا لا يستطيع أن يحصل على قوت يومه من الاخدود الذي شقه بمحراثه، والعامل لا يتسنى له الأكل مباشرة من الآلة التي صرف يومه في عملها.

يقولون إن دولاب العمل لا يدور حتى تقدم رؤوس الأموال الغداء اللازم للعمال والمواد الأولية التي سيحولونها بجهودهم إلى ثروة، وهذا أمر غير معقول، لأنه يستدعي وجود عمل مدخر قبل الشروع في العمل، وليس بطبيعي أن يسبق النتاج المنتج في سلسلة الكائنات، ولا جدال في أن الاستنفاد لابد أن يصحبه انتاج معاصر له، فها هو ثري عاطل متنعم بمباهج الحياة ومناعمها رغم كسله وتقاعده، ها هي مائدة الفخمة وليس

عليها ما مضى على انتاجه زمن يذكر غير الصحاف والأكواب والملاعق، وما عدا ذلك فأشياء حديثة العهد، فهنا بيض لم يبض غير اليوم، وزبدة مجهزة بالأمس، ولبن درته البقرة هذا الصباح، وسمك كان يسبح بالأمس في عرض البحار، ولحم نحرت دابته منذ ساعات، وخضر وفاكهة جنيت كذلك، فهل يصح أن يقال أنه يعيش على ما ادخره له والده من قبل مع أنه يستنفذ ما يقوم غيره بإنتاجه في هذا الوقت.

هناك الطبقة الغنية التي تفوق ثروتها ثروة أي قطعة أخرى مماثلة لها في المساحة في العالم بأسره، ماذا يكون حالها إذا توقف دولاب العمل المنتج بها ولو بضع ساعات ؟ ألا يموت أهله جوعا رغم وفرة ما لديهم من أنواع الثروة، تصور ذلك قليلا فلا تلبث أن ترى أن الناس جميعا يعيشون على قوت يومهم، لا على ما هو مدخر لديهم من قبل، فكما أن الذين قاموا ببناء الهرم لم يدخر لهم من قبل ما يكفيهم من الغذاء، طول مدة قيامهم ببنائه، بل كانوا يعيشوف على ما ينتج حولهم يوميا، وكما أن الحكومات لا تستجمع جميع المبالغ اللازمة لأي مشروع قبل الشروع فيه، بل تعتمد على ما سيجبى من الأهلين من الضرائب إبان إتمامه، فكذلك الناس الذين يشتغلون بانتاج مالا يصلح للغذاء لا يأكلون مما هو مدخر لهم من قبل بل مما يقوم بانتاجه في نفس هذا الوقت من يشتغلون بانتاج المواد الغذائية.

الفصل الثالث

وظيفة رأس المال الحقيقية

إذا كان رأس المال لا تدفع منه الأجور ولا يعين العمال بما يبقى رمقهم فما هي وظيفته ؟ رأس المال هو الجزء من الثروة العامة المخصص لإنتاج ثروة أخرى، أو بعبارة أخرى هو الجزء من الثروة المخصص للتبادل، وهو يساعد على وفرة الإنتاج بأن يسهل للعمال الحصول على أدق الآلات التي تسهل العمل، وتزيد في مقدار النتاج ويسمح للعمال بالانتفاع بقوى التكاثر الطبيعية المودعة في الحيوان والنبات، والتي تظهر بالتربية، بدلا من القضاء عليها لحاجة وقتية، ويسمح بتجزئة الأعمال بهذا القدر العظيم الذي هو السر في رقي الصناعة الحديثة وبانتاج الأشياء في أحسن الأوساط ملاءمة لها وهذا غير ما يذكره علماء الاقتصاد. فهو لا يهئ المواد التي تتحول بالعمل إلى ثروة كما يزعمون لأن الطبيعية نفسها متكلفة بتقديمها، ولا هو بالرصيد الوحيد الذي تدفع منه الأجور، لأن الأجور هي ثمرة جهود العمال، ولا يحدد نطاق الإنتاج لأن الإنتاج لا يحده إلا الموارد الطبيعية التي لا تنفد إلا بنفاد الكرة الأرضية، وإنما غاية ما يعمله أن يعين نوع الإنتاج وهذا غير تحديد نطاقه، فإنه إذا كان من المسلم به إنه بدون محراث لا يوجد حارث، إلا أنه ليس من المعقول أن لا توجد زراعة بدون

محراث، أو خياطة بدون مطرزة، وإنما يكون النتاج قليلا، فالإنتاج والصناعة موجودة قبل أن تتجمد رؤوس أموال وهي لا تزال كذلك في كثير من الأمم المنحطة.

وما دامت الأجور لا تستمد من رؤوس الأموال بل من نتاج العمل فإن المذاهب الشائعة الخاصة بعلاقة الممولين والعمال لا يصح الأخذ بها، كما لا يصح الاعتماد على العلاجات التي يقترحها رجال الاقتصاد لتخفيف وطأة الفقر كرفع قدر رؤوس الأموال أو كتعيين عدد العمال أو كرفع درجة كفاءتهم.

فإذا سلمنا بأن كل عامل ينتج بعمله الرصيد الذي يستولي منه على أجره، وجب أن لا تنقص الأجور بازدياد عدد العمال بل تزاد، نظرا لما يستفيده العامل من المساعدة عند ازدياد عدد مساعديه، ولزيادة الإيضاح رأينا أن نعقد فصلا خاصا للبحث فيما إذا كانت القوى الطبيعة المنتجة تميل إلى النقصان كلما ازداد الطلب عليها بازدياد الأهلين أم لا.

الفصل الرابع

البشر وحاجيات الحياة

مذهب "مالتوس "

يستند المذهب الذي عقدنا له البحث السابق، على مذهب آخر لازلنا في حاجة لبحثه، فإن المذهب القائل بأن الأجور مستمدة من رؤوس الأموال يرتكز على المذهب القائل بأن البشر يتكاثرون بنسبة تفوق النسبة التي تتكاثر بها المواد التي يستمد منها الإنسان حاجياته، وهو المذهب المعروف باسم مالتوس، والذي يرجع إليه الاقتصاديون مع مذهب الأجور في إيجاد الحلول والعلاجات للمساوي الاجتماعية. وقد بينت في مبحثي السابق فساد مذهب الأجور، إلا أننا لو بحثنا عن السبب في تشبث علماء الاقتصاد به رغم ذلك لتبين أن هذا راجع لاعتقادهم الراسخ في صحة مذهب مالتوس الذي يؤيده ويطابقه، ولإقتناعهم بما ذهب إليه بعض العلماء من أن خصب الأرض لا يلبث أن يأخذ في الانحطاط بعد وصوله إلى درجة معينة من الكمال مهما بذلنا بعد ذلك في خدمتها من رؤوس الأموال والعمل، فحالت هذه المذاهب دون تنقيب الناس عن العلاجات اللازمة لمساوئ الفقر، لظنهم أنها صحيحة، وأنها صادرة عن رجال موثوق بآرائهم السديدة.

ولا يمكن الجزم بأي هذه المذاهب قد سبق غيره في الظهور فإن مذهب عدد السكان لم يتم تنسيقه بالدرجة التي يصح معها اعتباره مذهبا، إلا بعد أن تكون مذهب الأجور، إلا أنه يظهر أنهما ظهرا سويا قبل أن يتكون علم الاقتصاد السياسي وإنما لم يكونا مذاهب ثابتة، بل كانا في حالة تكون كما يظهر في كتابات آدم سميث التي كانت تحوم حول هذه الفكرة التي ربما كانت السبب في تحويل رأيه في مسألة الأجور إلى وجهة غير قويمة.

ويتلخص مذهب مالتوس في أنه إذا توافرت سبل المعيشة لدى قوم كما حصل في أمريكا تضاعف عددهم كل خمس وعشرين عام، وأن البشر عموما يتكاثرون بنسبة متواليات هندسية بينما لا تتكاثر المواد التي يستمد منها الإنسان حاجياته الأولية إلا بنسبة متواليات حسابية ومن جراء هذا كان الفقر لازما على النوع البشري.

وإنا لنربأ بأنفسنا عن أن نتعرض لدحض مسألة المتواليات الهندسية والحسابية التي اختلقها مالتوس، فقد كفانا مؤونة الرد عليها أحد اتباعه وهو جون استوارث ميل حيث قال عنها " إنها لمحاولة غير موفقة لتحديد شئ غير قابل للتحديد ولا يصعب على كل من عنده مسكة من العقل أن يرى فساد هذه النظرية.

وإن كان مذهب مالتوس لا يدعو في الواقع للنفور من الحكمه الالهيه والكرم الطبيعي كما تدعو بعض النظريات الأخرى التي لا يصح اعتبارها مذاهب مطلقا والتي تلقي تبعه الفقر على عاتق الخالق سبحانه إلا أنه لم

يقابل في بادئ الأمر بالارتياح ولم يجز قبول الناس إلا بعد أن وجه إليه كثير من النقد من جودوين وغيره، ونجاح هذا المذهب ليس بالأمر المستغرب لأنه يستند ظاهريا على مسألة رياضية لا يسهل تفنيدها، إذ تكاثر البشر وظهور الفقر بينهم أمر واقع ومشاهد مثله في عالمي الحيوان والنبات، ولظهوره في وقت مناسب وهو زمن الثورة الفرنسية الذي اتجهت فيه الانظار لتحقيق مبدأ المساواة. وفي الوقت الذي ظهر فيه كتاب وليام جودوين " بحث في العدالة السياسية " الذي أنكر فيه كافة أنواع الممتلكات، فأتخذه الممتازون حجة لتبرير امتيازهم وابتئاس الآخرين، وازداد تعلق الناس به عند ظهور مذهب النشوء والارتقاء المبني على تنازع البقاء وبقاء الأصلح لأنهم وجدوه مطابقا ومعززا له، حتى خاله البعض جزءا متمما لمذهب ملتوس، وذهب كاك كلوخ الاقتصادي الشهير إلى أن الفضل في رقي الفنون والصناعة وفي اقتصاد الناس واجتهادهم راجع إلى مذهب ملتوس لأن ما دفع الناس لذلك سوى خوفهم من الفقر الذي ينتج عن تكاثر الأهلين الذي أثبته ملتوس. ولكن رغما من ثبات هذا المذهب في أذهان الكثيرين ورغما من تحصينه واستناده على عدة دعامات قوية فإني لست بمحجم عن مهاجمته والقضاء عليه كما قضيت على مذهب الأجور.

يستند مذهب مالتوس على عدة حجج لا تلبث أن يظهر فسادها إذا ما عرضناها للبحث، فقد ذهب ملتوس بعد أن استعرض معظم أقاليم العالم ووصف ما يعانيه أهلها من صنوف الفقر والانحطاط إلى أن حالتهم هذه راجعة إلى تكاثر الأهلين وحسب، وأن ليس للأنظمة السياسية

والاجتماعية أي دخل فيها، مع أنها العامل الأكبر في وجودها، وضرب لنا مثلا بالهند والصين وما فيهما من بؤس وشقاء، وجزم بأن هذا راجع إلى كثافة سكانهما، ولكن إذا قارنا سكان هذين الأقليمين بغيرهما من حيث الازدحام لتبين لنا خطؤه، فبينما يخص الميل المربع في الهند ١٣٢ نسمة وفي الصين ١١٩ نسمة، يخص الميل المربع في سكسونيا ٤٤٢ وفي بلجيكا ٤٤١ وفي انجلترا ٤٤٢، ومع أن أراضي الهند والصين أخصب من أراضي هذه الأقاليم بكثير فإن أهلها لا يقاسون من الفقر والحرمان مثل ما يقاسيه سكان هذين الاقليمين، أفلا يكون المعقول أن يكون انتشار الفقر والمجاعات فيهما راجعا إلى فساد الحكم فيهما ؟

ويستشهد مالتوس على صحة مذهبه بما هو مشاهد في الكائنات الحيوانية والنباتية، ويقول بأن تكاثر هذه الكائنات لا يلبث أن يقف عند ما تنفد المواد التي تعيش عليها فالسمكة التي تملأ البحار بسرئها إذا تركت في وسط ملائم لا تلبث أن تقف عن التكاثر إذا نفد عذاؤها، وكذلك الأرنبة التي إذا تركت وشأنها ملأت الأرض بنسلها، والنبات الذي يتضاعف بكثرة، وما دام هذا هو ناموس الطبيعة في عالمي الحيوان والنبات فلابد أن يخضع له الإنسان طوعا أو كرها ولا مناص من ظهور الفقر وانتشار البؤس بين الناس كلما ازدادوا تكاثرا.

وهنا نتساءل هل هذه المشابهة صحيحة ؟ معلوم أن الإنسان يستمد غذاءه من الكائنات الحيوانية والنباتية، ومادام خصبهما عظيما، كان المعقول أن لا يلحق الفقر بالناس مهما تكثروا لأنهما يتكاثران بسرعة أكبر، وبصرف النظر عن هذا فهناك فارق عظيم بين الإنسان وسائر

المخلوقات إذ هو الحيوان الوحيد الذي يمكنه أن يزيد في قوة انتاج الأشياء التي يحتاج إليها، فالحيوان والطيور والأسماك تتغذى بما تجده فإذا نفد وقف تكاثرها، أما الإنسان ففي وسعه أن يزيد قوة الإنتاج في الأشياء التي يحتاج إليها بما لديه من وسائل التربية والعناية.

يستند ملتوس في مذهبه على المذهب القائل بأن الأرض تقل خصوبة على ممر الأزمان من كثرة انهاك قواها بالاستغلال المتواصل ويجزم بأن تكاثر الأهلين مع انحطاط تربة الأرض يفضيان إلى اتساع دائرة الفقر على ممر الأزمان، وقد يتراءى هذا هنا صحيحا لأول وهلة، ولكن إذا أمعنا النظر فيه تبين لما أن خصب الأرض أمر ثابت، إذ معروف أن المادة والطاقة غير قابلين للإعدام أو النقص أو الزيادة، وما الإنتاج والاستنفاد إلا لفظان نسبيان، فالمواد التي تنتجها الأرض ثم نستنفدها تعود إلى الأرض مرة أخرى، وليس في وسع البشر مهما تكاثروا ومهما استنفدوا أن ينقصوا وزن الأرض ذرة واحدة، نعم قد يصح أن ينقص خصب قطعة أرض معينة بما يؤخذ منها في وقت معين ليستنفد في مكان آخر، ولكن هذا لا يؤثر في المجموع فإن ما ينقص في خصب أرض يزاد في غيرها، وليس هناك مانع من وجود آلاف المليارات من البشر على الأرض بدلا من آلاف الملايين، فنحن لا نزيد مواد الطبيعة وطاقتها ولا ننقصها، نحن نهبط إلى الدنيا عرايا ونبرحها عرايا، وما الإنسان في الحقيقة سوى شكل من أشكال المادة المتقلبة وحركة من حركات الطبيعة المتغيرة.

لنفرض جدلا أن الإنسان حيوان راق، وأنه من سلالة القردة كما يزعم البعض، ألا يبقى هو الحيوان الوحيد الذي لا حد لمطامعه ؟ فثور هذا

القرن لا يطلب من وسائل المعيشة أكثر مما كان يطلبه ثور القرن الأول، ولكن أي فرق بين مطالب وانسان هذا القرن، يحتاج الإنسان أولا إلى الغذاء والمأوى حتى إذا ما توافرا لديه شرع في التكاثر شأنه في ذلك سائر الحيوانات إلا أنه عند هذه الدرجة يكون الإنسان والحيوان عند مفرق الطرق، فيقف الحيوان حيث لا غاية له بعد ذلك، أما الإنسان فيهرع إلى الأمام متطلبا غاية أعلى وغرضا اسمى، لا يقنع بالحصول على القدر لكافي من الأشياء إذا لم يكن نوعها عند رغبته، وبينما الحيوان يأكل كل ما يصادفه لا يقنع الإنسان بما يسد رمقه، بل يتطلب المآكل الشهية والأغذية المستطابة، ولا يكتفي في ملبسه بما يمنع عنه برد الشتاء وحرارة الصيف بل يبتدع فيه ما يراه ملائما للذوق السليم وما يستلفت نظر الآخرين ولا يقنع بأن يجد له مكانا يأويه بل يتطلب قصرا فخما، ولا يرضيه أن يطفئ شهوته البهيمية وحسب بل يسعى لانتقاء أجمل الزوجات وأرقاهن، وتراه مجدا وساعيا ناهضا ليلا ونهارا منهمكا ومشغولا لا لنيل شئ محسوس، بل لسد جوع معنوي لم يشعر ولن يشعر به حيوان ولا رواء عطش لم يقاسه ولن تقاسه أية دابة من الدواب، لا يقنع بمعرفة ظواهر الأشياء، بل يتلمس أسرارها، يود أن يعرف كيف خلق الكون، وكيف وجدت الأجرام، يريد أن يلم بكل سر من أسرار الطبيعة، حتى إذا تم له ذلك نظر إلى من حوله من بني جنسه وصرف جهده في تحسين حالهم، ونشر لواء العدل بينهم، لا لغرض سوى نيل شئ لم يره ولا يمكن أن يراه وقد لا يحصل عليه إلا وهو جثة هامدة في الثرى، ألا وهو الفخر وحسن الأحدوثة، فأي فرق بينهما، فالحيوان والنبات إذا ما توافرت لديهما سبل

المعيشة تكاثرا أما الإنسان فيرقى، فهو الشجرة الخرافية التي أصلها في الأرض وفرعها في السماء.

وحسبنا ذلك لإظهار فساد مذهب مالتوس الذي تصور أن الإنسان والحيوان سواء بسواء فاستنتج من ذلك أن تكاثر الأهلين لابد أن يصل بالنوع البشري إلى الحد الذي يعجز فيه نتاج الأربض عن سد حاجة جميع أفراده، ولكن فليهدأ خاطر الناس، فنظام الطبيعة البديع كفيل بسد حاجتهم مهما تكاثروا، وكما أنه لا خوف من اختلال نظام الجاذبية وتصادم الأكوان، فلا داعي للجزع من نفاد المواد الغذائية.

تفنيد مذهب ملتوس

رسخ مذهب مالتوس في أذهان الاقتصاديين وأجمعت كلمتهم على أن تكاثر الأهلين مدعاة لهبوط الأجور وتفاقم الفقر، وازاء هذا نرى أنفسنا ملزمين بإعادة النظر في هذا المذهب، فإن قولهم بأن تكاثر الأهلين هو السبب في هبوط الأجور واتساع دائرة الفقر معناه أنه كلما كثرت الأيدي العاملة قل النتاج أو أنه كلما كثر عدد العمال المنتجين اشتد بخل الطبيعة.

يقول جون استوارت ميل " إن سد حاجة جماعة كبيرة من الناس أشد تعذرا من سد حاجة جماعة صغيرة مهما كانت درجة المدنية التي يعيشون فيها، وهذا راجع إلى بخل الطبيعة لا إلى سوء النظام الاجتماعي ومن العبث القول بأن كل الافواه التي توجدها الطبيعة على الأرض مزودة بأيد، فإن الافواه المستجدة تتطلب من الغذاء بقدر ما كانت تتطلبه الافواه السابقة، بينما الأيدي المستجدة لا تنتج بقدر ما كانت تنتجه الأيدي

السابقة، ولنفرض وجود قوم سعداء قد جعلت جميع وسائل الإنتاج لديهم ملكا مشاعا، والنتاج يوزع عليهم بالقسط والصناعة بالغة لديهم أوفى مراتبها، فهل تنتظر أن يحتفظ هؤلاء القوم بسعادتهم إلى الأبد ولا ينقلب حالهم عندما يتضاعف عددهم ؟ لا مشاحة في أن ازديادهم سيلجئهم لاستثمار أراض أقل فأقل خصبا من أراضيهم السابقة، وهذا يؤدي طبعا إلى تقليل نصيب كل منهم، اللهم إلا إذا تحسنت لديهم وسائل الإنتاج لدرجة غير منتظرة، وباستمرار هذه الجماعة في الازدياد يأتي يوم يصبح فيه نصيب كل فرد غير كاف للقيام بأوده ويضطر الناس لوأد أبنائهم "..

وهذا لا استطيع أن أقره، إذ الرأي عندي أن المعيشة تكون أرغد في العشائر الكبيرة منها في العشائر الصغيرة إذا جعل كل شئ ملكا عاما. وأن ليس للطبيعة أو لتكاثر الأهلين دخل في انتشار الفقر وأن الأفواه المستجدة لا تستنفد من الغذاء أكثر مما كانت تستنفده الأفواه السابقة، بيد أن الأيدي المستجدة تنتج أكثر من الأيدي السابقة كما هو ظاهر في جميع أنحاء العالم.

نرى الآن أمما يزداد أهلها باطراد فهل يظن أحد أن ثروتها لا تزيد بازدياد أهلها ؟ وهل هناك شك في أن انجلترا التي كان يزداد عدد سكانها بنسبة ٢٪ سنويا كانت تزداد ثروتها بنسبة أكبر ؟ هل ينكر أحد أن الولايات المتحدة التي يتضاعف عدد سكانها كل عشرين عام تتضاعف ثروتها في مدة أقل ؟ هل يرتاب أحد في أن أكثر الأمم نفيرا أوفرها ثروة، إذا كان هناك من يشك في ذلك فلينظر في أي البلاد تصرف الأموال جزافا في اقتناء الزخارف والنفائس، في بناء القصور وشراء الرياش وإقامة

النصب وانشاء المتاحف والحدائق وبناء زوارق اللهو والتنزه وغير ذلك من مظاهر البذخ، أليس في الممالك الآهلة بالاهلين ؟ في أي الممالك تجد عددا أكبر من الأغنياء غير المنتجين، أليس في البلاد العامرة بالسكان ؟ كل هذه أدلة واضحة على أن الثروة أكبر حيث عدد السكان أكثر وأن سرعة الإنتاج تزداد كلما ازداد الأهلون.

هل هناك شك في أن الفقر الذي يفسد مدنيتنا ليس نتيجة ضعف القوى المنتجة وأن في الأمم التي يقاسي أهلها أشد صنوف العذاب، من قوى الطبيعة المنتجة ما لو عني باستثماره لملأ البلاد بالخيرات، وفاض عن حاجة العباد ؟

مذهب مالتوس الذي ينسب الفقر لتكاثر البشر مع أنهم هم الأيدي العاملة في استخراج كنوز الأرض وخيراتها، عاجز عن حل هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة، مشكلة انتشار الفقر رغم ازدياد الثروة العامة، فما علينا إلا أن نولي وجهنا إلى وجهة أخرى للبحث عن أسبابها.

الفصل الخامس

قوانين توزيع الثروة

إن تعليل هبوط الأجور مع ازدياد الثروة العامة بكونها تدفع من رؤوس الأموال فيقل نصيب العامل الفرد كلما كثر عدد العمال، غير صحيح، إذ اتضح لنا أن الأجور غير مستمدة من رؤوس الأموال، بل من العمل نفسه، كما أن تعليله بأن الطبيعة تقل جودا بخيراتها كلما كثرت الأيدي الممدودة لاستخراج كنوزها غير معقول، إذ اتضح لنا أنه كلما كثرت الأيدي العاملة كثر النتاج، ولذا يحسن بنا الآن أن نولي وجهنا شطر القوانين التي بمقتضاها يعين نصيب العمل في النتاج العام، عسى أن نعثر فيها على السبب الذي من أجله تتناقص الأجور رغم ازدياد الثروة العامة.

ووسائل الإنتاج ثلاث، الأرض والعمل ورأس المال، ويقصد بالأرض جميع القوى الطبيعية التي تشتمل عليها الأرض، وبالعمل جميع المجهودات الانسانية سواء أكانت منصرفة في الزراعة أو الصناعة أو التجارة، وبرأس المال كل ثروة مخصصة لإيجاد ثروة أخرى، وعلى هذه المصادر الثلاثة يوزع النتاج، فما يعطي لصاحب الأرض في نظير الانتفاع بالقوى الطبيعية التي تكتنفها أرضه يسمى إيجارا، وما يعطي للعامل في نظير ما يبذله من الجهود يسمى أجرا، وما يعطي للممول مقابل تصريحه للغير باستخدام أمواله

يسمى ربحا. فإذا كان توزيع الثروة مطابقا لقوانين معينة وجب أن يكون هناك تناسب بين أنصبة هذه المصادر الثلاثة بحيث إذا عرف نصيب اثنين منها أمكن تعيين نصيب الثالث، إلا أننا لو فحصنا تلك القوانين التي اصطلح عليها علماء الاقتصاد، لا نجد بينها أي ارتباط وتناسب، فإذا ما وضعنا بعضها إزاء بعض ظهرت كما يلي :

١- إن الأجور تعين بما بين مقدار رؤوس الأموال المطروحة للاستثمار وعدد العمال المتلمسين للعمل من النسبة

٢- إن الإيجار يعين بما يسمى هامش الإيجار - فكل أرض تدفع من نتاجها باسم ايجار الجزء الذي يفوق ما ينتجه العمل فيها عما ينتجه هذا العمل نفسه في أفقر أرض مستثمرة " أي أرض في هامش الزراعة"

٣- إن الأرباح إما أن تعين بما بين مقدار ما يطلبه طالبو الاستدانة من الأموال ومقدار ما يعرضه مريدو الاقراض منها من النسبة، أو أنها مرتبطة عكسيا بالأجور فتهبط عندما ترتفع الأجور وبالعكس، أو أنها تعين بتكاليف العمل على الممول.

ومن هذا يتضح لنا عدم وجود ارتباط وتناسب بين هذه القوانين، وهذا راجع إلى خطأ وقع فيها علماء الاقتصاد، فإنه لوجودهم في أوساط جرت العادة فيها أن يستأجر الممولون العمل، ويمدوهم بالأجور، توهموا أن رؤوس الأموال هي المحرك الأهم في الإنتاج، وأن الأرض والعمل لا تلعبان فيه سوى دور ثانوي. واستنتجوا من ذلك أن ارتفاع الأجور

وهبوطها متوقفان على وفرة رؤوس الأموال وندرتها، وأن نسبة الأرباح للأجور نسبة عكسية أي أنه إذا ارتفع أحداها انخفض الثاني وبالعكس. وهذا خطأ بين لأنه لا يعقل أن يسبق المال العمل في سلسلة الكائنات، إذ قبل أن وجد المال لابد من أن يكون قد بذلت جهود في إخراج غلة الأرض، وليس رأس المال في الحقيقة سوى وليد العمل وخادمه الذي يستعين به في إيجاد نتاج آخر، بينما الفضل في الإنتاج راجع إلى العمل الذي هو العنصر الفعال والأرض التي هي القوة الأساسية، وعليه إذا أردنا ترتيبها طبقا لأهميتها وجب أن تكون الأرض الأولى والعمل الثاني ورأس المال الثالث، بل يمكن عدم اعتبار رأس المال كعنصر ضروري في الإنتاج، إذ أن العمل ينتج نتاجا بدون حاجة إلى رأس مال إذا بذل في خدمة الأرض، وبما أن رؤوس الأموال ما هي في الواقع إلا عمل مدخر، فمن الأليق اعتبارها جزءا غير منفصل عن العمل، وبذا يكون توزيع النتاج قاصرا على الأرض والعمل، ويدخل نصيب رأس المال ضمن نصيب العمل.

اعتاد الناس أن يسموا ريع المنازل وما شابهها إيجارا، أما الإيجار في عرف الاقتصاديين فلا يقصد به غير إيجار الأرض، وليس إيجار الأرض راجعا إلى خصبها أو موقعها وحسب، بل إلى الحاجة لاستثمارها، إذ هناك أراض خصبة كثيرة لا قيمة لها لأن الناس لم يفكروا ولم يضطروا لاستغلالها، ومن هذا يتضح لنا أن إيجار الأرض هو ثمن احتكارها، فإذا فرض أن امتلك فرد كل الأراضي الموجودة في إقليم معين، فإنه يصبح وله أن يطالب بالإيجار الذي يرضيه، وما على المستأجرين حينذاك إلا الامتثال أو

النزوح إلى جهة أخرى، وهذا وإن كان يندر وقوعه، إلا أنه حصل ما يقرب منه في إرلندا، حيث اشتد استبداد ملاك الأراضي بمستأجريهم حتى فضل معظمهم الرحيل إلى أمريكا على البقاء في موطنهم، ولولا وجود الأراضي في حيازة عدة ملاك كما هو الحال في معظم أقاليم العالم ووقوف تنافسهم حائلا دون استبدادهم بفئة الفلاحين، لحصل في كل منها ما حصل في إرلندا، ومن هذا يتضح لنا صحة قانون الإيجار الذي وضعه أولا الدكتور جميس اندرس عام ١٧٧٧ وصادق عليه مالتوس وريكادو وهو : " إن إيجار أي أرض يعين بمقدار ما تنتجه زيادة عما تنتجه أقل أرض مستغلة خصوبة إذا خدمت بمقدار خدمة الأرض الأولى " وبما أن كل الأعمال سواء أكانت صناعية أو زراعية أو تجارية لا غنى لها عن استخدام الأرض، وبما أن إيجار الأراضي في صعود مستمر، فمهما أنتج العمل وعضده رأس المال، لا يستفيد من زيادة النتاج إلا فئة ملاك الأراضي، ولإظهار ذلك نقول أن :

النتاج = الإيجار + الأجور + الأرباح

وعليه يكون النتاج – الإيجار = الأجور + الأرباح

ومن هذه المعادلة البسيطة يتضح لنا أن ارتفاع الأجور والارباح وانخفاضهما غير متوقفين على مقدار ما يبذل من العمل ورأس المال بل على ما يتبقى لهما بعد استيلاء ملاك الأراضي على أنصبتهم، وما دام هؤلاء لا بنفكون عن المطالبة بايجارات أكبر، فمحال أن تتحسن الأجور والأرباح مهما انتظم العمل وازدادت كفاءة العمال وكثرت رؤوس

الاموال، وحسبنا ذلك لإظهار ما كان خفيا بالأمس فإن اطراد زيادة الإيجار في الأمم الراقية هو السبب في هبوط الأجور والأرباح رغم ازدياد النتاج العام حتى أنه يمكن القول بأن الثروة التي تنتج في كل أمة تقسم إلى قسمين بما يسمى خط الإيجار فما هو دون هذا الخط يعطي للعمال والممولين، وما فوقه يعطي لأصحاب الأراضي، فحينما تكون إيجارات الأراضي منخفضة كما هو الحال في الأقاليم الحديثة تكون الأجور والارباح مرتفعة رغم ضآلة النتاج، وحينما تكون إيجارات الأطيان مرتفعة كما هو الحال في الأقاليم القديمة تكون الأجور والأرباح منخفضة رغم عظم النتاج.

عرفنا الآن علاقة رأس المال والعمل معا بالنسبة للأرض، وبقى علينا أن نعرف نصيب رأس المال وحده وهو الربح، ويجدر بالقارئ أن يلاحظ أن المقصود بالربح ليس كل ما يعود على الممول المشترك في استثمار أمواله من الفوائد، بل مجرد ما يعود عليه عند مالا تكون له يد فعالة في الإنتاج.

وليس للأرباح نسبة ثابتة فهي تهبط وتعلو طبقا لظروف وأحوال معينة، والمهم الآن أن نعرف إن كان هناك قانون يعين قدرها، يقول علماء الاقتصاد أن الأرباح تكبر كلما ازداد العمل اتقانا ورؤوس الأموال وفرة، وهذا يخالف الواقع، إذ لو كانت الأرباح متوقفة على كثرة رؤوس الأموال ووفرة العمال الاكفاء لما كانت مرتفعة عندما تكون الأجور ضئيلة بل بالعكس، إلا أنه يجدر بنا قبل أن نأتي بقانون الأرباح أن ننظر مليا في مشروعية الأرباح، لما لهذه النقطة من الأهمية التي ستظهر فيما بعد إذ كثيرا

ما يقال أن الأرباح ما هي إلا سرقة صريحة، وأنه يجب إلغاؤها حتى أصبح الكثيرون من المصلحين يميلون لهذا الرأي.

فما هو سبب الأرباح ولماذا يرد المستدين أكثر مما استدانه ؟ يقول علماء الاقتصاد أن الأرباح هي جزاء امتناع الممول عن التمتع بأمواله واعطائها لغيره للانتفاع بها، وهذا تعليل غريب لأن الامتناع ليس عملا وهو غير منتج من نفسه فإذا كان لدي مبلغ من المال ووضعته في خزانة لمدة عام فإني أكون قد حرمت نفسي من التمتع به كما لو كنت اقرضته لغيري، ومع ذلك فإني لا أنتظر أن أجد داخل الخزانة في آخر العام أكثر مما أكون قد أودعته فيها في بادئ الأمر، فإذا قيل بأني في حالة اقراض مالي قد خدمت المستدين لأني أعطيته مبلغا استعان به في انجاز أعماله، فإنه أيضا خدمني لأنه حفظ لي مبلغي، الذي ربما تطرق إليه الفساد أو النقص من جراء حفظه عندي، وقد يظهر هذا غريبا لاعتقاد الناس بأن جميع رؤوس الأموال هي أموال نقدية مع أن الأمر ليس كذلك، إذ هناك من صنوف رؤوس الاموال ما ينقص وما يزيد وما يجب المبادلة به حتى يبقى، فالخمر مثلا إذا حفظت ارتفع ثمنها، والحيوانات تنمو ويزيد ثمنها، والنحل يثمر، وليس العمل هو العامل الوحيد في ازدياد قيمة هذه الأشياء بل هناك قوة فعالة خفية، فالنحل وإن كانت تحتاج تربيته إلى خدمة وعناية إلا أن الشهد الذي يعطيه ليس نتيجة هذه التربية وحسب، بل للقوة والطبيعية المودعة فيه التي نسميها الحياة دخل كبير، ومن أجل هذا كان الربح مشروعا إذ لو فرضنا أن شخصا اقترض من آخر بقرة لمدة عام فهل يكتفي أن يرد له في نهاية العام بقرة مثلها في الوزن والشكل مع أن

صاحبها لو كان أبقاها عنده لكبر حجمها ووضعت له عجولا لا بفعل الغذاء والخدمة فقط بل وبفعل الطبيعة نفسها ؟ وبما أن رؤوس الأموال في تبادل مستمر فإن هذا التبادل يوجد معدلا لقيمة ازديادها إذ ما من أحد يحتفظ بثروة بشكل معين إذا وجد أنه بتحويلها إلى شكل آخر يزداد قدرها ومن هذا يتضح لنا أن الذي يقرض مالا يعد مغبونا إذا أعيد إليه ماله بعد مدة بدون زيادة، لأنه كان في وسعه أن يستبدل بماله نوعا آخر من رؤوس الأموال التي تتزايد بفعل الطبيعة، وعليه لا يكون الربح هو ما يعطي للممول نظير امتناعه عن التمتع بأمواله، بل نظير ما يزاد على رأس ماله بفعل الطبيعة، ومن هذا يتضح لنا خطأ الذين يذهبون إلى إلغاء الأرباح، إلا أن الممولين لا يقنعون بالأرباح المشروعة إذا لم تكن لهم يد فعالة في الإنتاج، ولا بالفوائد المعقولة إذا اشتركوا في استثمار أموالهم، بل يلتهمون كل ما يصل إلى أيديهم سواء أكان من حقهم أو لم يكن، ويساعدهم على اغتصابهم هذا احتكارهم لكثير من مرافق الحياة ولو كانت هناك حكومات رشيدة لما سمحت لهؤلاء القوم بتكوين شركات الاحتكار التي لا غرض لها سوى ابتزاز أموال الأهلين والتحكم فيهم، وبما أن شركات الاحتكار هي وليدة تجمع الثروات الطائلة لدى نفر قليل من مؤسسيها وجب محاربة تكديس الأموال، والآن وقد بينا ذلك دعنا نعود إلى قانون الأرباح.

قانون الارباح

عند النظر في قانون الارباح يجب ملاحظة نقطتين هما :

أ- أن رأس المال ليس هو الذي يستخدم العمل بل بالعكس

ب- أن رأس المال ليس له قدر ثابت بل قابل للزيادة والنقص اللذين ينشئان إما عن :

١ _ ازدياد أو انحطاط مقدار العمل المنصرف في انتاج الثروة

أو عن : ٢ _تحويل ثروة إلى رأس مال أو بالعكس فالصائغ مثلا قد يحول ما عنده في حانوته من المصاغ وهو رأس ماله إلى ثروة إذا كسد سوق الصياغة، بأن يقفل حانوته ويعطي ما عنده من المصاغ لزوجته للتحلي به، كما أنه قد يعود عند رواج سوق الصياغة إلى تحويل ما عنده من الثروة إلى رأس مال، بأن يسترد الحلي الذي أعطاه لزوجته ويعيده إلى حانوته للاتجار به، وتتراوح الأرباح بين نهايتين، فالنهاية الكبرى لها هي كامل الزيادة التي تنتج في عمل ما بفضل استخدام رؤوس أموال فيه، والنهاية الصغرى أو درجة الصفر تصل إليها الأرباح عند ما لا تفيد رؤس الأموال في الإنتاج، ولا تزيد في النتاج شيئا، فإذا تعدت الأرباح النهاية الكبرى توقف العمال عن العمل لأنهم حينذاك لا يستطيعون الحصول على قوتهم الضروري، وإذا هبطت لدرجة الصفر أو انحطت عنها امتنع الممولون عن بذل أموالهم لأنهم لا يجدون فائدة لأنفسهم من وراء استثمارها.

وليس المقصود بما يزيده رأس المال في النتاج كل ما يزيد فيه بفضل

استخدام الآلات التي يأتي بها رأس المال كما يزعم بعض الكتاب، بل متوسط ما يزيد في صنوف الإنتاج بفضل رؤوس الأموال، فالقوس والنشاب يسمح للصياد الهندي أو يصيد ثورا كاملا كل يوم، مع أنه لو اقتصر على استخدام العصى والحصى لما استطاع أن يصيد ثورا كل أسبوع، فهل يسوغ حينئذ لصانع الأقواس أن يطالب كل صياد يستخدم أقواسه بستة أثوار من كل سبعة يصيدها بها ؟ فإذا كان هذا غير معقول فليس بمعقول أيضا أن يطالب صاحب رأس المال الذي أنشأ معمل نسيج العمال الذين يشتغلون به بكامل الفرق بين ما كانوا يعملونه عندما كانوا لا يعتمدون على غير قواهم الطبيعية وأنوالهم العتيقة وما ينتجونه الآن بفضل استخدام الآلات التي يشتمل عليها معمله. لقد قلنا أن سبب الأرباح هو قوى التكاثر الطبيعية، غير أن هذه القوى تتفاوت تفاوتا عظيما، فقوة التكاثر المودعة في الأرانب مثلا أعظم بكثير من قوة التكاثر المودعة في الخيل، وكان يجب ازاء هذا أن تتفاوت الأرباح بتفاوت هذه القوى إلا أن الطبيعة نفسها تعمل دائما على ايجاد التوازن بينها، فكلما عظمت قوى التكاثر في نوع من الأنواع أكثرت الطبيعة من القوى المبيدة لها، هذا فضلا عن التوازن الذي ينشأ من نظام تبادل السلع، فإذا أودعت أنا رأس مالي في تربية الأرانب، وأودعت أنت رأس مالك في تربية الخيل، فإن أرانبي تتكاثر بسرعة تفوق تكاثر خيولك، إلا أنه لا يستنتج من هذا أن رأس مالي أكثر ربحا من رأس مالك لأن ازدياد عدد الأرانب يؤدي إلى هبوط ثمنها كما أن قلة الخيل تؤدي إلى ارتفاع ثمنها وبذا يحفظ التوازن بين أرباح رؤوس الأموال المودعة في أعمال متفاوتة في درجة الإنتاج، كما يدعو

تنافس الممولين إلى تعيين حد متوسط للأرباح وايجاد نسبة بينها وبين الأجور، وإن كان من الصعوبة بمكان تعيين هذه النسبة بالدقة التامة، لأنه قد جرت العادة أن تقاس الأرباح بالنسبة والأجور بالكمية، ولا جدال في أن الأرباح والأجور يتمشيان بعضهما مع بعض في الارتفاع والهبوط، لأن رأس المال ما هو إلا عمل مدخر وعامل مساعد للعمل، ونصيبهما متوقف على ما يتبقى لهما بعد طرح الايجار من النتاج العام، وعليه يمكن وضع قانون الأرباح كالآتي :

" يعين النسبة بين الأجور والأرباح متوسط قوى التكاثر التي تكتسبها الأعمال بفضل استخدام رؤوس الأموال في انتاجها وترتفع الأرباح عندما ترتفع الأجور وتهبط عندما تهبط "

الفصل السادس

تأثير التقدم المادي في توزيع الثروة

انتشار الفقر رغم التقدم المادي العظيم الذي وصل إليه العالم في هذا العصر ليس براجع إلى تنافر مصلحتي العمال والممولين كما يعتقد غالب الناس، بل إلى ارتفاع الايجار، ولذا يجدر بنا الآن أن نبحث عن أسباب هذا الأرتفاع.

يعلل ريكاردو هذه الظاهرة بأن ازدياد الأهلين يتطلب ازدياد النتاج، وزيادة النتاج تتطلب زيادة مساحة الأراضي المستغلة فيضطر الناس تحت ضغط تكاثرهم لاستثمار أراض أقل فأقل خصبا من أراضيهم الأصلية فيقل النتاج العام بالنسبة لعددهم ويهبط نصيب الفرد، وهذا القول وإن كان ظاهره حسنا إلا أنه مردود من عدة وجوه، فإن ازدياد الاهلين لا يؤدي إلى تقليل أنصبة الأفراد لأن نتاج الأراضي بمرور الأيام وتزايد الأهلين يعظم قيمة لا لوفرة القائمين بخدمتها وحسب، بل لأن ازديادهم يسمح لهم باتباع نظام تجزئة العمل الذي هو أكبر عامل في اتقان الأعمال والاكثار من النتاج، كما يدعو لابتكار الآلات التي تضاعف غلة الأرض، وعليه فإنه وإن كان ازدياد الأهلين يلجئهم لاستثمار أراض أفقر فأفقر إلا أنه لما يترتب عليه من ظهور المخترعات واشتداد التنافس بين العمال واتباعهم لنظام تجزئة العمل يرفع شأن أراضيهم الأصلية ويزيد نتاجها لدرجة أن الزيادة

في نتاجها تفوق العجز في نتاج أراضيهم الجديدة.

تصور سهلا واسع الأرجاء خاليا من السكان تغشو أرضه الخضر والأعشاب، هب مهاجرا قادما يبحث عن مكان يحل به، كأني به وهو يتلفت ذات اليمين وذات الشمال وقد راعه ما رآه من تناسب بقاع هذا السهل حتى أعياه التعب فألقى بمتاعه في أقرب نقطة إليه، وهو مستبشر لما يحيط به من المناظر الشيقة والخيرات الوافرة، فلم يمض عليه زمن طويل حتى بدأ يتبرم ويتأفف إذا شعر بآلام الوحدة ومتاعبها، فإذا تاقت نفسه لأكلة من اللحم اضطر لذبح دابة بأكملها مع أنه لا يريد سوى قطعة صغيرة منها، وإذا احتاج لقطعة من الخشب أو لآلة من الآلات فإما أن يعالج عمل هذه بنفسه أو يبقى محروما منها، وإذا رزق بابن وأراد تعليمه فإما أن يستقدم معلما من جهة بعيدة ويقوم بكافة نفقاته أو يبقى ابنه محروما من التعليم، وإذا أعوزته بعض الحاجيات التي لا توجد حوله بأما أن يستحضر جملة منها من أقرب بلد عامر لتوفير نفقات الذهاب والإياب من وقت لآخر أو بقي محروما منها، كأني بهذا السهل وقد أرسل له الله مهاجرا ثانيا، كأني به وهو يسير نحو خيمة زميله الأول، بل ها هو ثالث فرابع فخامس وكلهم قاصدون إلى حيث هبط زميلهم الأسبق، أتعلم سبب تفضيلهم لهذه البقعة دون سواها ؟ لأنهم يعلمون مزايا الاجتماع وغضاضة الوحدة ها هم الآن وهم يمرحون ويلعبون إذا نحر أحدهم شاة تقاسموها وإذا أرادوا تربية أولادهم استقدموا معلما وتعاونوا في دفع نفقاته وإذا احتاجوا لشئ بعثوا بأحدهم إلى أقرب الأسواق وقاموا بعمله، كأني بهم وقد زاد عددهم وقدم إلى مجموعهم حداد في أثر نجار في أثر معلم في أثر

طبيب، ها هم قد شرعوا في بناء كنيسة فمتحف فمكتبة فمعرض، اذهب الآن إلى أول مستوطن وقل له هاك قيمة ما صرفته في إعداد الأرض وما أوجدته عليها بل هاك ضعفي قيمة هذه الأشياء بشرط أن تبرح هذا المكان، أتظن أنه يجيبك إلى طلبك بعد أن وجد العمران ينتشر حوله ؟ كلا، لأن أرضه وإن أصبحت لا تنتج أكثر مما كانت تنتجه في بادئ الأمر إلا أن قيمة نتاجها ارتفعت لزيادة الأهلين، ومن هذا يتضح لنا أن ازدياد الأهلين لا يؤدي إلى الإقلال من الانصبة بل إلى العكس، وليس اقتران هبوط الأجور بازدياد الأهلين ناشئا عن التجاء الناس إلى أراض أقل فأقل خصبا كلما ازداد عددهم، بل لما يترتب على ذلك من ارتفاع الايجارات، لأنه كلما قلت الأراضي الاحتياطية البور لدى قوم من الأقوام ارتفعت لديهم الايجارات، وكلما ارتفعت الايجارات قلَ نصيب العمل ورأس المال وحسبنا ذلك لإظهار أن ازدياد الأهلين وإن كان يرفع من مقدار النتاج إلا أن النفع الذي يأتي من وراء زيادة النتاج لا يعود إلا على فئة ملاك الأراضي.

قلنا إن ازدياد الأهلين يؤدي إلى ازدياد النتاج وهذا لا يظهر جليا إلا إذا عرف الدور الذي تلعبه الآلات والمخترعات التي لا تظهر إلا مع تكاثر الأهلين في الإنتاج، والتي يرجع الفضل في اختراعها لاجتهاد العمال وسعيهم في ايجاد ما يخفف أتعابهم وإن كانت هي سبب شقائهم سبق أن قلنا أن الإنسان هو الحيوان الوحيد الذي لا حد لمطالبه، فبينما نرى الرجل الفقير قد يكتفي بالكسرة الخشنة من الخبز، والرخيص من الثياب نراه وقد أثرى يتطلب الشهى من الغذاء والنفيس من الأثاث، يتطلب الجياد الصافنات والقصور الشاهقة، نراه يملأ حديقته بكل طارف من

حيوان ونبات، وبعد أن كان قانعا بالقليل لا يكفيه الكثير، لم يكن لويس الرابع عشر أو الخامس عشر أو السادس عشر إلا بشرا ولم تكن معدته إلا كمعد سائر الناس ومع ذلك كان يستنفد من الحاجيات ما لو وزع على مئات الألوف من الناس لاقنعهم وفاض عن حاجتهم، وهذا الشره الذي ما فتأ ملازما للإنسان منذ بدء الخليفة هو الذي دفع الناس لاستنباط هذه الآلات والمخترعات العديدة التي ضاعفت محصول الصناعات المختلفة، وكان المنظور إزاء هذه أن يتحسن نصيب العمال، إلا أن ذلك لم يتحقق لأن وجود هذه المخترعات سمح لأصحاب الأراضي بالاستغناء عن كثير من العمال لحلول الآلات محلها، وضاعف غلة أراضيهم لدرجة أنهم أصبحوا في غنى عن الالتجاء للممولين فتغالوا في تعيين ايجار أراضيهم، ولو كانت الآلات والمخترعات هي العامل الوحيد في ارتفاع الايجارات لكان الخطب هينا، إلا أن جميع دواعي التقدم تفضي إلى هذه النتيجة المحزنة، فتحسين الحكومات وتهذيب الأخلاق ونشر التعليم وإن كانت تؤدي إلى زيادة الإنتاج إلا أنها تعمل مع الأسف على رفع الايجارات.

ومما يزيد الحالة سوءا على سوء ما يفضي إليه التقدم من ظهور المصافقة فإن الناس لاتكاد ترى أثمان الأراضي آخذة في الارتفاع حتى يتسارعوا الحجز ما يستطيعون حجزه منها، لا حبا في استثمارها بل لمجرد بيعها في أقرب فرصة ممكنة بثمن أعلى، وبذا يحرمون الأيدي العاملة من استغلال مساحات كبيرة ويعملون على رفع الايجار لتقليلهم الاحتياطي من موات الأرض.

الفصل السابع

حل المشكلة

الآن وقد انتهى بحثنا يجب علينا أن نسرد النتائج التي أسفرت عنها هذه المباحث، مبتدئين بالجمود الصناعي الذي تضاربت فيه آراء الاقتصاديين، فقد تبين لنا أن تدهور الأجور والأرباح وتوقف الحركة الإنتاجية من وقت لآخر راجع إلى طفرة الايجارات من جراء المصافقة في الأراضي، حتى أننا لا نكون بعيدين عن الصحة إذا حكمنا بأن هذه المصافقات هي السبب الأكبر في نوبات الجمود التي تنتاب الحركة الإنتاجية في جميع الأمم الراقية. وإن كنت لا أنكر في الوقت ذاته ما للارتباط الذي نشأ بين مختلف الصناعات في عصرنا هذا الذي جعل توقف احداها سببا في شل حركة الباقي وما في العملة النقدية من النقص الملازم لها لانكماشها كلما اشتد الطلب عليها، وما للقوانين التجارية التي تقيد التجارة من التأثير.

علمنا أن ارتفاع الايجارات يقلل من أنصبة العمال والممولين، واتضح لنا أن المصافقة في الأراضي تزيد سرعة هذا الهبوط، ومن هذا تنشأ الأزمات الصناعية، لأنه عندما تتدهور الأجور والأرباح إلى حدها الأدنى لا يرى العمال والممولون صالحا في استمرارهم في العمل فيقفون وتقف الحركة الإنتاجية في بعض الفروع، ثم لا تلبث أن تتعداها إلى الفروع

الأخرى حتى تعم الجميع لما بين مختلف الصناعات من الارتباط، وهذه هي الآفة التي لا تفتأ تنقض على الأمم الراقية ولا تبرحها حتى بذبل غصن صناعتها، ففي كل اقليم ناهض يزداد أهله وتكثر الآلات والمخترعات فيه لا مناص من ارتفاع الإيجار فيه، وبارتفاع الإيجار تأخذ الناس في المصافقة في الأرضين فتزداد الإيجارات ارتفاعا وتهبط الأجور والأرباح إلى حدها الأدنى، فيضطر العمال والممولون للتوقف عن العمل، فيقف دولاب العمل وينتاب الجمود صناعة تلو أخرى حتى يعم السكون، وعندئذ تقل المضاربات فتأخذ الحركة الإنتاجية في الانتعاش، وقد يساعدها ظهور مخترعات حديثة، ثم لا تلبث أن تعود إلى حالتها الأصلية، فتأخذ الإيجارات في الارتفاع مرة أخرى ويمثل الدور مرة أخرى وهكذا تستمر الحركة في سيرها يتناوبها النشاط والجمود.

اختلف علماء الاقتصاد في أسباب هذا الجمود ففريق منهم ذهب إلى أنه ناشئ عن الإفراط في الإنتاج مستشهدا بما هو مشاهد في فترة الجمود من تكدس البضائع في الحوانيت لقلة تصريفها ومن تعطيل دور الصناعة والمناجم والسفن التجارية والأموال المخزونة في المصارف وقفل أبواب العمل في وجوه العمال ومبرهنا على صحة هذا الرأي بما هو مشاهد من انتعاش الحركة الإنتاجية في وقت الحروب لشدة طلب الحكومات لمختلف الصناعات التي يتطلبها الحرب وبذا تستنفد ما تكدس في الأسواق من جراء الافراط في الإنتاج، ويذهب فريق آخر إلى عكس ذلك وينسب الجمود إلى الإفراط في الاستنفاد إذ يرى أن تعطيل الحوانيت ودور الصناعة والمناجم والسفن ورؤوس الأموال والعمال في خلال الأزمة هو رد فعل

لتهور الناس في الاستنفاد مدة المصافقة وارتفاع الاثمان لظنهم باستمرار حالة التحسن ويرى أن انتعاش الحركة الإنتاجية بسبب الحرب ليس ناشئا عن استنفاد الحكومات بسببها لما فوق الحاجة من النتاج بل لتبذيرها الممقوت الذي لا تشعر به كما لا يشعر المبدد لأمواله في نشوة إسرافه بأنه يهدم صرح ثروته بيديه ولا يعرف أنه لابد من يوم يضطر فيه للانزواء عن الناس ووضع حد لإسرافه حتى يعود التوازن إلى ماليته، وكلا هذين الرأيين وإن كانا متفقين وغاية الأمر أن كلا منهما يفسر وجها من وجهي المسألة، غير كافيين لتفسير الحقيقة برمتها، إذ كيف يكون هناك انتاج فوق الحاجة إذا كان مع قدرة الناس على إنتاج ما هو أكثر لا يسدون حاجتهم، وكيف يكون هناك استنفاد فوق الحاجة مع تعطيل معدات الإنتاج في مدة الأزمات، فإذا كان الأمر كذلك فإذن ما هو سبب الجمود ؟ إنه لا شك نتيجة المصافقة، ولكن في أي شئ ؟ ليس من المعقول أن يكون نتيجة المصافقة في نتاج الصناعة والزراعة لأن المصافقة في هذه الأشياء تعمل على إيجاد التوازن بين العرض والطلب أو بين الإنتاج والاستنفاد، فهي بمثابة منظم الحركة في الآلة البخارية، وما دام الأمر كذلك وجب أن تكون المصافقة في الأراضي، وهذا ظاهر في الولايات المتحدة وغيرها من الأمم الراقية، ففي كل فصل من فصول انتعاش الحركة الإنتاجية ترتفع الإيجارات باطراد فيفضي هذا الارتفاع إلى المصافقة التي تطفر بالإيجارات طفرات واسعة ثم لا تلبث الحالة أن تنقلب فتهمد الحركة ويقل الطلب وتقع التفليسات العديدة، ثم يعود التوازن رويدا رويدا حتى تتحسن الحال مرة أخرى وتعود المياه إلى مجاريها.

أنظر إلى السوق أيام الجمود، وإلى البضائع المكدسة في الحوانيت ولا طلب عليها، ماذا دهى الناس حتى تنكبوها، هل كفوا عن طلبها، أو هل استغنوا بما لديهم منها، إنهم لا زالوا يرغبون فيها، ولكن تعوزهم الوسائل التي تسمح لهم بالحصول عليها، وما دامت التجارة مجرد مبادلة سلع بسلع أخرى فإذا قل الطلب على احداها كان ذلك دليلا على نقص في إنتاج غيرها، ونظرا لما بين فروع التجارة من الارتباط الوثيق، فإن عجز احداها لا يلبث أن ينتقل لغيره حتى يعم الجميع، وبما أن بناء الصناعة قائم على الأرض فإن الصناعات الأولية والأساسية التي توجد الطلب لغيرها من الصناعات، هي الصناعات التي تخرج الثروة من الأرض بطريق مباشر، فإذا نقبنا عن أسباب الجمود الذي عم جميع فروع الصناعة لابد أن نجد أنه ابتدأ بالصناعات الأساسية، لأن العمال منعوا عن بذل قواهم في الأرض بسبب المضاربات التي رفعت إيجارات الأراضي، وأدت إلى هبوط الأجور والأرباح لدرجة عظيمة، فلا يستطيع العامل أن ينتج شيئا إذا أعوزته الأرض، لأن العمل من نفسه غير منتج، وليس قولنا بأن العمل منتج للثروة إلا من قبيل المجاز، فإن الناس مهما جدوا واجتهدوا لا يستطيعون أن يزيدوا وزن الأرض ذرة واحدة، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا، وما عملهم إلا قاصر على تهيئة قوى الطبيعة وتكييف موادها بالشكل الذي تصبح به ثروة، ولابد للعمل لينتج أن لا يحول بينه وبين قوى الطبيعة وموادها حائل، فالأرض هي مصدر جميع الثروة، وهي المنجم الذي تستمد منه جميع المواد الغفل التي يهيؤها الإنسان ويكيفها حتى تصبح ثروة، فإذا تعذر على العمال أن يعملوا ليسدوا مطالبهم فليس لذلك من سبب سوى

أنه حيل بينهم وبين الأرض.

استفحال الفقر رغم ازدياد الثروة العامة

يجوز لنا الآن أن نقول أننا وصلنا إلى حل المعضلة الإجتماعية الخطيرة التي حيرت المصلحين والفلاسفة والتي ملأت نفوس الناس يأسا من مستقبل مدنيتنا، هذا المرض الخطير الذي ما برح ملازما لحضارتنا والذي لا تفتأ تبدو أعراضه بنوبات الفتور والانتعاش التي تبدو عليه من وقت لآخر.

فبينما ترمي المدنية إلى رفع قوى الإنسان حتى يستطيع أن يسد مطالبه وبينما يعمل ازدياد البشر وظهور المخترعات ونشر التعليم وتنسيق الحكومات على تحسين حال المجتمع المادية، يحول احتكار الأرض دون انتفاع العمال بهذه النهضة، ويدفعهم إلى هاوية البؤس والحرمان، ويزيد حالهم بؤسا اتباع نظام تجزئة العمل، هذا النظام الذي قضى على العامل الفرد أن يحصر همه في اتقان عمل من الأعمال والقيام طول حياته بعمل جزء من عمل لا قيمة له إلا بإضافته لغيره، فكان هذا النظام البديع الذي هو من أكبر العوامل في إتقان الإنتاج ووفرته نقمة على العمل، إذ أفقدهم استقلالهم وجعلهم أرقاء لدى أصحاب الأعمال وصبحهم في حالة أسوأ من حال الوحشيين الذين يملكون على الأقل حرية العمل والذين يستطيعون أن يستقلوا بعملهم.

لست من المغرمين بالمعيشة الوحشية "كروسو " وشاتو بريان " وكوبر " لاعتقادي الراسخ أن المدنية لازمة للإنسان لتهذيب مواهبه ورفعها إلى

المستوى اللائق بها، إلا أني لا أستطيع أن أتصور أن ينكر من يلقي بنظرة واحدة على هذا المجتمع ما في قلب مدنيتنا من طبقات الناس الذين يرفض الوحشي أن يبادلهم المعيشة، وأنه ليقيني الثابت أني لو خيرت وأنا واقف على باب هذه الدنيا بين أن أعيش عيشة أهل تيراد لفويجو " أرض النار " أو أهل استراليا السود أو الاسكيمو أو أن أعيش كأحد أفراد الطبقة المنحطة في إحدى الأمم الراقية كانجلترا لفضلت أن أعيش عيشة الوحشي، لقد كان غرضنا في جميع بحثنا الطويل أن نصل إلى هذه الحقيقة وهي أن الأرض ضرورية للعمل لإخراج الثروة وأن تحكم فريق من الناس فيها يمكنهم من أن يتحكوا في جميع نتاج العمل ما عدا الجزء الذي يكفي لإبقاء العمال إحياء، وأن السبب في التفاوت الهائل بين الطبقات ليس ناشئا من تنافر العمل ورأس المال ولا من ازدياد الأهلين بل من التفاوت في امتلاك الأراضي، وما دمنا قد وصلنا إلى ذلك فما علينا إلا أن نبحث عن العلاج.

العلاج

لسنا في حاجة للتنويه عن العلاج الذي تتطلبه حالة المجتمع، فإن بحثنا كاف للإشارة إليه، ولكن يحسن بنا قبل أن نتناول هذا العلاج بالبحث، أن نفحص العلاجات الأخرى التي يشير بها كثير من المصلحين والتي يعلق الناس على تنفيذها أهمية كبرى، لكي أبين لهم أن هذه العلاجات وإن كانت تخفف وطأة المرض إلا أنها لا تستطيع أن تستأصل شأفته، وهذه العلاجات يمكن تقسيمها إلى ستة أقسام وهي :

١- مراعاة الاقتصاد في نفقات الحكومة

٢- تعليم فئة العمال وتدريبهم على الأخلاق الحعام والاجتهاد والاقتصاد

٣- تضامن العمال فيما بينهم لرفع أجورهم

٤- تعاون العمال والممولين

٥- إرشاد الحكومات للأهلين ومراقبتها لأعمالهم

٦- توزيع الأرضين توزيعا أكثر عدالة من توزيعها الحالي

الاقتصاد في نفقات الحكومة

كان يظن فريق كبير من الناس أن فقر الفئة المنحطة راجع إلى روح التبذير السائدة في الحكومات الملكية، لما يستدعيه وجود الملوك من النفقات الباهظة فما لبث أن ظهر على أثر تكوين الجمهوريات الكبيرة في أمريكا ان الحالة واحدة سواء في الحكومات الجمهورية أو في الحكومات الملكية، إلا أن الحكومات وإن كانت على كل حال تحمل الأهلين كثيرا من الأعباء التي لا مسوغ لها بما تتطلبه من النفقات التي لا تدعو إليها الحاجة في إقامة الحفلات الرسمية والسكك الحديدية الحربية والحصون والسفن الحربية فإن إسرافها لا يخلو من فائدة لاسيما للفقراء لأنه يفتح أمامهم مجال الاستخدام بيد أن اقتصادها لا يفيد إلا أصحاب الأراضي لما يستدعيه من تقليل الضرائب المفروضة عليهم.

نشر التعليم وتدريب العمال

يعتقد معظم الناس لاسيما الأغنياء أن فقر الطبقة المنحطة راجع إلى كسلهم وإسرافهم وغباوتهم، وبهذه الحجة الفاسدة يبرر الأغنياء امتيازهم،

ولو كان حقا ما يدعون وأن كل الأغنياء ما حصلوا على ثروتهم إلا بفضل مواهبهم الممتازة وكدهم وسعيهم لما كان هناك غضاضة في قبول رأيهم، أما والمسألة مسألة حظ أكثر مما هي مسألة جدارة كما هو ظاهر في أغلب الأحيان، ويقولون للعمال اقتصدوا وأنتم تحصلون على الثروة التي تنشدونها ولكن ماذا يفيد اقتصاد العامل وتقشفه وزهده سوى زيادة آلام حياته وهل يستطيع تكوين ثروة مما يقتصده من دخله الزهيد؟

يتخيل الناس في التعليم قوة سحرية قادرة على تحويل الفقر إلى غنى، فيقولون للعمال تعلموا ولكن ماذا يفيد التعليم وأبواب العمل موصدة، والأرض وهي ميدان جميع الأعمال المنتجة وينبوعها الوحيد محتكرة ؟ لقد أصبح التعليم الذي لا ينكر فضله في رفع مستوى أخلاقية الناس باعثا لانتشار المبادئ الهادمة الساخطة، وهل ينتظر الناس خلاف هذه النتيجة من تعليم الناس ثم الحكم عليهم بالفقر والحرمان ؟

تضامن العمال

يقولون إن تضامن فئة من العمال يؤدي إلى رفع أجورهم بدون أن يلحقوا ضررا بغيرهم من فئات العمال وبالممولين، إلا أن دون تضامن فئة من العمال صعوبات جمة لا يعادل ما يتحملونه في اجتيازها من الضرر ما قد يجنونه من الفائدة، فليس ثمة سلاح في يد العمال سوى سلاح الاضراب، وهو سلاح ذو حدين قد يودي بحياة صاحبه قبل أن يجهز على العدو، فلنفرض مثلا أن جمعية صفافي الحروف تمكنت بفضل الاضراب من رفع أجور هذه المهنة ١٠٪ فهل تظن أن ذلك يدعو لتحسين حالهم ؟

كلا، لأن ارتفاع أجور هذه المهنة يدعو لاختلال توازن العرض والطلب، فيقل الطلب على نتاج صفافة الحروف لارتفاع ثمنه ويزداد عدد العارضين أنفسهم للإلتحاق بهذه المهنة لارتفاع أجورها، ومن هذا يتضح أنه من المستحيل رفع أجور فئة من العمال دون الإضرار بغيرها وبها نفسها إلا إذا أنشئت جمعية تتضمن جميع فئات العمال في جميع أنحاء العالم، وهذا هو ما ترمي إليه الجمعية الاشتراكية الدولية ولكن دون ذلك مصاعب جمة.

ومما يجب ملاحظته في الإضراب من هما الفريقان المتنازعان ؟ فليس هما العمال والممولين كما يزعم الاقتصاديون بل العمال وملاك الأراضي، إذ لو كان الخلاف بين العمال والممولين لكان من المحتمل نجاح الأول، لأن الضرر الذي يلحق برؤوس الأموال من جراء تعطيلها طول مدة الاضراب لا يقل بكثير عن الضرر الذي يلحق بالعمال من جراء عطلهم، أما والنزاع بين العمال وملاك الأراضي فالهزيمة واقعة لا محالة على رؤوس العمال، لأن العطل لا يضر الأرض وفي وسع أصحابها الصبر أكثر من العمال أو الممولين، ومما يزيد الحالة سوءا سهولة تضامن أصحاب الأراضي فإنه لوثوقهم باحتياج الناس لأراضيهم يتمسكون بابقاء إجارات أطيانهم على ما هي عليه فيضطر العمال أخيرا للتسليم بشروطهم، هذا إلى أن اضراب العمال معرقل للحركة الإنتاجية وكثيرا ما يرتكب المضربون أثناء اضرابهم مالا مسوغ له من ضروب التخريب.

تعاون العمال والممولين

يزعم الكثيرون أن جمعيات التعاون التي تتضمن العمال والممولين هي

أحسن علاج لمساوئ العمال إلا أن شقاء العمال ليس ناشئا عن التنازع بين العمل ورأس المال كما يتصور الاشتراكيون، وما دام الأمر كذلك فإن نشر هذه الجمعيات وتعميمها لا يأتي بالغرض المقصود وحسبنا لإظهار ذلك أن نبين أن جمعيات التعاون صنفان جمعيات تعاون استنفادية وجمعيات تعاون انتاجية، أما فائدة الجمعيات الاستنفادية فقاصرة على تخفيض أثمان الحاجيات لأنها تغني عن وجود وسطاء بين المنتج والمستنفد، لأنها تشتري سلعها من المنتج المباشر لها وتبيعها لأعضائها بربح زهيد يرجع إليهم في آخر الأمر، أما التعاون في الإنتاج فما هو إلا رجوع إلى طريقة الإنتاج التي كانت متبعة في القرون الماضية ولا تزال متبعة إلى يومنا هذا في كثير من الاصقاع وهي عبارة عن أحلام أجور نسبية محل أجور معينة وكل ما تؤدي إليه من المزايا أنها تزيد نشاط العامل واهتمامه بعمله وهذا نظام متبع في الزراعة في أوروبا منذ عصر الرومان إلى يومنا هذا ومن هذا يتبين لناقله فائدة جمعيات التعاون الإنتاجية، لأن معظم الفائدة تعود على أصحاب الأراضي لأنهم هم الذين يملون شروط الاتفاق وكل اتفاق بين فريقين غير متكافئين لا يخلو من غبن، والحقيقة التي لا جدال فيها أن التعاون لا يؤدي إلى نتائج تفوق النتائج التي يفضي إليها التنافس وما دامت الأراضي محتكرة فسواء تنافس العمال أو تضامنوا وسواء بقوا منعزلين عن الممولين أو تعاونوا معا فالفائدة كلها عائدة على ملاك الأراضي فإذا هدم هذا الاحتكار لا يلبث العمل أن يصبح تنافسا بين متكافئين.

ارشاد الحكومات ورقابتها

لا يسمح لي ضيق المجال بفحص هذه المسألة فحصا تفصيليا نظرا لما يعلقه الناس لاسيما الاشتراكيون من الأهمية على تداخل الحكومة في أعمال الأهلين وإرشادها لهم لزعمهم أنه في وسع الحكومة القضاء على مساوئ العمال بما تسنه من القوانين المقيدة للصناعة والمقاومة لتكديس الأموال، فكان الاشتراكيين يريدون أن يستبدلوا ما يمكن الحصول عليه بواسطة الحكومة بما يمكن الحصول عليه بواسطة الفرد أو بعبارة أخرى يريدون إحلال التقييد محل الحرية الفردية، وليس هنا مجال البحث في الحقائق التي يتضمنها المذهب الاشتراكي وإنما من الحقائق التي لا يختلف فيها اثنان أن كل نظام مبني على تقييد الحرية الفردية لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة حعام ولا يصح الالتجاء إليه إلا إذا تعذر ايجاد نظام آخر، ولبيان ذلك نأتي بأبسط الأمثلة فنقول إن فكرة تقرير ضريبة متدرجة على الدخل من النظريات الحعام التي جادت بها قرائح الاشتراكيين لمقاومة تكديس الثروة إلا أننا إذا نظرنا إليها من الوجهة العملية وجدنا أن تقرير هذه الضريبة يستدعي تعيين عدد عظيم من الموظفين لجبايتها وإن تعيين مقدار الضريبة بالنسبة لكل فرد بالدقة المطلوبة أمر شاق متعذر، ولا يخفى ما يرتكبه الموظفون في جمع ضريبة كهذه موكول أمر تقديرها لذمة الجابي وذمة المتحصلة منه من ضروب الغش والتمويه، وما يتسرب إلى جيوبهم من الرشا، وما يؤدي إليه الأمر من انتشار الكذب والتمويه بين سائر أفراد الأمة، وإذا أضفنا لذلك ما تؤدي إليه هذه الضريبة من تقليل اهتمام الناس بتحصيل الثروة وادخارها، ظهر لنا فساد بعض النظريات

الاشتراكية، وعلى كل فإن النظام الاشتراكي لا ينجح إلا إذا كانت العاطفة الدينية قوية بين الناس حتى يتحملوا التقييد العظيم للحرية الفردية الذي يتطلبه هذا النظام، وهذا غير ميسور في هذا العصر الذي أخذت فيه العقيدة الدينية في التقلص، فإذا حاول الناس إيجاد النظام الاشتراكي بالقوة رجعوا بمدنيتهم إلى الوراء.

إن المثل الأعلى للإشتراكية سام وشريف ولست ممن يستبعدون الوصول إليه، إلا أني أرى أن هذا النظام لا يمكن إيجاده بل يجب أن يترك نظامنا الحالي في نموه وتطوره الطبيعي حتى يصل إلى هذا الحد الذي يتخيله الاشتراكيون، فليس المجتمع بآلة ميكانيكية تحور بل هو جسم حي ينمو ويتطور من تلقاء نفسه، ولكي ينمو يجب إزالة كل ما يعترض نمو سائر أعضائه من العقبات، وحسبه لنموه ما تضمنه شعار هؤلاء الروسيين الذين يطلق عليهم أحيانا اسم العدميين وهو " الأرض والحرية "

توزيع الأراضي بنظام أعم

بدأ الناس يفطنون أخيرا إلى ما لامتلاك الأراضي من الدخل في المساوئ الاجتماعية التي اشتدت وطأتها في الأمم الراقية فشرعت بعض الدول تفكر في وضع قيود في سبيل امتلاكها، ففي انجلترا اتجهت الأنظار إلى تقرير حقوق المستأجرين وإلى التسوية بين الورثة في الأنصبة واتجهت الأنظار في الولايات المتحدة إلى تقرير حد لما يجوز للفرد امتلاكه واقترح بعضهم في انجلترا أن تشتري الحكومة جميع الأراضي وتقوم هي بتأجيرها للفلاحين بأجور معتدلة وتسعى بعض الدوائر في الولايات المتحدة لحمل

الحكومة على إقراض الأهالي لاستغلال موات الأرض إلا أن هذه الإجراءات لا تكفي لإصلاح الحال وربما كان ضررها أكثر من نفعها

إن المشاهد في انجلترا والولايات المتحدة هو اطراد اتساع نطاق المزارع الواسعة وانحطاط عدد المزارع الصغيرة على ممر الأيام لابتلاع الأولى للثانية لطمع كبار الملاك من جهة ولأن استخدام الآلات في الزراعة قد جعل الإنتاج على نطاق واسع أقل نفقة وأكثر ربحا منه على نطاق محصور، وكما أن المعامل الكبيرة قد قضت أو كادت تقضي على الحال الصناعية الصغيرة فستقضي المزارع الواسعة حتما على المزارع الصغيرة، وعليه لا يكون من صالح العالم مقاومة هذا التيار

وكما أن توزيع الأراضي على نطاق أوسع لا يأتي بالغرض المقصود فإن منح المستأجرين حقوقا معينة بالاعتراف لهم بحقوقهم فيما يقيمونه على الأرض من الاصلاحات كالحقوق التي منحت لمستأجري إقليم الصتر بارلندا لا يفيد إلا طبقة المستأجرين أما طبقة الفلاحين المأجورين فلا يستفيدون شيئا وكذلك تعيين الحد الأعلى لما يمكن كل فرد امتلاكه من الأراضي إما باصدار قانون يعين هذا الحد أو بفرض ضرائب متزايدة على ما يمتلك فوق هذا الحد لا يؤدي إلا إلى ازدياد عدد ملاك الأراضي فيستفيد الذين أمكنهم شراء أراض أما باقي الأهلين فلا يكتسبون شيئا.

وإذا فرضنا وأمكننا توزيع الأراضي توزيعا عادلا على كافة الناس بحيث يصبح نصيب كل فرد فيها مساويا لنصيب الآخر فماذا نعمل عندما يتكاثر عدد السكان ؟ وحسبنا ذلك لإظهار أن تقسيم الأراضي

فضلا عن كونه لا يرفع الأجور ولا يقلل من الإيجار لا يصلح حال العامل الأجير بأي حال من الأحوال بل يفضي إلى ازدياد عدد الملاك الذين يدافعون عن امتلاك الأراضي، وما دام الأمر كذلك فما هو العلاج الناجع إذن ؟

الفصل الثامن

العلاج الناجع

لقد بينا سوء توزيع الثروة الذي يهدد مدنيتنا الحالية والذي يقضي على السواد الأعظم من الأهلين بالشقاء والبؤس والذي هو نتيجة اعتماد نظام الامتلاك الفردي للأراضي ومن المحال ما دام هذا النظام سائدا أن يتحسن حال العمال مهما بلغ النتاج من الوفرة، وقد استعرضنا جميع العلاجات عدا إلغاء هذا النظام بتاتا واتضح لنا نقصها وعجزها عن استئصال هذا المرض الدفين في جسم الأمم، وعليه فلا مناص من أن نلجأ إلى هذا العلاج الوحيد عسى أن نجد فيه ضالتنا.

تزداد دائرة الفقر اتساعا كلما ازدادت الثروة العامة وتهبط الأجور كلما ازداد النتاج وبما أن سوء توزيع النتاج ناشئ عن سوء توزيع الأراضي وسوء توزيع الأراضي ناشئ عن الاعتراف بالامتلاك الفردي لها، فلا شك أن العلاج الوحيد لهذه الحال هو جعل الأرض ملكا شائعا بين الناس، إلا أن هذا العلاج ليس مما يسهل تناوله وهضمه ولا نرى بدا من الاستعداد لدفع الاعتراضات التي لابد أن يقيمها المنتفعون بالنظام الحالي.

تتمشى الطبيعة طبقا لقوانين متلائمة فإذا كان العلاج الذي نحن بصدده ناجعا وجب أن يكون متفقا مع العدالة قابلا للتنفيذ ملائما للتقدم الاجتماعي متفقا مع الاصلاحات الأخرى وهذا ما سأحاول أن أبينه فيما يلي:

عدالة العلاج

اعتماد أنصار الملكية في الأراضي أن يحملوا على كل اقتراح يرمي لتغيير هذا النظام وأن لا يهدأ لهم خاطر حتى يقضوا عليه وحجتهم في ذلك أن كل خروج على هذا النظام خروج على العدل إلا أن العدالة رغم ما أصابها من التشويه والمسخ مما علق باذهان الناس من الأفكار السخيفة ومما ألفوه من العادات الفاسدة لازال أثرها ظاهرها في أقوالهم وأعمالهم والآن دعنا ننظر إلى نصيب الامتلاك الفردي للأراضي من العدالة.

ماذا يسمح لشخص أن يقول بحق أنه يملك هذا الشئ ؟ وهل للإنسان حق في امتلاك ما هو ليس بمنتج له ؟ الطبيعة لا تعطي إلا من مد يده وهي لا تميز بين الناس ولا تعرف المحاباة هي تعطي ريحها لمن نشر شراع سفينته قرصانا كان أو تاجرا شريفا وتجود بأطيارها لمن أحسن الرماية رفيعا كان أو وضيعا وتمنح سمكها لمن ألقى شبكته في اليم شيخا كان أو غلاما، لا تنمو الحبوب إلا إذا هيئت الأرض ولا تستخرج المعادن من مناجمها إلا بالعمل والشمس تسطع والمطر يسقط على العادل والظالم، على الورع والفاجر على حد سواء، إن قوانين الطبيعة هي قوانين الخالق وهي لا تعترف بملكية إلا إذا كانت مبنية على العمل وفيها مكتوب بخط عريض واضح " مساواة الناس في التمتع بمرافق الطبيعة " فهل لا يكون بعد ذلك استيلاء قوم غير منتجين على الجزء الأكبر من النتاج باسم ايجار مخالفا للقوانين الملكية الطبيعية، ويكون اعترافنا بالامتلاك الفردي للأراضي خروجا على الخالق ؟

لا يحول دون شعور الناس بفساد هذا النظام سوى خلطهم بين صنوف الممتلكات، فهم يقسمون الممتلكات إلى ثابتة ومنقولة بصرف النظر عما هو مبني على العمل وما هو ليس كذلك، مع أن علماء الاقتصاد يقسمونها إلى ثروة وأرض، والفرق بين هذين الشيئين ظاهر للعيان، فالأرض والمنزل المشيد عليها وإن كانا ممتكات من نوع واحد في عرف رجال القانون إلا أن بين طبيعتهما بونا شاسعا فالمنزل بني بما بذله الإنسان من الجهود ويقع تحت ما يسميه رجال الاقتصاد بالثروة أما الأرض فهي جزء من الطبيعة لا دخل للإنسان في إيجادها، ولا يتيسر أن يزيدها أو ينقصها كما هو الحال مع المنزل، فإذا اتضح ذلك للناس لا يلبثون أن يتبينوا منافاة القوانين الوضعية التي تعترف بالامتلاك الفردي للأراضي للعدالة، وأن الاعتراف بالملكية المشيدة على العمل يضع الناس على حد المساواة ويسمح للمجتهد بالحصول على ثمرة اجتهاده.

لا يمكن أن يتفق الامتلاك الفردي للأراضي مع العدالة مهما قيل في الدفاع عنه، فللناس حقوق متساوية في الأرض كما لهم في الهواء والضوء، وليس بمعقول أن يكون لفريق دون غيره التمتع بهذه النعم الإلهية، فما دمنا هنا جميعا بارادة الخالق فلا جدال في أن لنا حقوقا متساوية في التمتع بها، ليس على سطح الأرض سلاطه لها حق التصرف في الأرض كما أنه ليس للناس التنازل عن حقوقهم فيها لأحدهم وإن اتفقوا على ذلك، لأن اتفاقهم لا يسري على من يخلفهم، فما نحن إلا أشباح نظهر على سطح الأرض مدة ثم نختفي وليس لنا ان نقيد من سيعقبونا، إن جميع الناس الذين يقاسون الشقاء في بيئة ملؤها الرخاء، والذين يعيشون أرقاء في وسط

معترف فيه بالمساواة في الحقوق السياسية، والذين لم تخفف آلامهم وفرة ما أخرج للناس من الآلات والمخترعات يشعرون بأن هناك خطأ، ولا شك أن جميع مساوئهم ترجع إلى غلطة أساسية واحدة وهي احتكار فريق من الناس للأراضي التي يعيشون عليها ويستمدون منها حاجياتهم، ومن هذه الغلطة تشعبت كل المساوئ التي جعلت جميع نعم التقدم والمدنية وبالا على السواد الأعظم من الناس وقضت على المنتجين بالفقر، وأحاطت غير المنتجين بجميع صنوف الملاذ، وأوجدت الأكواخ بجوار القصور، وبيوت الدعارة بجوار المعابد وألزمتنا أن نزيد عدد السجون كلما زدنا عدد المدارس. ليس هناك ما يدعو للدهشة في هذه الظاهرة التي حيرت العالم، وليس التقدم المادي في حد ذاته مضرا، وليست الطبيعة هي المخطئة في إيجاد أطفال لا مجال لهم على الأرض، وحاشا أن تكون هذه القوانين صنع الخالق، ليس هلاك قوم من الجوع دليلا على تقتير الطبيعة بل على ظلم الإنسان وليس الفقر والخبث والإجرام نتيجة ازدياد الاهلين والتقدم الصناعي بل نتيجة احتكار الأراضي والخروج على العدالة الطبيعية التي تأبى حرمان قوم من استثمار قواهم، إذ ما دام العمل غير منتج إلا بواسطة الأرض فإن انكار حق مساواة الناس في الانتفاع بها يدعو لحرمان فريق منهم من استثمار قواهم ويقضي عليهم بالفقر. لست أدري ماذا يقعد بالناس عن تقويضهم لهذا النظام الفاسد، ومن هم أرباب الأراضي الذين يسمح لهم أن يأخذوا بدون أن يعطوا شيئا، وهل لا يجوز لنا أن نسائلهم كيف آلت إليهم ممتلكاتهم هذه ؟ تصور قليلا تر أن الاسرات المالكة للأراضي في انجلترا الآن يرجع بدء امتلاكها إلى عصر وليام الفاتح الذي

وزعها عليها اعتباطا وأن أراضي أمريكا وزعها البابا بين الاسبانيين والبرتغاليين قبل استكشاف هذه القارة، وإن امتلاك الأراضي في معظم جهات العالم لا يرجع إلى اجتهاد أصحابها بل إلى الاغتصاب، وكل ملك مبني على القوة ليس خروجا على العدالة استرداده بالقوة، فقد وجد على سطح الأرض من توافرت لديهم القوة للتصرف في الأرض ولكن هل وجد من له الحق في هذا التصرف ؟ إن حق الامتلاك لا يصح أن يعترف به إلا إذا كان مبنيا على العمل، فهل يستند امتلاك الأراضي بشكله الحالي على ذلك ؟ هل يجوز أن نعتبره راجعا إلى ما بذله الملاك في اصلاح أراضيهم من الجهود ؟ فإذا قالوا كذلك قلنا لهم ان لمن أجرى اصلاحا في الأرض الحق في المطالبة بما أجراه وحسب لا بالأرض نفسها، فإذا ما ردمت مستنقعا فكل مالي الحق في المطالبة به هو قيمة ما بذلته من الأموال والجهود في هذا العمل لا غير، ولكن قد يقال أن هناك اصلاحات لا يمكن فصلها عن الأرض أو تمييزها عنها وهذا حقيقي لحد محدود ولكن هل لا يحكم العقل في هذه الحالة بأنه يجب أن يرجع الحق الفردي إلى حق المجموع، فإن الأكبر هو الذي يبتلع الأصغر، والطبيعة لا تصدر من الإنسان بل الإنسان هو الذي يصدر من الطبيعة، وإلى الطبيعة مرجعه ومرجع سائر ما ينتجه، إلا أنه ليس ثمت داع لذلك وليس هناك أدنى صعوبة في تقدير الحق الفردي وحق المجموع في الأرض، لأن حق المجموع ظاهر وهو ايجارها لأن الأرض لا يكون لها إيجار إلا مع وجود المجموع وارتفاع ايجارها متوقف على زيادة المجموع وعليه يكون ايجارها هو ما يجب على الفرد المنتفع على زيادة المجموع وعليه يكون ايجارها هو ما يجب على الفرد المتنفع بجزء منها دفعه

للمجموع ليوزع عليه. وإذا كان الملاك يبنون حقوقهم على الأولوية في وضع اليد، قلنا لهم ان ليس هناك أولوية في عالم تتعاقب فيه الأجيال، وأن ليس لأي جيل من الحقوق أكثر مما للجيل الذي يعقبه ولو صح أن هناك حقا للأولوية لجاز لأول قادم على مأدبة أن يزيل باقي ما حول المائدة من الكراسي وأن يحرم باقي المدعوين من تناول الطعام إلا إذا اتفقوا معه على شروط معينة، وجاز لأول من حصل على تذكرة أحد الملاهي أن يوصد أبواب الملهى ويتمتع هو وحده بما فيه من المناظر، وجاز لأول سافر دخل عربة من عربات السكك الحديدية أن ينثر حقائبه على سائر المقاعد وأن يلزم غيره ممن ساقهم سوء الحظ بعده بالوقوف طول مدة السفر، ومع ذلك فلا ضرر إذا اعترفنا بهذا الحق الوهمي وتركنا الأرض في يد من هم قابضون عليها الآن واكتفينا بمصادرة الإيجارات لصرفها في المنافع العامة وبذا نكون قد وفقنا بين مبدأين متنافرين وهما تثبيت أقدام الملاك في أملاكهم حتى يهتموا باصلاحها والاعتراف بمساواة الجميع في الحقوق في الانتفاع بالأرض.

استعباد العمال نتيجة لازمة لامتلاك الأراضي

إذا كان نظام الاقطاعيات غير عادل لما كان يستدعيه من إذلال الأهلين واستعبادهم، فنظام الامتلاك الفردي للأراضي السائد الآن لا يقل عنه ظلما واجحافا لما يستدعيه من استعباد السواد الأعظم من الناس فإنك إذا وضعت مائة رجل في جزيرة منعزلة عن العالم فسواء جعلت أحدهم مالكا للباقين أو جعلته مالكا لجميع أراضي هذه الجزيرة فسيكونون عبيده لا محالة، وهذا هو نفس الواقع في العالم الآن إنما على نطاق أوسع، خذ اقليما قد وزعت أراضيه على طائفة كبيرة من الملاك تر ان كثرة الملاك

لا تخفف الحالة فإن ازدياد الأهلين وتقدم الآلات يؤدي إلى اطراد ارتفاع الايجارات فيزداد دخل الملاك وتهبط الأجور إلى حد لا يستطيع فيه العمال الحصول على قوتهم الضروري، لم ينل الاشراف نبلهم وزعامتهم في عصر الاقطاعيات لاجتهادهم وتفوقهم بل لامتلاكهم للأراضي التي سمحت لهم باتخاذ تلك السلاطه الواسعة على طبقة أبناء الأرض ومن الخطأ أن نتصور أن أصحاب الأراضي الحاليين يقلون عن هؤلاء سلاطة ونفوذا، فلهم فوق ما يمكنهم عمله من رفع الايجار أن يلزموا مستأجري أطيانهم باتخاذ لباس معين واعتناق دين معين وارسال أولادهم لمدرسة معينة ولا يسع هؤلاء المستأجرين الأذلاء إلا أن يصدعوا بالأمر إذا أمروا وأن يتتبعوا سيدهم صاحب الأرض إذا ما مشى وليس ببعيد أن يقدموا له عفة نسائهم لإرضاء شهوته، والغريب أن القانون لا يستطيع أن يضع حدا لهذه المخازي، ها هم ملاك الأراضي يتحكمون في أصوات مستأجريهم في الانتخابات ويتدخلون في أعمالهم ويسومونهم جميع صنوف العذاب، فقد طرد " اللورد بلنكت " القس الورع مستأجري أطيانه الارلنديين من مزارعهم لرفضهم أن ينقادوا لرأيه ويرسلوا أولادهم إلى مدرسة بروتستنتيه مع أنهم كاثوليك وما أكثر ما ارتكبه " ارل ليترم " قبل أن تودي رصاصة بروحه الخبيثة فكم طرد من مستأجريه وكم هدم من أكواخهم وكم مثل بهم. لقد اتسعت شقة الخلف بين الناس رغم تساويهم في الحقوق السياسية ولا سبب لذلك غير سوء توزيع الثروة الناشئ عن سوء توزيع الأراضي، ومحال أن يستقيم حال مدنيتنا التي نفاخر بها وأن يزول منها الاستعباد والرق مادمنا معترفين بالامتلاك الفردي للأراضي فلا استقلال الشعوب ولا تحرير

الأفراد بمجديين إذا أبقيت الأراضي في حيازة بضع أفراد إذ كلما تقدم الشعب ماديا اشتد ضيق أهله واتسعت دائرة الفقر بينهم

مطالبة ملاك الأراضي بتعويضات

الحقيقة التي لا مراء فيها أنه لم يوجد مبرر عادل لانفراد بعض أفراد بامتلاك الأراضي، ولا جداول في أن الامتلاك ما هو إلا اغتصاب صريح لا يقل ما فيه من خزي ووقاحة عما في امتلاك العبيد وما سكوت الناس عن هذا النظام ورضاهم به إلا دليل على جمودهم وتمسكهم بكل نظام قديم مهما أقيمت الحجج الدامغة على فساده فهم لا يؤمنون بمذهب إلا بعد أن تسطع أنوار حقيقته من كل صوب وبعد أن يكونوا قد طاردوا المثلث من دعاته ومع ذلك فمذهبنا الذي ندعو إليه ظاهر جلي وما من أحد يدرس علم الاقتصاد السياسي حتى بشكله الحالي إلا ويتبين الفرق بين امتلاك الأراضي وامتلاك ما هو نتاج العمل رغم ما يبذله الاقتصاديون أنفسهم من إخفاء الحقيقة. لقد أسفر بحثنا عن أن امتلاك الأراضي مناف للعدالة، وأنه ليس بالنظام الأمثل لاستثمار الاراضي على الوجه الأتم، حتى أننا لا ندري سببا لاحجام الناس عن هدم هذا النظام الذي لا يتفق مع العدالة ولا مع المنفعة، ولعل ترددهم راجع إلى قدم هذا النظام، وإلى ما سيلحق بملاك الأراضي من الأضرار الجسيمة من جزء ذلك لاسيما وانه لا يخلو صفوفهم من بعض الذين لا يحصلوا على أراضيهم إلا بكدهم وتعبهم ولذا يذهب بعضهم إلى ضرورة منح تعويضات لهؤلاء الملاك ويرون هذا أمرا عادلا حتى أن " هربرت اسبنسر " وهو من أكبر أنصار مشروع تحويل

الأراضي إلى الملك المشاع قال في كتابه " التوازن الاجتماعي".. " إن تقدير تصفية حقوق الملاك في أراضيهم التي اكتسبوها بفضل كدهم أو كد آبائهم والتي قاموا بخدمتها واصلاحها مدة طويلة إحدى المعضلات الكبرى التي سيضطر المجتمع لإيجاد كل الطرق اللازمة لحلها يوما من الأيام " وربما كان قوله هذا السبب في انتشار فكرة التعويض في انجلترا وتمسك الملاك بها حتى أن "جون استوارت ميل" وهو أعظم الاقتصاديين الانجليز وأحصفهم رأيا لم يبرأ من التأثر بهذه الفكرة السائدة وأشار في مشروعه الذي وضعه لتحويل الأرض إلى الملك المشاع إلى أن واجب الحكومة يقضي عليها بأن تدفع لملاك الأراضي قيمة الاصلاحات التي أقاموها على الأرض قبل أن تستولي عليها، إلا أنه فضلا عما يستدعيه هذا المشروع من توسيع أعمال الحكومة لدرجة لا يمكنها معها القيام بعملها على الوجه الأتم فإنه لا يقضي على التفاوت العظيم بين الناس، إذا ستبقى طبقة ملاك الأراضي غنية بما ستأخذه من التعويضات، وفضلا عن ذلك فإن الحكومة لعجزها عن دفع ثمن جميع الأراضي صفقة واحدة ستضطر إلى دفعه على نجوم بربح معين يزيد ماليتها ارتباكا ومع ذلك فإن هذا المشروع وإن كان متعذر التنفيذ فإنه أحيا الأمل في نفوس الكثيرين وأضاء أمامهم طريق العمل وفتح أمامهم مجال البحث وهذا شأن كل فكرة حديثة فإنها تبدو على علاتها ثم يهذبها البحث والنقد، والدعوة تبدأ أبدا ضعيفة ولا تبلغ أشدها إلا بعد أن تختمر في نفوس الأهلين فقد كان الناس يرفعون الملوك إلى مراتب الألوهية ويسجدون لهم ولا يتبينوا فساد معتقدهم هذا حتى هوت رأس لويس السادس عشر من المقصلة، وابتدأت حركة منع الرق في

أمريكا بمناقشات عادية عن مقدار ما يعطي للنخاسين عند إلغاء هذا النظام من التعويضات، إلا أنه عندما صدر الأمر بمنع الرق وأصبح أربعة ملايين من الأرقاء أحرارا لم يعط تعويض لأحد ولا شك أنه إذا اختمرت فكرة جعل الأراضي ملكا مشاعا في أذهان الناس سيتخذون أقصر الطرق لذلك غير مبالين بمطالبة الملاك بتعويض. لقد كان " جون استوارت ميل " مخلصا في دعواه إلا أنه خشي الشذوذ عمن سبقوه من الاقتصاديين ولولا ذلك لما قال " إن أرض ارلندا بل أرض كل إقليم هي ملك هذا الاقليم وليس لهؤلاء الأفراد الذين يلقبون أنفسهم بملاك الأراضي حق لا من الوجهة الخلقية ولا من وجهة العدلة في المطالبة بشئ سوى إيجار أراضيهم " فإذا كان أرض كل اقليم باعترافه هو ملكا لأهله فبأي حق يستولي أفراد غيرهم على إيجارها، ولماذا يدفع فريق من الناس ايجارا لنفر غيرهم ؟ يقول هربرت اسبنسر " إذا أردنا أن نحاكم الناس الذين سرقوا بني البشر من تراثه العام يجب أن تتخذ معهم أسرع الاجراءات وأخصرها "فلماذا لا نسرع ؟ ليست هذه السرقة من السرقات التي ينحصر تأثيرها في شخص معين وزمن معين كسرقة حصان أو مبلغ من المال بل هي سرقة مستديمة ترتكب كل يوم وكل ساعة إذ ليس الإيجار مستمدا من محصول سابق بل من محصول حاضر وأنه لجزية ثقيلة ملقاة على كاهل العمال فهل يصح السكوت إزاء هذه السرقة الغظيعة التي تحرم الطفل من حقه في الأرض التي اكتسبها بحق ظهوره على سطح الأرض وماذا يدفعنا لتعويض هؤلاء الملاك إذا أردنا حرمانهم من هذا القدر الذي يستولون عليه ظلما وعدوانا بدون أن يبذلوا أي مجهود في إنتاجه ؟ لننظر إلى القانون العام الذي أوجده

الملاك أنفسهم والذي لم يراعوا فيه إلا صالحهم بماذا يقضي هذا القانون في حالة ما إذا اشترى رجل أرضا بمبلغ ضخم ثم اتضح بعد عقد البيع أن هذه الأرض لا تخص البائع، هل يقضي القانون برد المبلغ الذي أخذه البائع من مال المشتري الذي اكتسبه بكده إذا ثبت إفلاس البائع ؟ بل ماذا يقضي به القانون إذا اشتريت أرضا بثمن كبير بعد أن عملت التحريات اللازمة للتحقق من صحة تبعيتها للمالك ثم تسلمتها وأقمت عليها إصلاحات عديدة وأنشأت بها منزلا وحديقة ثم بعد مضي فترة من الزمن ظهر لها وارث كان خفيا بالأمس وأثبت صحة امتلاكه لهذه الأرض ألا يقضي بفسخ العقد والزامك بتعويض لاستثمارك أرضه طول هذه المدة ؟ فإذا طبقنا هذا القانون على ملاك الأراضي الذين أوجدوه، هذا القانون الذي هو متبع في المحاكم الانجليزية والامريكية، تبين لنا أن لا حق لملاك الأراضي في المطالبة بأي تعويض إذا ما أراد المجموع استرداد ميراثه الطبيعي إلا أني رغم ذلك لا أقصد أن ألجأ إلى هذه الطريقة، إذ حسبنا أن نسترد من الملاك الأرض وأن نحفظ لهم حقوقهم فيما أوجدوه من الاصلاحات، ففي هذا الكفاية لإزالة التفاوت العظيم بين الناس، هذا التفاوت الذي أدى إلى ابتئاس السواد الأعظم منهم وانحطاطهم وحرمانهم، وسنرى أن هذا التعديل لا يخلو من فائدة ملاك الأراضي أنفسهم.

الامتلاك الفردي للأراضي من الوجهة التاريخية

لا يحول دون تنفيذ مشروعنا هذا إلا ما رسخ في أذهان الناس من تقديس كل نظام قديم مألوف، فقد اعتاد الناس أن يروا الأرض خاضعة

لنظام الامتلاك الفردي ووجدوا أن جميع الناس مجمعون على الاعتراف بقوانين الملكية المعمول بها حتى أنه يندر أن يطرأ على ذهن أحدهم أن يبحث في أصل هذا النظام ومشروعيته لاعتقادهم بلزومه لاستغلال الأراضي واصلاحها. وساعد على رسوخ هذه الفكرة قيام رجال القانون الذين يقول فيهم ڤولتير " انهم المحافظون على الوحشية القديمة " بتأييد حرمة الامتلاك حتى أصبح معظم الناس يعتبرون الامتلاك الفردي للأراضي أساسا للمدنية ويستهجنون كل فكرة ترمي إلى جعلها ملكا مشاعا.

إلا أن الأراضي لم تكن منذ نشأتها خاضعة لنظام الامتلاك الفردي بل لو فرض وكان الأمر كذلك لما كان مسوغا للاحتفاظ بهذا النظام، فقد كان نظام الاسترقاق شاملا جميع انحاء العالم، إلا أن انتشاره لم يكن سببا في الاعتراف بعدالته، وقد كان نظام الملكية عاما في العالم ومع ذلك لم يحل هذا دون اسقاط الملوك وتأسيس الجمهوريات التي عمت الآن أمريكا، ها هي فرنسا وقد فقدت ملكها ومع ذلك لم يفقد أهلها السعادة ولم يقف تقدمهم كما كان يزعم الناس، لقد أصبح ملك الانجليز بل ومعظم ملوك العالم شبه اشباح لا نفوذ لها وعما قريب ستهبط بهم عروشهم المتداعية إلى الأرض، لقد كان يعتقد الناس أنه لابد لكل حكومة من نظام ديني رسمي فبرهنت الولايات المتحدة على فساد هذا المعتقد، وهي تعيش الآن وليس لها كنيسة معترف بها، فهل بعد ذلك يصح أن نذهب إلى ضرورة الاحتفاظ بنظام الامتلاك الفردي للأراضي لقدمه وانتشاره ؟

لقد كانت أراضي العالم في بادئ الأمر ملكا مشاعا ولم تخضع لنظام الامتلاك الفردي إلا بعد زمن طويل، تمكن فيه البعض من اغتصاب هذا

الحق العام بطريق الغش والتمويه، فقد برهن كثيرون ممن جابوا البلاد وتجولوا في الأمصار لبحث هذه النقطة " كهنري مين " وأميل دي لاڤبلي والاستاذ " ناس " وغيرهم ان كل عشيرة في بدء تكوينها كانت تعتبر الأرض ملكا مشاعا وأن هذا النظام لا يزال مرعيا في كثير من جهات الهند والروسيا والبوسنا والهرسك وجاوه وفي الأقاليم التي يقطنها سكان زيلنده الجديدة الاصليون الذين يعيدون توزيع الأراضي فيما بينهم كلما ازداد عددهم، قال المسيو دي لاڤبلي في كتابه – الامتلاك الفطري – " ان جميع العشائر الأولى كانت تعتبر الأرض ملكا مشاعا وكانت توزعها من وقت لآخر على العائلات التي تتكون منها هذه العشيرة وذلك حتى يتمكن كل فرد من أن يعيش من كده وكان حظ كل فرد في الحياة متوقفا على مقدار ذكائه واجتهاده ولم يحرم أحد من وسائل المعيشة وكانوا يعيدون توزيع الأراضي من وقت لآخر لتعديل التفاوت الذي ينشأ بين العائلات المختلفة " فإذا كان لاڤيلي صادقا ولا نخاله إلا كذلك فكيف تحول هذا النظام وأصبحت الأراضي خاضعة لنظام الامتلاك الفردي !

يرجع السبب إلى تولي بعض أفراد الزعامة ولاغتصاب هؤلاء حقوق الأهلين بواسطة من تبعهم من الجند والأعوان الذين استهووهم بتوزيع الأراضي المغتصبة عليهم كل بنسبة ما بذله في الحروب من المهارة والشجاعة، ومن هنا نشأ التفاوت في الامتلاك وساعد قانون تنازع البقاء على ابتلاع المزارع الكبيرة للمزارع الصغيرة على ممر الأزمان وقامت فئة المحامين والمقننين الذين رأوا من صالحهم تأييد هذا النظام فأيدوه وأقاموا على صحته الأدلة والبراهين.

لقد كان هذا الانتقال من نظام الامتلاك العام للأراضي إلى نظام الامتلاك الفردي السبب في القلاقل والثورات العديدة التي قضت على مدنية روما كما قضت على مدنية اليونان من قبل فقد قال " بليني " أحد مؤرخي الرومان " لقد قضت الممتلكات الواسعة على روما " ولا شك أنها هي التي قضت على اليونان

وقد حاول ليكرغوس وصولون في اليونان وليسنياس في روما أن يحولوا دون التوسع في الامتلاك فلم يفلحوا وتسابق الناس إلى امتلاك الأراضي وتنافسوا في ذلك فلم تلبث أن هوت مدنيتهما العظيمتان اللتان لم يظهر مثلهما على سطح الأرض حتى يومنا هذا.

ليس هناك أدعى لتقوية الأمة من التسوية بين أفرادها في الحقوق، وليس أدعي لانحطاطها من التفريق بينهم، فقد تغلب المغول على الرومان واكتسحوا مدنيتهم لأن الامتلاك العام للأراضي كان مرعيا لديهم ومنكورا لدى الآخرين وليس بغريب أن يكتسح مدنيتنا الحالية يوما من الأيام قوم من الهمج الذين يعيشون عيشة مشتركة، يقول دي لاڤبلي في كتابه "الامتلاك الفطري" إن الحرية وما تستلزمه من امتلاك كل فرد نصيبا في الأرض التي يعيش عليها كانت معترفا بها في كل قرية جرمانية فكانت سببا في رقي أخلاق القوم حتى أنه لا يستغرب كيف تغلبوا على الرومانيين مع انتظام حكومتهم ورقي مدنيتهم وقوانينهم التي لا تزال إلى يومنا هذا من أحكم القوانين التي جادت بها القرائح الآدمية ".

الفصل التاسع

تطبيق العلاج

تأصل في نفوس الناس وهم باطل بشأن الامتلاك الفردي للأراضي، وساعد على رسوخ هذا الوهم تأييد رجال الاقتصاد والقانون له، حتى أعتقد معظم الناس أن امتلاك الأراضي بشكله الحالي من الأمور اللازمة لاستغلالها على الوجه الأتم وصاروا يتخوفون من انهيار دعائم المدنية إذا جعلت ملكا عاما.

وليس عسيرا أن نبين للناس أن الانفراد بامتلاك قطعة أرض ليس هو الدافع الوحيد لاستثمارها على أكمل وجه، إذ حسب العامل أن يعترف له بحقه فيما يوجده من الاصلاحات وفيما ينتجه من المنتجات لدفعه لبذل قصارى جهده في استثمار ما يسند إليه استغلاله من الأرضين بصرف النظر عما إذا كان يملكها أو لا يملكها، فكثيرا ما نرى أقواما يصلحون أراضي لا يملكونها لاسيما في انجلترا والولايات المتحدة حيث يقوم باستغلال معظم الأراضي وببناء أفخر المباني قوم لا يملكون أرضا ومن هذا يتضح أن الاستعمال شئ والامتلاك شئ آخر ومن السهل الفصل بينهما وتعيين نصيب كل منهما.

ليس ضروريا أن نقول لرجل " هذه أرضك " لدفعه لخدمتها

واصلاحها بل حسبه أن يقال له " إن كل ما تنتجه قواك أو رأس مالك في هذه الأرض فهو ملكك " – اضمن للشخص الحصيد وهو يزرع، اضمن له امتلاك البيت الذي يبنيه وهو يبني، فالناس لا تزرع إلا من أجل الحصاد، ولا تبني بيوتا إلا من أجل الإقامة فيها أو الانتفاع بدخلها، من أجل هذه الضمانة كان كثير من صغار الملاك في مبدأ نظام الاقطاعيات يتنازلون لرؤسائهم الحربيين عن أملاكهم ويمتثلون لأوامرهم مفضلين ذلك على بقائهم ملاكا مهددين من وقت لآخر باغتصاب محصولاتهم، من أجل هذه الضمانة حول قوم من الارلنديين أراضي جدبة إلى حدائق غناء لأن صاحبها قطع على نفسه عهدا أن لا يطالبهم بايجار مدة عشرين عام، من أجل هذه الضمانة شيدت أبهى قصور لندرا ونيويورك لأن أصحاب الأراضي المشيدة عليها هذه القصور تعهدوا لأصحاب المباني بأن لا يرفعوا إيجار أراضيهم مدة طويلة من الزمن.

إن الاعتراف بشيوع امتلاك الأراضي لا ينافي الاعتراف بحق الفرد الكلي فيما ينتجه ويقيمه عليها، وليس الامتلاك الفردي هو الدافع الوحيد لاستثمار الأشياء، فقد يملك شخصان سفينة واحدة ويستخدمانها بدون شطرها، وتؤدي السكك الحديدية وظيفتها مع أنها تابعة لشركات تتضمن عددا وافرا من المساهمين، وفي لندرا وغيرها عدة عقارات ليست ملك أفراد معينة بل شركات. وإنه لمن الخطأ أن يتصور القارئ أن جعل الأرض ملكا عاما ورصد الاجارات للمنافع العامة يستدعي إيجاد انقلاب عظيم، فقد يتم ذلك بدون أن يشعر به إنسان، ففي وسط مدينة سان فرنسيسكو قطعة أرض ملكا شائعا لأهل البلد ومع ذلك فهي غير مهملة

بل حافلة بالمباني الفخمة التي أقامها أصحابها عليها وهم ضامنون بقاءها في أيديهم وليس ثمة فرق بينها وبين ما جاورها من الأرض سوى أن إيجارها يصرف كله في التعليم، بينما إيجار الأراضي المجاورة يذهب إلى جيوب ملاك معينين، فهل هناك مانع من جعل جميع الأرض بهذا الشكل ؟ وفضلا عن كون الامتلاك الفردي للأراضي بعيدا عن أن يدعو الناس لاستغلالها على الوجه الأتم، فإنه كثيرا ما يحول دون ذلك، إذ لو كانت الأرضون ملكا عاما لاستخدمت وأصلحت في وقت الحاجة إليها، أما والحال كما هو عليه الآن فلا عجب إذا وجدنا كثيرا من البقاع الخصبة مهملة لا لسبب غير أن أصحابها لا يستغلونها ولا يتركونها لغيرهم لاستغلالها إلا إذا دفعوا لهم الجزء الأكبر من نتاجها، ففي الولايات المتحدة من الأراضي المهملة ما لو استثمر لسد حاجة ثلاثة أو أربعة أضعاف سكانها الحاليين ولا سبب لاهمالها سوى طمع أصحابها فهم لا يشترونها إلا لمجرد بيعها في أقرب فرصة ممكنة بأعلى سعر ممكن وما هو موجود في أمريكا موجود في كافة الأقطار وفي أمهات المدن، فإذا كان المعول كله على الاستغلال على الوجه الأتم أفلا يجب الحكم بفساد نظام الامتلاك الفردي كما هو فاسد من كل الوجوه ؟

كيف يمكن تحقيق المساواة بين الناس ؟

لقد تبين لنا أن الآلام والمساوئ التي تنتشر بين طبقات العمال، وأن نوبات الجمود التي تنتاب الحركة الإنتاجية من وقت لآخر، وأن تعطيل رؤوس الأموال واختلال توازن العرض والطلب على العمال وميل الأجور

للهبوط إلى حدها الأدنى وازدياد سرعة الهبوط كلما تقدم العالم ماديا، كل هذه الآفات الاجتماعية راجعة إلى كون الأراضي التي هي ميدان جميع الأعمال المثمرة خاضعة للامتلاك الفردي، كما تبين لنا أن ليس هناك علاج ناجع لهذه المساوئ سوى العلاج الذي يزيل علتها، واتضح لنا أنه لا يمكن تبرير هذا النظام من وجهة المنفعة، ولا من وجهة العدالة، ولكن لا يزال أمامنا سؤال واحد وهو ما هي الطريقة لتنفيذ ذلك؟

حسب الحكومات أن تعلن دفعة واحدة أن جميع الأراضي قد أصبحت ملكا عاما، تعطي لاستثمارها لمن يقدم أكبر عطاء فيها، فبهذه الوسيلة السهلة تتساوى حقوق الناس في الأرضين ويزداد النتاج العام، وليس هذا المشروع ببدعة جديدة فقد لاقى قبولا من كتاب نابهين نخص منهم بالذكر " هربرت اسبنسر " إذ قال عنه في كتابه التوازن الاجتماعي " إن هذا المشروع ملائم جد الملاءمة لأرقى الأمم وأعرقها مدنية ومن السهل تنفيذه بدون إلحاق أي ضرر بأحد أو إحداث أي اضطراب في النظام الحالي، إذ ما هو إلا تغيير في شخصية الملاك، فبدلا من أن تكون الأراضي ملكا لأفراد معينين، تصبح ملكا لشركة عامة، وبدلا من أن يستأجر الفلاح أرضا من مالك معين يستأجرها من مجموع الأمة، وبدلا من أن يسلم الايجار لوكيل المالك يسلمه لمندوب الشعب أو الحكومة، وبهذا التغيير البسيط يتساوى الناس في الحقوق ويصبح لكل فرد الحق في استغلال الأرض " إلا أني لا أفضل هذا المشروع رغم تماسكه وسهولته لأني أود اتخاذ اجراءات أسهل وأسلم من مصادرة الملاك في أراضيهم ثم تأجيرها لمن يقدم أكبر عطاء فيها لأن هذا سيثير سخط الملاك وهو ما أريد أن

أتلافاه لأني لا أود أن أصادم الناس في شعورهم وعاداتهم كما أني لست ممن يستحسنون توسيع اختصاص الحكومات باسناد عملية التأجير إليها فإنه لإحدى البديهيات السياسية، إن أحسن التغييرات هي ما اتبع في تنفيذها الطرائق والأساليب القديمة، فتلك عام الطبيعة في تطوراتها، فإنها عندما تريد إيجاد نوع راق من المخلوقات لا تخلقه دفعة واحدة بل تعمد إلى ترقية أحد أنواعها المنحطة حتى تصل به إلى النوع المطلوب، وهذا هو قانون الرقي الإجتماعي، فإننا مع التيار نسير بسرعة أكثر مما لو سرنا ضده ". لست ممن يشيرون بشراء الأراضي من ملاكها ولا ممن يقولون بمصادرتها، فليس هناك ضرورة تستدعي ذلك إذ ماذا يضرنا لو تركنا الأرض في يد من يملكونها الآن لو طاب لهم ذلك، واكتفينا بالاستيلاء على ايجارها، وماذا يهمنا إذ تركناهم يبيعون ويشترون ويهبون ويفعلون بها ما شاؤوا ما دمنا قد نزعنا اللب منها وهو الإيجار. وليس من الضروري لرصد جميع المتحصل من الايجارات للمنافع العامة أن تشغل الحكومة نفسها بتأجير الأراضي وما يجره ذلك من مراعاة المجاملة والمحسوبية اللذين لا يفارقان أعمالها، كما أن الأمر لا يستدعي توسيع نطاق الحكومة بايجاد مصلحة خاصة لتحصيل الاجارات من أصحاب الأراضي لأن جباة الضرائب موجودين الآن، وحسبنا أن نعهد بالأراضي لأصحابها لتأجيرها والتنازل لهم عن جزء زهيد من إيجارها في نظير تعبهم وسعيهم في تأجيرها، وأن نستولي على الباقي ونرصده برمته للمنافع العامة فبهذا تتلافى حدوث أي ضجة أو انقلاب.

إننا نحصل الآن جزءا من الإيجار باسم ضرائب وغاية ما نطلبه تحصيل

جميع الايجار، وبهذا العلاج البسيط نقضي على سائر العلل التي تفتك بالمجتمع، فتنتعش الأجور والأرباح ويختفي الفقر ويتسع مجال العمل أمام الناس وتقل الجرائم ويرتفع مستوى الأخلاق والعقل والذوق وتطهر الحكومات من أدران الفساد المتعلقة بها، وترتفع المدنيات إلى مستوى سام وشريف. بهذه الطريقة تصبح الحكومة هي المالك الحقيقي للأرض بدون أن تتخذ لنفسها هذا الاسم، ولا يستدعي الأمر مصادرة الملاك في أراضيهم، ولا تعيين الحد الأعلى لما يجوز للفرد امتلاكه، لأنه ما دامت الحكومة قائمة بتحصيل جميع اجارات الأراضي فلا يهم في يد من هي ولا بأي قدر هي موزعة، وكلما ارتفعت الاجارات وازداد المتحصل منها أمكننا إلغاء الضرائب الأخرى حتى تصبح ضريبة الايجار هي الضريبة الفذة.

لم يكن للأرض قيمة في مبدأ العمران ولم يوجد لها ثمنا ولم يرفع قيمتها إلا تكاثر الأهلين، أما الآن فقد وصلت إجارات الأراضي سواء أكان في الأمم القديمة أو الحديثة إلى درجة تكفي فيها لسد جميع النفقات اللازمة للمنافع العامة بل وزيادة. بقى بعد ذلك صعوبة أخرى وهو إقناع العمال بأن مساوئهم ليست راجعة إلى تنافر مصلحتهم مع مصلحة الممولين، بل إلى كون الأرض خاضعة للامتلاك الفردي، وبأن توهمهم بأن إيجاد هذا النظام سيطلق أيدي الملاك لمطالبتهم باجارات أكبر غير مبني على أساس، ولكي نزيل هذا الوهم نلتمس من القارئ أن يتتبع ما سندلي به إليه في هذا الشأن.

مقترحنا إزاء قوانين جباية الضرائب

إن أوفى الضرائب قياما بالمنافع العامة ما توافرت فيه الشروط الآتية:

١- أن يكون وقعها على الإنتاج أخف وقع حتى لا تقلل من النتاج العام

٢- أن تكون جبايتها سهلة وغير متطلبة لنفقات باهظة وأن تقع مباشرة بقدر الامكان على من ستجبى منه حتى لا يؤخذ من الناس أكثر مما يصل صافيا إلى خزانة الحكومة إلا أقل مبلغ ممكن

٣- أن يكون هناك مقياس ثابت لتقديرها حتى لا يكون ثمت مجال لتلاعب الجباة من جهة وافلات من سيؤدونها من جهة أخرى

٤- أن يراعي فيها العدالة والمساواة بأن لا تكون في صالح فريق دون فريق آخر

تأثير الضرائب في الإنتاج

تستمد جميع الضرائب من نتاج الأرض ورأس المال والعمل إلا أن الضراب التي تلقي على كاهل العمال وتحرمهم من جزء من نتاجهم تضعف من رغبتهم في العمل كما تقلل الضرائب التي يلقي عبؤها على الممولين من نزوعهم لإدخال الأموال، فالضرائب التي تفرض على وسائل الإنتاج الثلاث وهي الأرض والعمل ورأس المال تعوق الإنتاج، إلا أن الضرائب التي تفرض على العمل وهو في حالة الإنتاج، وعلى الثروة وهي مستخدمة كرؤوس أموال، وعلى الأرض وهي مستثمرة وإن كانت تعرقل الإنتاج إلا أن وقعها أخف مما لو فرضت هي نفسها وبنفس قدرها على العمال سواء

أكانوا عاطلين أو عاملين وعلى الثروات سواء أكانت مستثمرة أو مهملة، وعلى الأرض سواء أكانت مستغلة أو مهجورة.

ولاشك أن لطريقة فرض الضرائب أهمية لا تقل عن أهمية قدرها فكما أن الحمل الصغير الذي لا تأبه له الدابة قد يقلقها إذا ما وضع عليها في مكان غير مناسب كذلك الضرائب قد توجد اضطرابا في الأمة رغم كونها خفيفة لعدم وضعها في المحل المناسب، فقد استاء المصريون من ضريبة زهيده فرضها مُحَمَّد علي باشا على النخيل وأفضى بهم الأمر إلى اجتثاث نخيلهم هربا من دفع هذه الضريبة، بيد أنهم لم يتبرموا من مضاعفته لضريبة الأرض، ولا تزال الضرائب الموضوعة في غير محلها في الولايات المتحدة وغيرها من الأمم الراقية عائقا كبيرا دون الإنتاج بالقدر الذي تسمح به مصادر الثروة بالبلاد، فقد أدى فرض ضرائب على المصنوعات والتجارة ورؤوس الأموال والمستنبطات إلى انكماش هذه الأعمال، وكان الأجدر بنا أن نحول هذه الضرائب إلى الأشياء التي لا تؤثر في الإنتاج كالنفائس " الكماليات " والوصايا والتركات فالضرائب التي تفرض على النفائس لا تفضى إلا إلى تحويل الأموال التي كانت تصرف في أشياء لا قيمة لها إلى خزانة الحكومة، والضرائب التي تفرض على الوصايا والتركات لا تقلل من رغبة الأغنياء في كنز الأموال، ولكن أهم الضرائب التي يمكن فرضها بدون اضرار بالإنتاج لسد نفقات الحكومة هي الضرائب التي تفرض على الاحتكارات، لأن أرباح هذه الاحتكارات ناتجة من ضريبة على الإنتاج، وبذلك يتحول الجزء الذي كان لابد من دفعه من النتاج لخزانة شركات الاحتكار إلى الخزانة العامة أو خزانة الحكومة، وليست

الاحتكارات كلها من نوع واحد، فهناك احتكارات وقتية أوجدتها القوانين وليس من العدالة ولا من الحكمة فرض ضرائب عليها لأنها مبنية على حق الشخص في الانتفاع بما أوجده من مخترع أو مستكشف، وهناك احتكارات ظالمة وليدة كنز الأموال وادخارها كشركات السكك الحديدية.

إلا أنه من الصعوبة بمكان فرض ضرائب على هذه الاحتكارات بدون أن يقع عبؤها على الإنتاج، فإذا فرضنا ضريبة على شركات السكك الحديدية التي تمتص دماء الأهلين بما تحصله من الأجور الباهظة قامت هي بدورها بمطالبة الأهلين بأجور أكبر وعليه يعود الضرر كله على المنتجين وهذا هو السبب الذي من أجله يجب أن تلغي جميع شركات الاحتكار وأن تقوم مقامها الحكومة كما تقوم بإدراة البريد والتلغراف والطرق.

إلا أن جميع الاحتكارات مهما كانت ضخامتها لا تعد شيئا يذكر بازاء احتكار الأرضين، وبما أن إيجار الأرضين ما هو إلا نتيجة هذا الاحتكار فليس من الظلم أن يقع عبء الضرائب بأكمله على هذه الاجارات لأنها وليدة الاحتكار وحسب، بخلاف الاحتكارات الأخرى التي وإن كان معظم ريعها ناتجا من الاحتكار فإنه لا يخلو من جزء من ثمرة العمل ورأس المال العادلة، ومن هذا يتضح لنا أن الضرائب المفروضة على الأرضين غير عائقة للإنتاج ما دامت لا تتعدى قيمة الإيجار، لأن ثمن الأرض ليس ناتجا من بذل العمل كثمن المحاصيل أو الماشية أو المباني أو ما شابه ذلك من الأشياء التي تسمى ملكا شخصيا، وإنما هو ثمن الاحتكار لا غير ولم ينشأ إلا من تكاثر الأهلين، وما دام كذلك فإن من العدالة أن يطالب المجموع بما كان هو سببا في وجوده، فإذا اتبعنا هذا النظام أمكننا

الاستمرار في رفع ضريبة الايجار من وقت لآخر حتى تستنفده برمته بدون أن يؤدي ذلك إلى هبوط الاجور والارباح، أو إلى ارتفاع ثمن أي صنف كان أو جعل الإنتاج أكثر صعوبة

وليس هذا هو كل ما سنجنيه من الفوائد من تحصيل كل الاجارات بصفة ضرائب، فإن هذا يفضي لا محالة إلى تشجيع الإنتاج لما يترتب عليه من وقوف حركة المصافقة في الأرضين التي هي السبب في تعطيل معظم الأراضي وإيجاد الأزمات، لأن ملاك الأراضي سيضطرون عند إيجاد هذا النظام للتنازل عن أراضيهم التي لا يستطيعون استثمارها بأنفسهم لأنهم لا يجدون نفعا في بقائها تحت أيديهم، وبذا ينفسح المجال أمام من يريد الاشتغال بالزراعة ولا يحول بينه وبين رغبته الآن سوى تعذر الحصول على الأراضي.

سهولة ورخص تحصيل هذه الضريبة

بصرف النظر عن ضريبة الأوراق الموسومة والرخص وطوابع البريد التي تحصل بسهولة والتي لا يتجمع منها إلا جزء بسيط من دخل الحكومة، فإن أسهل الضرائب جمعا وأقلها كلفة الضريبة التي تفرض على الأرض، لأن الأرض لا يمكن إخفاؤها أو نقلها، ومن السهل التحقق من مقدار إيجارها، ولا يحتاج الأمر إلا إلى عامل لاستلام المبلغ المقرر عليها، وبما أن ضريبة الأراضي في كل الأقطار وكذا الهيئة التي تقوم بتحصيلها فمن السهل الاستغناء عن جميع القائمين بتحصيل الضرائب الأخرى ما دامت هذه الضريبة كافية للقيام بالمنافع العامة التي تتطلبها الأمم، ولا

يخفى ما في هذا من الوفر العظيم الذي يحدث في نفقات الحكومات.

إن هذه الضريبة هي الضريبة الفذة التي لا تؤدي إلى ارتفاع أثمان السلع لوقوعها مباشرة على ملاك الأراضي ولعدم إمكان تحويلها على فريق آخر كسائر الضرائب الأخرى التي تفضي إلى صعود ثمن السلع كلما انتقلت من يد إلى يد فإذا قررنا مثلا ضريبة على السلفات فإن الدائن يزيد قدر الضريبة على المدين وإلا يرفض إقراضه السلفة المطلوبة وإذا استعمل المدين هذه السلفة في عمل ما حصل قدر هذه الضريبة من عملائه وإلا أفلس، وإذا فرضنا ضريبة على المنازل اضطر أصحابها أن يحصلوها من المستأجرين وإلا كف الناس عن بناء المنازل واستثمروا رؤوس أموالهم في أعمال أخرى، وإذا فرضنا ضرائب على المنسوجات تحمل عبأها الجمهور لأن أصحاب المناسج سيحصلونها من تجار الجملة وتجار الجملة من تجار التجزئة وتجار التجزئة من جمهور المستفندين

ولو كان على المستنفد أن يدفع هذه الضريبة وحسب لكان الخطب هينا إلا أنه سيضطر لدفع ربحها الذي يتزايد كلما انتقلت من يدفئة إلى يد فئة أخرى من الفئات التي تقع بين الصانع الأصلي والمستنفد فلفافات تبغ مانيلا تشتري من تجار الواردات في سان فرنسيسكو بشعر الألف ٧٠ ريالا مع أن ثمنها المبين بدفاتر الميناء هو ١٤ ريالا والباقي وهو ٥٦ ريالا هو قيمة الرسوم الجمركية التي تدفع عليها عند دخولها الميناء، فالتاجر الذي يشتري هذه اللفافات للإتجار بها لا يكتفي بأن يطلب ربحا لل١٤ ريالا وهي ثمن اللفافات الأصلي بل لل٧٠ ريالا التي دفعها فعلا، وإذا انتقلت إلى يد تاجر آخر عمل بثمنها ما عمله الأول معها وبذا يتصاعد

ثمنها كلما انتقلت من يد إلى أخرى حتى تصل للمستنفد وثمنها أضعاف أضعاف ثمنها الحقيقي وإذا أضفنا لذلك ما يترتب على ارتفاع ثمن السلع من ازدياد نفقات إنتاجها وتقليل ما يستنفد منها اتضح لنا مضار الضرائب التي يسهل تحويلها على غير الواقعة عليه، أما الأرض فإن الضرائب التي تفرض عليها لا تعوق الاستنفاد لأن الأرض ليست نتيجة عمل الإنسان، ولا يتيسر تحويلها على فئة أخرى غير أصحابها لأنهم لو رفعوا إيجارها طالبتهم الحكومة بالزيادة برمتها، وزيادة على ذلك فإنه بالزام هؤلاء الملاك الذين لا يملكون أراضيهم لاستغلالها بل لمجرد المصافقة بها ببيعها أو تأجيرها تزداد المنافسة بين ملاك الأراضي ويتسابقون في استثمار أراضيهم فيؤدي تنافسهم إلى هبوط الإيجار، ومن هنا يتضح لنا أن ضريبة الإيجار هو أوفى الضرائب وأرخصها تحصيلا.

من حيث التثبت من قدر الضريبة

التثبت عامل مهم في تحصيل الضرائب ويتوقف أمره على ثلاثة أشياء، أمانة القائمين بالتحصيل، وذمة الذين سيؤدونها، وقوة الرأي العام، ومن هذا يتضح لنا فساد نظام الضرائب عندنا فإن الغش والتدليس اللذين يحدثان في الولايات المتحدة من جراء ضريبة التبغ والوسكي وما يحصل بكثرة في الجمارك من تثمين أشياء دون قيمتها الحقيقية وما يرتكب من الغش في تحصيل ضريبة الدخل من جراء تعذر تقدير قيمة ما يمتلكه كل فرد من الأمور الشائعة لدينا، وحسبنا هذا لتبين عظم الضريبة الإضافية التي تتسرب إلى جيوب الجباة، أنظر إلى انجلترا أيام أن كانت

تجارتها مقيدة، فقد كان على سواحلها جيش عرموم من عمال الجمارك الذين يراقبون المهربين وأمامه جيش آخر لا يقل عنه عددا من المهربين الذين لا يفتئون يبحثون عن طرق للافلات منهم، فأي خسارة تلحق بالأمة من جراء بقاء هذين الجيشين غير المنتجين يؤديان عملا لا حاجة للامة به ويتحمل باقي الشعب نفقات معيشتهم ؟ أليس كل ما يقدم للجباة من الهدايا ولموظفي الحكومة من الرشا وكل ما يصرف في تهريب البضائع والافلات من ضريبة الدخل وجميع ما يصرف على الشرطة السرية والجواسيس وفي قضايا التهريب وحبس المتهمين من الأموال الضائعة التي تحصل من الأهالي قسرا ولا تزيد في دخل الحكومة ؟

ولو كان الضرر قاصرا على ذلك لكان الأمر هينا إلا أن تحصيل الضرائب بهذه الطريقة العرفية لابد أن يؤدي لانتشار الغش والتمويه بين الناس وهذا يفسد أخلاق الشعب ويزعزع كيان الأمة ولهذا كان رأي " دافيد ويلز " وأدوين دودج و " جورج كيلر " عندما ندبوا لفحص نظام الضرائب في ولاية نيويورك أن تلغي جميع الضرائب وأن يحل محلها ضريبة تقريبية يبني تقديرها على قيمة المسكن الذي يقيم فيه الشخص، ولكن ليس ثمت ضرورة للالتجاء لهذا الضرب العرفي من الضرائب فإن ضريبة الأرض يسهل التثبت من قدرها، وليس تفاوتها الآن إلا نتيجة مراعاة الاصلاحات التي أجريت على الأرض عند تقديرها، فلو اقتصر على قيمة الأرض بصرف النظر عن الاصلاحات سهل جدا تقديرها وتحصيلها

من حيث العدالة

يقول آدم اسمث " يجب على جميع أفراد كل حكومة أن يساعدوا في إقامتها كل بقدر ما لديه من القدرة أي بالنسبة لدخله الذي يتمتع به بفضل حمايتها له " ويقول أيضا " إن كل ضريبة يقتصر وقعها على الإيجار أو على الأجور أو على الأرباح لا يمكن اعتبارها عادلة ". ولو نظرنا إلى ذلك لتبين لنا أنه فضلا عن تعذر فرض ضرائب تعم جميع الأفراد كل بقدر ما لديه من المقدرة فإن اتباع هذه القاعدة خروج على العدالة، فهنا مثلا رجلان متماثلان في المقدرة أو الدخل أحدهما يعول أسرة كبيرة والثاني لا يعول سوى نفسه، فطبقا لهذه القاعدة تقع الضرائب غير المباشرة على هذين الشخصين بدون تساو لأن أولهما سيدفع الضرائب المفروضة على غذاء وملبس عائلته بأسرها بينما الثاني لا يدفع إلا ضرائب حاجياته وحسب، كما أن الضرائب المباشرة أيضا لا تقع عليهما وقعا واحدا لأنهما وإن كانا يدفعان مبالغ متساوية إلا أن ما يتبقى للأول يجب أن يصرف لسد حاجيات أسرته بأسرها بينما ما يتبقى للثاني وهو مماثل لما تبقى للأول لا يصرف منه إلا ما يسد حاجياته الشخصية

ولربما ظهر للبعض أن هذه مشكلة من المشاكل التي يتعذر حلها وان التبعة فيها راجعة إلى الطبيعة التي تقذف للوجود بمخلوقات غير مزودة بما يكفي حاجياتها وتلقي أعباءهم على عاتق آبائهم، ولكن ألا يجدر بنا قبل أن نصدر هذا الحكم أن ننظر للطبيعة لتتفحص نصيب نواميسها من العدالة ؟

ما دامت الطبيعة لا تجود بخيراتها إلا لمن بذل مجهودا فليس من العدالة أن نطالب رجلين متكافئين في الثروة أحدهما حصل على ثروته بتعب، والثاني من إيجار أراضيه بأقساط متساوية لسد نفقات الحكومات، فإن دخل أحدهما هو نتيجة اجتهاده وهو عبارة عما أضافه إلى ثروة المجموع، بينما دخل الثاني ليس إلا جزءا من ثروة المجموع استأثر به بدون أن يدفع شيئا يقابله فبينما يرتكز حق أولهما على العدالة الطبيعية لا يستند حق الثاني إلا على خيال وهمي، فالأب الذي يعول أولاده من ثمرات أتعابه وإن كان يجب عليه أن يمتثل لمشيئة الطبيعة إلا أنه لا يكون مخطئا إذا رفض أن يدفع فلسا واحدا للحكومة مما حصله بفضل مجهوداته ما دام هناك فلس واحد متبق من إيجار الأطيان التي يتمتع بها غيره مع أنها ملك عام للمجموع ولأولاده نصيب فيها بحق ولادتهم.

يقول آدم اسمث : إن الناس لا يتمتعون بدخلهم إلا بفضل حماية الحكومة وعليه يجب أن يشتركوا جميعا في سد نفقاتها وأن تعم الضرائب جميع أنواع الممتلكات ما دامت كلها خاضعه لحمايتها التي بدونها لا يتسر للناس التمتع بأملاكهم، بحجة أن الممتلكات لا يكون لها ثمن إلا بفضل وجود المجموع، وهذا لا ينطبق إلا على الأرض التي لا تباع ولا تشتري حتى يتكون مجموع والتي يرتفع ثمنها بازدياد الأهلين.

وعليه فضريبة الإيجار هي أعدل الضرائب، وهي لا تقع إلا على الذين يستفيدون من اجتماع الناس وتزاحمهم، ولا تفرق بينهم بل تقع على كل منهم بالنسبة لما اختص به من الأرض، ويمكن القول بأنها عبارة عن تحصيل ثمن ما أوجده المجموع لصرفه في خدمة المجموع ولا تقام العدالة التي

تأمر بها الطبيعة حتى تحصل جميع الاجارات وترصد للمنافع العامة، وحينئذ لا يمتاز فرد عن فرد إلا بفضل اجتهاده ومهارته وذكائه، وحينئذ لا يحرم العامل أو الممول من جزء من ثمرة عمله.

مصادقات ومعارضات

إن الأساس الذي بنينا عليه أفضلية ضريبة الإيجار قد اعترف به سائر الاقتصاديين صراحة أو تلميحا فقد قال ريكاردو : " إن ضريبة الإيجار يقع عبؤها كلية على ملاك الأراضي ولا يمكن تحويلها على جمهور المستنفدين ولا تزيل الفرق بين محصولات أجود الأراضي وأردئها فضلا عن كونها لا تقلل من رغبة الناس في استثمار موات الأرض لأن مثل هذه الأراضي لا يحصل منها إيجار ولا تفرض عليها ضرائب " – ولم يعترض ماك كلوخ على هذه الضريبة إلا لزعمه بأنه من المستحيل عمليا التمييز عند فرض هذه الضريبة بين الجزء من الإيجار الذي يدفع في نظير استغلال الأرض والجزء الذي يدفع في نظير ما صرف عليها في إصلاحها، ولو علم أن الصعوبة التي تخيلها ما هي إلا صعوبة وهمية لما تأخر عن الاعتراف بأن ما يعطي لملاك الأراضي في نظير استخدام القوى الطبيعية في أراضيهم ليس من حقهم وانه من العدالة حرمانهم منه بأجمعه، ولم يكتف " جون استوارث ميل " بالاعتراف بعدالة هذه الضريبة بل استنكر استيلاء ملاك الأراضي على هذه الاجارات التي ليست هي نتيجة كدهم بل وليدة تقدم العمران ولو أنه لم يوافق على مصادرتهم في اجارات أراضيهم الحالية إلا أنه اقترح مصادرتهم في جميع الزيادات المستقبلة، وتقول السيده فوست في

تعليقها الموجز على كتاب زوجها – الاقتصاد السياسي – " إن ضريبة الأرض قلت أو كثرت ما هي إلا بمثابة إيجار يدفعه ملاك الأراضي عن أراضيهم للحكومة التي هي المالك الحقيقي للأرض كما هو الحال في الهند حيث معظم الأراضي ملك للحكومة وضريبة الأرض إيجارها الذي يدفعه مستثمرها رأسا للحكومة وهذا هو أحسن نظام لامتلاك الأراضي " وفوق ذلك فافضلية ضريبة الإيجار ظاهرة في جميع كتب الاقتصاديين ولم يحل دون اعترافهم صراحة بذلك سوى رغبتهم في المحافظة على نظام الامتلاك الحالي وخلطهم في مسألة الأجور وأسباب الفقر وقد ذهب كينية وترجو الاقتصاديان الفرنسيان في القرن الثامن عشر إلى ما ذهبت أنا إليه الآن وهو إلغاء جميع الضرائب ما عدا ضريبة الإيجار.

إن الاعتراض الوحيد الذي يبديه الاقتصاديون في فرض ضريبة على الإيجار هو تعذر الفصل بين الإيجار الحقيقي للأرض والإيجار الذي يتضمن نصيب الاصلاحات التي عملت على الأرض، وهذا هو ما دعا " ماك كلوخ " للحكم بقسوة هذه الضريبة وبعدها عن العدل وحسن السياسة لأنها تثبط همم المصلحين وبفرض صحة ذلك ألا يكون الاقتصار عليها أعدل من الاستمرار في عرقلة الإنتاج بفرض ضرائب على العمال والممولين ؟ إلا أنه ليس هناك صعوبة في التمييز بين شطري الإيجار ففي الولايات المتحدة اعتاد الجباة أن يقدروا قيمة الأرض وقيمة الاصلاحات كل على حدة، وليس من المتعذر حتى في الأراضي التي استثمرت منذ القدم تقدير قيمة الأرض من حيث معدنها وتقدير قيمة الاصلاحات التي أجريت عليها لاسيما إذا كانت من مدة مناسبة، نعم لا أنكر أن تقدير

قيمتها بالضبط أمر خارج عن حد المعقول لاسيما إذا كان قد مضى عليها زمن طويل إلا أن جميع الاصلاحات المستديمة يمكن اعتبارها بعد مضي زمن كاف جزءا غير منفصل عن الأرض ويمكن فرض ضرائب عليها بدون أن يؤدي ذلك لتثبيط همم المصلحين لأنهم سيستأجرونها عادة لمدد طويلة، وحسب كل جيل من الناس أن يصلح لنفسه لا لما سيعقبه من الأجيال، ويجب أن يعتبر كل جيل وارث لكل ما تركه له السلف من قوى الطبيعة ومن منتجات العمل

ولقد يعترض البعض قائلا: ما دام المطلوب تساوي الناس في الحقوق السياسية واشتراك جميع الناس في إدارة شئون أممهم وجب أن تفرض الضرائب على الجميع وأن لا يقتصر وقعها على فئة ملاك الأراضي لارتباط الضرائب بالانتخابات، إلا أنه وإن كان مستحسنا ان لا تعطي السلاطة السياسية إلا لمن يتحمل جزءا من العبء العام فأن النظام الحالي لم يحقق ذلك لأن الضرائب غير المباشرة يحصل أغلبها من قوم لا يشعرون بدفعها حتى ترتب على ذلك تكاثر عدد الذين لا يهتمون بمسألة الضرائب ولا بنظام الحكومة في الولايات المتحدة.

إن إحلال ضريبة واحدة محل الضرائب العديدة الموجودة الآن لا يمكن أن يؤدي إلى نقص عدد من يؤدون الضرائب مع علمهم بذلك لأن تقسيم الأراضي المحجوزة الآن للمصافقة وتوزيعها على المستثمرين سيؤديان حتما إلى ازدياد عدد ملاك الأراضي، وإلى توزيع الثورات بحيث يصبح التفاوت ضئيلا بين الأفراد، فلا تبقى هناك تلك الفئة المعدمة التي لا يهمها نظام الحكومة ولا تلك الفئة الثرية التي يرفعها ثرائها فوق القوانين

ومتى أزيلت هاتان الفئتان تحسن نظام الحكومة وشملها العدل لأن أضر الناس بالنظام السياسي أشدهم فقرا وأشدهم غنى، وربما يسائلنا البعض قائلا إذا كانت ضريبة الأرض لها هذه المميزات الحعام لإيجاد إيراد الحكومة فلماذا تلجأ الحكومات إلى ضروب أخرى وتفضلها عنها ؟

والجواب على ذلك ظاهر جدا، وهو أن ضريبة الأرض لا يمكن تحويلها على غير الواقعة عليهم، ولذا تجد مقاومة عظيمة منهم بعكس الضرائب الأخرى التي يسهل تحويلها على غير الواقعة عليهم وقد بلغ من حذق رجال السياسة ودهائهم أنهم ابتزوا دماء العمال بما يحصلونه منهم من الضرائب غير المباشرة كما يستنزف الخفاش دم فريسته على ما يقال بدون أن يصادفوا أية مقاومة منهم لأنهم لا يشعرون بوقعها عليهم فإذا اتضح لسواد الناس ودهائهم ما بسطته هنا لا تلبث أن تتولد فيهم القوة والاتحاد الكفيلان بتحقيق هذه الأمنية.

الفصل العاشر

تأثير العلاج

تأثيره في إنتاج الثروة

قبل أن الكونت دي ميرابو كان يرى أن اقتراح كينيه القاضي بإحلال ضريبة واحدة " الضريبة الفذة " محل جميع الضرائب الأخرى يعادل في فائدته ما جناه الناس من الفوائد من اختراع الطباعة واستعمال النقد في المبادلات بدلا من المقايضه.

وليس في المسألة إذا أنعمت النظر فيها شئ من المبالغة، فإننا كلما ازددنا انعاما في مسألة إحلال ضريبة واحدة محل جميع الضرائب ازدادت أهميتها وضوحا، فهي السر الذي سيحول القرى الحقيرة إلى مدن عامرة والذي سيضاعف النتاج بسرعة غير منتظرة بإزالة العبء الثقيل الملقي على الصناعة والتبادل الذي يعرقل نموها، وهذا سيؤدي حتما إلى ارتفاع اجارات الأطيان فيزداد ما سيتحصل منها لرصده للمنافع العامة، وإلى تخلص الحكومة من ورطة تحصيل ضرائب عرفية تتطلب جبايتها متاعب جمة ولا تخلو من غش فتصبح وفي وسعها أن تأخذ على عاتقها الأعمال التي تقضي المصلحة العامة بأن تتولاها.

إنه لحسن أن يترك الجمهور للعامل كل ما ينتجه باعفائه من

الضرائب، وحسن أيضا أن يترك الممول يجني ثمرة أتعابه بدون أن يشاركه أحد فيها، إذ كلما كثر إنتاج العمل ورأس المال كلما ازدادت الثروة العامة. وكلما ازدادت الثروة العامة ازداد دخل الحكومة من ضريبة الإيجار حتى يصبح كافيا لسد نفقات المنافع العامة وزيادة، وليس هذا هو كل ما سيجنيه الناس من جراء رفع الضرائب التي تعوق الإنتاج بل سيؤدي هذا لا محالة إلى تفتح أبواب العمل أمام الناس لأنه عند تنفيذ هذا المشروع لا يطمع أحد في أن يحوز أرضا إلا إذا كان مستعدا لاستثمارها لأنه لا فائدة له من مجرد حيازتها، وبذا يزداد قدر الأراضي أمام من يريد الاشتغال بالزراعة فيزداد الإنتاج وسيهبط ثمن الأراضي وتقف المصافقات فيها وبزول احتكارها وسيهجر كثير من الملاك أراضيهم أو يبيعونها بأثمان معتدلة وبذا تكثر الأراضي أمام من يريد الاشتغال بالزراعة ولا يحول بينه وبين ذلك الآن سوى ارتفاع أثمان الأراضي.

إن قصر فرض الضرائب على الأرض هو بمثابة طرحها في مزايدة عامة لتسليمها لمن يقدم أكبر عطاء فيها أو أكبر إيجاد للحكومة، والطلب عليها هو الذي يعين إيجارها، وبما أن فريضة الإيجار التي ستفرض على الأرض ستكون معادلة تقريبا لإيجارها فإن أصحاب الأراضي الذين يريدون الاحتفاظ بأراض لا يستثمرونها سيضطرون لدفع إيجار عنها للحكومة مساويا للإيجار الذي يقدمه من بريد استثمارها. ومما يجب ملاحظته أن هذا لا ينطبق فقط على الأراضي الزراعية بل على جميع صنوف الأراضي، فأراضي المناجم ستعرض في المزايدة كسائر الأراضي الزراعية، وبذا ينقلب الحال، وتصبح الضرائب التي كان عائقا لاستثمار الأراضي دافعا كبيرا

لتحسينها، فلا يطالب كل من زرع حديقة أو حقلا أو أقام منزلا أو مصنعا بدفع ضريبة عن الأرض التي شغلها أكثر مما يدفعه فيما لو تركها مهملة، ويلزم كل محتكر أرضا لا يستثمرها بدفع ضريبة تساوي ما كان يدفعه لو كانت حافلة بالقصور والحقول، ويلزم صاحب كل قطعة خالية في وسط مدينة بدفع ضريبة معادلة لما يدفعه شاغل قطعة معادلة لها في المساحة والموقع وله منزل فحم عليها، وبذا لا يلزم الفلاح بدفع نصف مدخراته أو رهن أتعابه لمدة طويلة لمجرد الحصول على قطعة أرض لاستغلالها، ولا يلزم من يريد بناء منزل لإقامة أسرته بدفع مبلغ باهظ يفوق ما سينفقه على إقامة المنزل نفسه في شراء الأراض التي سيبني عليها منزله، ولا تضطر الشركة التي تريد إقامة معمل لصرف جزء كبير من رأس مالها في شراء النقطة التي ستقيم عليها المصنع، ولا يكلف أحد بدفع ضريبة سوى هذه الضريبة التي ستحل محل جميع الضرائب المفروضة الآن على التحسينات والآلات ورؤوس الأموال. لو تأملت مليا فيما سينتجه هذا الانقلاب من التأثير لوجدت أن التزاحم والتنافس سيتخذان وجهة أخرى، فبدلا من أن يزاحم العمل بعضهم بعضا للحصول على وظيفة كما هو حاصل الآن وبتزاحمهم يزداد العرض ويقل الطلب عليهم فتهبط أجورهم إلى الحد الأدنى، ينقلب الحال ويصبح المخدمون أنفسهم هم الذين ينافسون بعضهم بعضا في الحصول على مستخدمين للإكثار من النتاج حتى تكبر أرباحهم وبذا ترتفع الأجور إلى الحد العادل. لا يبقى بعد جعل مرافق الطبيعة حرة أمام الناس ورفع الضرائب عن رؤوس الأموال والاصلاحات وإزالة جميع القيود التي تعرقل التبادل أفراد أقوياء لا يستطيعون كسب

قوتهم كما هو الحال الآن، ولا يعتور الحركة الصناعية نوبات الجمود التي تنتابها من وقت لآخر، ويزداد الانتاج، ويتوازن العرض والطلب، ويتسع نطاق التجارة، ويزداد دخل كل فرد.

تأثيره في توزيع الثروة

لا يمكن تقدير المزايا التي تترتب على إلقاء عبء النفقات اللازمة للمنافع العامة على إجارات الأراضي إلا بعد معرفة هذا التعديل في توزيع الثروة.

تعقبنا فيما سبق أسباب تفاوت الناس في الثراء هذا التفاوت الذي تجلى في جميع الأمم الراقية وفحصنا أسباب اتساع نطاقه كلما ازدادت الأمم تقدما فاتضح لنا أن ذلك راجع لاغتصاب ملاك الأراضي لجزء كبير من الثروة التي ينتجها العمال والممولون فتلافيه لا يأتي إلا بتخليص العمل ورأس المال من الضرائب سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة وبالقاء العبء بأكمله على إيجار الأراضي حتى يصبح للجميع حقوق متساوية في الارتفاق بمرافق الطبيعة، إذ مادام الإيجار هو السبب الأكبر في تفاوت الناس في الثراء الآن فبتحصيله من ملاك الأراضي تقل مسافة الخلف بين الناس ويتقارب الجميع في الثراء، وطبقا لهذا التعديل ستقسم كل ثروة تنتج في أي مجتمع إلى قسمين قسم يوزع على العمال والممولين والقسم الثاني يعطي للحكومة ليستخدم في المنافع العامة التي يعود نفعها على الجميع ويكون للضعيف فيها نصيب كالقوي وللطفل كالشيخ وللأعمى كالمبصر وللسليم كالعليل. وبما أن ارتفاع الاجارات ناتج من تكاثر الأهلين وجب

أن توزع الاجارات على الجميع لأنهم هم السبب في وجودها وبذا لا تكون الاجارات سببا في التفاوت كما هو حاصل الآن بل سببا في التساوي في الارتفاع ولكي يتبين لنا ذلك دعنا نرجع إلى المبادئ التي سبق لنا استخراجها. وجدنا أن الأجور والارباح تعين في كل جهة بما يسمى خط الإيجار أو هامش الزراعة أي بما ينتجه العمل ورأس المال نفسه على أرض لا إيجار لها، وأن نصيب العمل ورأس المال المبذولين في الانتاج هو الثروة ناقص الإيجار وكذا الضرائب المفروضة على الثروة، وقد شاهدنا أن التقدم المادي يدعو لارتفاع الإيجار من وجهتين الوجهة الأولى وهي الوجهة الطبيعية وإن كانت تدعو لارتفاع الإيجار إلا أنها لا تقلل من الأرباح والأجور. أما الوجهة الثانية الناشئة من اخضاع الأراضي للامتلاك الفردي فتفضي حتما إلى هبوط الأرباح والأجور.

ومن هنا يتضح لنا أن الاستيلاء على الإجارات بفرض ضرائب تستنفدها هو إلغاء فعلي لنظام الامتلاك الفردي للأراضي ومانع قوي لهبوط الأجور والأرباح لأنه يمنع المصافقة في الأراضي واجارتها ويؤدي في الوقت نفسه لارتفاع الأجور والارباح لأنه يقضي على كثير من الاحتكارات ويدعو لهبوط أثمان الأراضي، فترتفع الاجور والأرباح لرفع الضرائب عنها ولهبوط الاجارات من جراء وقوف المصافقة ويعود ما تحصل عليه الحكومة من الاجارات بالنفع على الجميع، وتتحسن حال جميع طوائف الناس وتصبح جميع الطبقات أغنى مما كانت، ولا تنفرد فئة بالتمتع بمباهج الحياة كما هو حاصل الآن بل سيعم الخير الجميع، لأن كل تقدم في الإنتاج سواء أكان نتيجة زيادة الأهلين أو ظهور مخترع أو مستكشف

جديد يكون ملكا للجميع لا احتكار أحد، والجزء الذي تستولي عليه الحكومة من النتاج العام وهو الايجار سيرصد برمته للمنافع العامة، وزيادة على ذلك فإن الناس سيتمتعون بالحرية والمساواة فضلا عن المزايا المادية والأدبية التي تنجم من كثرة السكان.

لو كان من الهين حصر الخسائر المالية التي تصيب المجتمع من جراء سوء توزيع الثروة الذي قضى على السواد الأعظم من البشر بالفقر والشقاء لهالنا عظمها، ففي انجلترا وحدها أكثر من مليون معدم يعيشون على احسان الحكومة، ومدينة نيويورك وحدها تنفق سنويا أكثر من سبعة ملايين دولار في المبرات الخيريه ومع ذلك فإن ما تصرفه الحكومات والجمعيات الخيرية والأفراد لا يعد شيأ مذكورا بإزاء الخسارة التي تلحق بالمجتمع من جراء فقر السواد الأعظم، إذ بأي قدر تقدر خسارة المجتمع من جراء عدم الانتفاع بجهود هؤلاء القوم الذي قضى عليهم سوء توزيع الثروة بالكسل، وكم تبلغ خسارة المجتمع من جراء كثرة الوفيات بين الفقراء وبين أبنائهم على الأخص، هذه الوفيات الناشئة عن الفقر وحسب، وإلى أي حد تبلغ خساره الأمم من جراء انتشار تعاطي المشروبات الروحية وما شاكلها التي لا سبب لإقبال الناس عليها إلا محاولتهم تخفيف آلامهم الناشئة عن الفقر، وكم هي خسارتنا من الطفيليات التي يخلقها الفقر كاللصوص والبغايا والمتسولين وأبناء السبيل، وكم يصرف في حماية المجتمع من أذى هؤلاء، هذا كله جزء من كل مما يخسره المجتمع من جراء سوء توزيع الثروة إذ يجب أن تضيف إلى هذا الخسائر التي تنجم عن الجهل وانحطاط الاخلاق وهما ليدا الفقر.

لا يخلص استيلاء الحكومة على الإجارات ورصدها للمنافع العامة المجتمع من هذه الخسائر وحسب، بل إنه سيزيد القوى المنتجة، فإنه لاحدى البديهيات أن أكثر الاعمال انتاجا أوفرها أجرا، فالعامل الذي لا يعطي إلا أجرازهيدا لا يخرج إلا عملا ناقصا كما هو مشاهد في جميع أنحاء العالم، إذ كلما ازداد أجر العامل ازدادت كفاءته، لأن الاجور المرتفعة تدعو لتولد الكرامة والفطنة والأمل والنشاط في نفوس العمال.

ليس الإنسان آلة ميكانيكية تعمل قدرا معلوما من العمل وحسب، وليس هو بحيوان لا تستطيع قواه أن تتعدى حدا معينا فإن عقل الإنسان هو العامل الأكبر في الإنتاج لا عضلاته، إذ رغم ضعف قوى الإنسان المادية فلذكائه وارادته تنقاد جميع القوى الطبيعية وتلين أصلب المواد وأقساها، ولا سبيل لرفع مستوى ذكاء الإنسان إلا برفع درجة رفاهته وحريته، وبدون ذلك لا يكون المخ نصير اليد في كافة ما يتناوله المرء من الأعمال.

إنه لمن الصعوبة بمكان تقدير ما سيصيب المجتمع من التقدم من جراء اصلاح توزيع الثروة وإعطاء العمال نصيبهم العادل في النتاج، فكون قمح الروسيا لا يزال يجمع بالمنجل ويدري بالمدارة لدليل كاف على ضآلة الأجور هناك، وليس تقدم المخترعات في أمريكا وظهور تلك الآلات العديدة الموفرة للعمل بها إلا نتيجة ارتفاع الاجور النسبي بها، ولو قضى على عمالنا بتناول أجور كالتي تعطى للفلاح المصري !؟! أو الصيني لبقينا للآن تروي الأرض باليد ونحمل البضائع على الاكتاف، ولا مشاحة في أن رفع نصيب العمال والممولين سيدعو حتما لظهور مخترعات جديدة واتخاذ طرق أسهل للإنتاج وسيقضي على استياء العمال من الآلات الموفرة للعمل لما تجره

عليهم الآن من المصائب، ويحولها إلى نعمة لهم، وسيؤدي كل مستكشف جديد لازدياد رفاهة الجميع وينتشر التعليم ويرتفع مستوى ذكاء الإنسان من جراء تحسن الحالة المالية لدى الجميع.

إلا أني لا أريد أن أنكر أو أخفي ما سيترتب على حسن توزيع الثروة بين الناس من تقليل رغبتهم في تحصيلها ويظهر إلى أن البيئة التي لا يتوقع أحد فيها الفقر لا يهتم أحد فيها بتحصيل ثروة كبيرة، فإنه لأمر غير طبيعي بل أمر مضحك رؤية قوم لم يبق على منيتهم إلا أيام معدودات وهم منهمكون في تحصيل الثروة كما نرى الآن، ففي مجتمع لا خوف فيه من الفقر ولا داعي لاهتمام الناس بتحصيل ثروة طائلة، ألا يكون مثل من يسعى للحصول على ثروة تفوق حاجته كمثل من يلبس الآن اثنتى عشرة قبعة فوق رأسه أو كمثل من يمشي في الشمس وهو مستتر بمعطف ؟ إلا أنه مهما كانت قيمة هذا الدافع للعمل، دافع حب جمع الثروة، فإنه أصبح غير ضروري الآن، فإن المخاطر التي تهدد مدنيتنا ليست نتيجة ضعف مناجم الانتاج بل نتيجة سوء توزيع الثروة الذي سيقضي على العالم إن لم تتداركه بالعلاج.

تأثيره في الأفراد والطبقات

لا يكاد أحد يقترح إلقاء عبء الضرائب على ايجار الأراضي أو بعبارة أخرى مصادرة الاجارات حتى يهب ملاك الأراضي مذعورين ثم لا يلبث الذعران يتسرب منهم إلى صغار الملاك وأصحاب المنازل لتفهيمهم اياهم بأن هذا التعديل سيحرمهم مما اكتسبوه بعرق جبينهم، ولو تروى هؤلاء الملاك قليلا لوجدوا أن خسارتهم وهمية أكثر مما هي حقيقية، وأنهم سيستفيدون من وراء هذا التعديل لأنه سيؤدي لزيادة الإنتاج لدرجة فائقة

تزيد في دخل الجميع سواء أكانوا عمالا أو ممولين أو ملاك أراضي.

لقد بينت في فصل سابق ما يخص ملاك الأراضي في أراضيهم وابنت الوجوه التي من أجلها لا يصح إعطاء أي تعويض لهؤلاء فيما لو جعلت الأراضي ملكا عاما، وفضلا عن ذلك فهناك وجه آخر لتبرير ذلك وهو أنه سوف لا يلحق بهم أي ضرر عند اجراء هذا التعديل، لأن التعديل الذي اقترحه يفيد جميع من يعيشون على الأجور سواء أكانوا ممن يقومون بأعمال جثمانية أو عقليه كالعمال والكتبة والفنيين، كما أنه يفيد من يتكون دخلهم من الاجور والأرباح كأصحاب المخازن والتجار وأصحاب المصانع، كما أنه سيكون في صالح من يتكون دخلهم من ربح رؤوس أموالهم المبذوله في غير امتلاك الأراضي.

خذ مثلا مسألة المهندس أو صاحب المخزن التجاري أو غيره ممن مكنتهم حالتهم المالية من ابتياع قطعة أرض وأقامة منزل عليها لاقامتهم فمثل هؤلاء لا يلحق بهم أي ضرر بل سيكونون الفائزين فإنه وإن كان ثمن أرض منازلهم سيهبط أو يتلاشى ويهبط بهبوطه ثمنها الآن وظيفة المنازل التي كانت تؤديها ستبقى وعليه لا يكون مثل أحدهم إلا كمثل من اشترى حذاءا ثم بعد شرائه هبط سعر الأحذية فإنه لا يصح اعتباره خاسرا لأن حذاءه سيؤدي وظيفته المطلوبة منه، وعند استهلاكه يمكن صاحبه شراء غيره بالثمن الجديد المنخفض ومن هذا يتبين لنا أن صاحب المنزل سيكون رابحا، لأنه لو فكر في أن أولاده سيحتاجون لبناء بيوت لهم، وأنهم بهذا التعديل سيتمكنون من ايجاد أرض بدون ثمن أو بثمن معقول لإقامة منازل عليها لوجد نفسه رابحا، وبصرف النظر عن المستقبل فإن صاحب المنزل

في حالته الراهنة سيفوز لأنه وإن كان سيدفع ضريبة مضاعفة على أرض بيته فإنه سيعفى من ضريبة المباني ومن سائر الضرائب الأخرى المباشرة وغير المباشرة التي كان يدفعها على امتعته ومقتنياته الشخصية وعلى ما يأكله ويشربه ويلبسه هو وسائر عائلته، وسيزداد دخله لإرتفاع الأجور والأرباح، ولا يخسر إلا إذا أراد أن يبيع منزله بدون أن تكون له رغبة في شراء قطعة أرض أخرى لبناء منزل عليها ومع ذلك فإن خسارته في هذه الحالة ستكون خساره طفيفه بإزاء مكاسبه الجمة. وهكذا الحال مع الفلاح ولا اتكلم عن الفلاحين الذين لا تمس يدهم المحراث ويستثمرون آلاف من الأفدنة ويتمتعون بدخل عظيم، بل عن الفلاحين المشتغلين بالفلاحة، هؤلاء الفلاحون الذين يملكون مزارع صغيرة يقومون باستثمارها بأنفسهم وبمساعدة أولادهم وفي بعض الأحوال بمعونة عمال مأجورين، فقد يتراءى مشروعي لهؤلاء مقلقا ولذا أقول لهم أنه ما من فئة ستستفيد من هذا المشروع كفائدتهم فإن شقاءهم ليس إلا نتيجة وقوع الضرائب عليهم بصفة خاصة بقسوة متناهية، فهم يؤدون ضرائب على كافة ما يعملونه مما يصلح حالهم، على منازلهم ومحازتهم وسيجهم " جميع سياج " وحظائرهم ومحاصيلهم ومواشيهم ومقتنياتهم الشخصية لأن هذه الأشياء لا يمكن اخفاؤها كما يتسر اخفاء ما هو أثمن منها من المقتنيات المبثوثة في المدن، وفوق ذلك فإن ما يطلب منهم تأديته من الضرائب على أراضيهم المخدومة بفوق ما يدفعه أصحاب الأراضي المهملة التي يحجزونها لمجرد المصافقة بها، وبصرف النظر عن ذلك فإن الضرائب غير المباشرة تقع بكامل ثقلها على هذه الفئة وسيكون صغار الملاك أيضا من الفائزين بالغاء

كافة الضرائب واحلال ضريبة الإيجار محلها لأن وقع هذه الضريبة لا يكون شديدا إلا في المدن والجهات التي إيجار الأراضي بها عظيم، أما في الجهات الزراعية فيكاد يكون وقعها غير محسوس لأن المشروع يقضي بفرض ضريبة واحدة على الأراضي بصرف النظر عن نوعها وموقعها وبصرف النظر عما إذا كانت معدة للزراعة أو لتربية الماشية أو لإقامة مباني، ونتيجة هذا ظاهرة وهو وقوف حركة المصافقة وعدم مطالبة المشتغلين بالزراعة بضريبة عن الأراضي التي يستغلونها حتى تهيأ وتستخدم جميع الأراضي المجاورة.

لا يظهر عظم انتفاع صغار المزارعين من وراء هذا المشروع إلا إذا عرف مقدار تأثيره في توزيع السكان، فإن هبوط أثمان الأراضي سيؤدي إلى نزوح الناس من الأقاليم الحافلة بالعمارة إلى الأقاليم الفقيرة في الأهلين فيخف سكان المدن ويزداد نصيبهم في الهواء النقي والضوء الجميل، ويزداد عدد سكان الارياف فيتمتعون بما كان يمتاز به سكان المدن من الوجود في وسط حياة اجتماعية راقيه

ما أقسى حياة الفلاح الآن يشتغل آناء النهار وأطراف الليل وهو محروم بحكم البيئة التي يعيش فيها من ملاذ الحياة ووسائل التعليم ومزايا الاجتماع الأدبية والخلقية ولا مشاحة في أن عمله سيكون أكثر عودا عليه بالربح عندما لا يحوز هو ومن حوله من أمثاله أرضا أكثر مما يستطيعون استغلالها.

وقصارى القول أن الفلاح والمزارع هو في الوقت نفسه عامل وممول ودخله مكون من نتاج عمله ورأس ماله، فإذا كانت خسارته طفيفة من جراء هبوط ثمن أرضه فكسبه عظيم في عمله ورأس ماله، وهذا هو حال معظم ملاك الأراضي، فمعظمهم عمال لدرجة محدودة ويتعذر وجود مالك أرض لا يشتغل في استغلال أرضه وليس بممول في الوقت ذاته إذ المعروف أن أكبر الممولين هم أكبر ملاك الأراضي، وعليه باحلال ضريبة محل سائر الضرائب وإن كان هذا داعيا لتقليل الثروات فإنه لا يترك الغني معدما، فدوق وستمنستر الذي يملك أغلب مسطح لندرا والذي ربنا كان أكبر ممول في العالم لا يصبح معدما إذا استولينا على دخله الخاص بايجار أراضيه، فإن هذا لا يكون إلا بمثابة تخفيف لدخله المفرط إذ سيبقى له دخله الخاص بمبانيه وكذا دخل جميع مقتنياته الشخصية وسيبقى متمتعا لا محالة كما كان

لا يؤدي هذا المشروع إلى ازدياد الثروة العامة وحسب بل إلى توزيعها على أساس أعدل، ولا أقصد بذلك أن نصيب كل فرد فيها سيكون مساويا لنصيب الآخر، إذا لو كان الأمر كذلك لكان توزيعا أكثر ظلما من التوزيع الحالي لتفاوت الناس في مواهبهم وكفاءاتهم، بل سيكون حظ كل فرد معادلا لكفاءته، وبذا يزول هذا التفاوت المصطنع الواقع الآن، فلا يبقى العاطل متمتعا بمباهج الحياة، والعامل محروما من نعم الوجود.

تأثيره في النظام الاجتماعي والحياة الاجتماعية

تكلمنا آنفا عن مسألة الأرض وكيف تصبح ملكا للحكومة دون أن نتعرض للتفصيلات بأن نبين ما يخصص للحكومة المركزية وما يخصص للحكومة العامة من ايراد الإقليم، غير أنه لا يتيسر البت في هذه التفصيلات إلا في غضون التنفيذ إذا ما دمنا قد قررنا المبدأ فمن السهل عمل التفصيلات، ولذا لا نرى داعيا لذكرها هنا كما أننا لا نستطيع بيان كل ما سينجم من التغييرات عند تغيير نظام امتلاك الأراضي، غير أنه من المحقق أنه سيقل تعقيد الحكومات التي تصرف الآن ثلاثة أرباع مجهوداتها في جباية الضرائب وإقامة المحاكم والسجون وإنشاء الجيوش مع أنه يجب أن يقتصر عملها على المحافظة على الأمن العام وإقامة العدالة، إذ ستقل بل ستتلاشى الخصومات والمنازعات التي تنشأ بين الناس من جراء امتلاك الأراضي، فتقل أعمال المحاكم وسيدعو زوال الفقر وانتشار الرخاء إلى رقي أخلاق الناس، فلا يبقى ثمت داع للمشاحنات، وسيفضي ارتفاع الأجور وفتح أبواب العمل أمام الجميع لاختفاء اللصوص والنشالين وغيرهم من المجرمين الذين ما جعلهم كذلك سوى سوء توزيع الثروة، فتقل حاجة الحكومة لمن تستخدمهم في المحافظة على الأمن العام كرجال الشرطة والسجون والمخبرين السريين الذين يستنفدون جزءا ليس بالقليل من ثروة الأمم بدون أن يقوموا بعمل مثمر، وسيستغني الحال عن كثير من القضاء ووكلاء النيابات والمحامين والكتبة والحجاب، وكم يكون مكسب المجموع من جراء تحويل مجهودات هؤلاء القوم إلى مجرى العمل المثمر ؟

ستتحقق ديموقراطية " چفرسن " أو الأرض الموعودة التي صورها هربرت اسبنسر، وستلغي الحكومات ولا أقصد بالحكومات ما هو معروف لدينا الآن، بل الحكومات بصفتها هيئة غاصبة، ولا يبقى لها عمل إلا المحافظة على الامن العام، ويصبح من السهل تحقيق مرمى الاشتراكيين، ويسيمح نقص أعمال الحكومة لها بأن تتولى إدارة الأعمال التي تقضي المصلحة العامة باسنادها إليها كادارة طرق المواصلات، وبدلا من قيامها باعداد المأدبات الفاخرى للسفراء والكبراء تقوم بإقامة الأسواق والحمامات العمومية والمتاحف ودور العاديات والمكتبات والمتنزهات ودور التمثيل والموسيقى وميادين الألعاب وتتولى أمر الإضاءة وتوريد المياه وتقوم بتشجيع المستكشفين والمخترعين والمنقبين، وبذا تصبح الحكومة عبارة عن شركة تعاون كبيرة، ونصل إلى ما يرمي إليه الاشتراكيون من غير أن نستعمل طرق الارغام التي يشيرون بها

تصور بتأمل عظم التغييرات التي ستطرأ على نظامنا الاجتماعي من جراء اعطاء كل عامل نصيبه العادل في عمله ومن جراء زوال الفقر وأنت تدرك أهمية مقترحنا، وأما اعتقاد الناس بأن التنافس هو المحرك لأول هممهم وأن الخوف من العقاب هو المانع لهم من ارتكاب الجرائم فليس بصحيح ؟

كيف نشأ الطمع الذي ملأ نفوس البشر، الذي جعلهم يدوسون بأقدامهم كل فضيلة في سبيل الوصول إلى المال، أليس السبب الاحتياج ؟ يقول كارليل : إن الفقر هو جهنم التي يخشاها كل انجليزي " والحق ما قال كارليل، فالفقر هو ذاك الوحش الضاري الفاغر فاه لابتلاع الناس، ليس

الفقر هو مجرد الحرمان، بل هو العار والانحطاط، وهو بمثابة كي لجميع فضائل الإنسان ومواهبه العقلية بحديد محمي، هو انكار للعواطف الدقيقة والنزعات الشريفة بل هو الموت بنفسه، إن أقوى الغرائز الإنسانية هي المحافظة على الحياة ولكن كم نرى يوميا في البيئات المتمدينة ممن يقتلون أنفسهم هربا من الفقر ؟ وازاء كل فرد يعمل هذا العمل مئات ممن يرغبون في محاكاته ولا يمنعهم سوى اعتقاد ديني أو رابطة عائلية أو اعتبارات أخرى، فلا غرابة في سعي الناس للتخلص من هذا الفقر وجحيمه سواء أكانت الوسائل التي يستخدمونها شريفة أو غير شريفة، فكم يرتكب الناس أسفل الأعمال وأبعدها عن الشرف والعدالة لانقاذ أم أو زوجة أو أولاد من مخالب الفقر ؟

يميل كل فرد بطبيعته لاكتساب محبة الناس واحترامهم، فالطفل الذي لا يزال يعبث بالألفاظ يأتي من الأعمال ما يستلفت نظر من حوله حبا في إظهار شخصيته، والغني الذي يعاني سكرات الموت لا تنسيه آلامه أن يجمع شتات ملابسه حوله ليموت في كنفها كما تموت الملوك محفوفا بالابهة والعظمة، والأمهات الصينيات يشوهن أقدام بناتهن، والسيدات الأوربيات يعذبن أنفسهن ويشوهن خصورهن للظهور بمظهر الرشاقة، والهندي الأمريكي يقاسي الآلام المبرحة للظهور أمام الناس موشوم الجسم، فهذا أمر طبيعي في الإنسان يستوي فيه الطفل بالشيخ والوحشي بالمتدين، وقد جبل الناس على محبة ما يرغبون فيه، فما أحلى أن نعطي للجائع الغذاء وللظمآن الماء وللمرتجف الدفء وللضغيف القوة وأن نعطي العلم لمن تتطلع نفسه إليه، يدعو تخوف الناس من الفقر لجدهم واجتهادهم

للحصول على الثروة لاكتساب محبة الناس واحترامهم، وإن كانت تميل الناس بفطرتهم للفضيلة والحق الا أن خوفهم من الفقر وحبهم في تحصيل الثروة لاكتساب احترام الغير يجعلهم في بعض الأحوال لا يعبئون بالفضيلة ولا بالحق، إنه لحسن أن يكون الإنسان شريفا عادلا ولكن الا يحترم الناس الغني الذي حصل على ثروته بطريق الغش والتمويه أكثر مما يحترمون الرجل الشريف العادل وحسب ؟

قد يلاقي الثاني جزاءه في الآخرة ولكن جزاء الأول عاجل محقق، فهو ينال احترام الرجال، وعطف النساء، وأول محل في المجالس، وتسند إليه رياسة الجمعيات، علمية كانت أو فنية، فيكتسب الحكمة والأدب من معاشرة العظماء، ويخفف آلام الفقراء بما يسديه إليهم من الاحسانات، ويساعد المنكوبين، ويجلب السرور حيث خيم الغم، ويبني المعاهد لتخليد اسمه بعد وفاته.

لو كان غرض الناس من تحصيل الثروة هو سد مطالبهم وحسب فماذا يدعو هؤلاء الأغنياء الذين يملكون القناطير المقنطرة من الأموال لجمع القرش بعد القرش وإضافة الدرهم للدرهم ؟ إنه لاشك رغبتهم في عمل شئ قد يكون في أغلب الاحيان شريفا وفي إيجاد ضمانة قوية ضد طوارئ الحدثان، ليس الغريب أن يكون الناس شرهين بهذا القدر في الحصول على الثروة وإنما الغريب أنهم ليسوا بشرهين أكثر من ذلك، وأمام هذا الشره لا يقف قانون وضعي ولا وازع ديني، وحسبنا اعتدال شرههم دليلا على ميلهم الفطري للعدالة ونزوع نفوسهم للفضيلة، إن الغرائز الطبيعية التي حولتها الأحوال الاجتماعية الحالية في مجرى سيئ سيعيدها

التعديل الذي اقترحه إلى مجراها الأصلي فعند ما يعطي كل فرد ما يستحقه لا يتعب أحد نفسه في الحصول على المال كما لا نتعب أنفسنا الآن في الحصول على الهواء، فبأزالة شبح الفقر وانتشار الرخاء يخف تكالب الناس على الثروة ويسعى كل فرد للحصول على احترام الغير بطرق غير التظاهر بالغنى.

يتصور البعض أنه من المستحيل تعديل نظامنا الاجتماعي الحالي وتغيير أخلاق الناس واستئصال ما فيهم من طمع وخبث وإجرام وقبول الناس طوعا اخضاع صالحهم الشخصي للصالح العام ويقولون إن هذا نجرد أوهام من المحال تحقيقها، ولو زار هؤلاء الناس، وإن كان بينهم من له مقام رفيع في عالم الأدب والعلم، المطاعم العمومية في لندرا أو باريس حيث تعلق الشوك والملاعق في مناضد الأكل لوجدوا أن كل فرد لا يستعمل غير الشوكة والملعقة التي يستعملها عادة من غير اعتداء على ما لغيره، انظر إلى جمعية من السيدات والرجال المهذبين وهم يتناولون غذاءهم، هل يجتهد بعضهم في الحصول على نصيب أوفر من الطعام ؟

كلا بل بالعكس نرى أن كلا منهم يحيي زميله ويجتهد في أن يقدم له أطيب الموجود ولو شذ بعضهم عن ذلك لنال سخط المجموع واشمئزازهم، وهذا أمر طبيعي، ليس هناك سبب لكون الناس أشد شرها للمال منهم للأكل، فكما أن الشره في الأكل لا يظهر إلا إذا أيقن الآكلون بأنه ليس هناك غذاء كاف للجميع فإن شرههم في جمع المال الآن ليس راجعا إلا لوثوقهم بأنه لا يوجد مال كاف للجميع هذا هو سر التنافس والتزاحم في تحصيل الثروة، هذا التنافس الذي تداس من أجله كل العواطف الشريفة

والدين والعفة والعدالة، هذا التنافس الذي ينسينا أنفسنا ويجعلنا نجاد لآخر رمق من حياتنا للحصول على ثروة لا نأخذ منها شيئا معنا في القبور، فإذا وزعت الثروة توزيعا عادلا اختفى هذا الشره كما اختفى شره الأكل في المجتمعات الراقية.

قد يقولون ان الحاجة هي الدافع الأكبر للعمل فإذا ما قضينا عليها قضينا على الاجتهاد وسهلنا للناس معيشة الكسل فتتدهور مدنيتنا، وما مثل هذه الحجة إلا كمثل حجة أنصار الرق الذين كانوا يقولون بان الارقاء لا يشتغلون إلا إذا ضربوا بالسياط، ولا أظن أن عاقلا يصدق ذلك، فقد تسد حاجة الإنسان ولكنه لا يقنع ولا تمهد رغبته، فالإنسان هو الحيوان الوحيد الذي لا حد لمطالبه، فقد ابتدأ يستكشف معالم العالم منذ عهد عهبد ومع ذلك لا يزال العالم في نظره مجهولا، هو الحيوان المشيد، هو يبني ويصلح ويخترع ويطبق الأشياء على بعضها وكلما كثر عمله ازداد تطلعا لما هو أعظم وأكثر، فلا يكاد يشعر الطفل بما أودع فيه من قوة حتى يبدأ بعمل اللعب وبتشكيل الصلصال فيلبس الدمى ويقلد آباءه في حركاتهم وسكناتهم، وما تخريب الأطفال لما حولهم من الأشياء الا نتيجة رغبتهم في عمل شئ، إن ملاذنا لا تلذنا الا لكوننا نشعر أثناءها بأننا نعمل شيئا، فإنه ليسئ سامع الرواية أن تخبره بنهايتها قبل أن يتم تمثيلها على المسرح أمامه لأن ذلك سيحرمه من أن يعلم شيئا بنفسه، احبس رجلا ولو في أفخم القصور واحرمه من العمل وهو لا يلبث أن يموت من الضجر أو ينتحر. العمل محبوب لدى الناس ولا يصبح مكروها إلا إذا كان عقيما فإذا أزلت شبح الحاجة عمل الناس أكثر من ذي قبل، كل في العمل الذي

تتوق له نفسه، وما دام الإنسان يعمل طبقا لرغباته فلابد أن يجيد عمله، فلم يؤلف هربرت اسبنسر مؤلفاته ولم يشتغل داروين بابحاثه ليسد جوعا ولا ليجمع ثروة بل حبا في الشغل الذي كرسا نفسيهما عليه، إن أهم ما سيترتب على حسن توزيع الثروة بين الناس وإزالة كابوس الفقر والاحتياج هو زيادة اجتهاد الناس لاستخراج كنوز الأرض، وازدياد عدد المفكرين والمنقبين والمخترعين الذين يندر وجودهم الآن مع وفرة ما يولدون وبهم استعداد لأن يكونوا كذلك، فمع أن الفوارق بين الناس في أحجامهم وأشكالهم كثيرة، لدرجة أنه يتعذر العثور على شبيهين بين الملايين الذين يقطنون هذه الأرض، فأنى أميل إلى الاعتقاد بأن الفوارق في المواهب ليست كبيرة بهذا القدر، انظر إلى حياة العظماء من الرجال وتأمل قليلا كيف كان من السهل أن لا يظهر اسمهم وأن يهمل ذكراهم بعد وفاتهم، فلو لم يكن يوليوس قيصر مولودا من أسرة غنية، ولو لم يظهر نابليون في عصر الثروة الفرنسية، ولو لم يلتحق كولومبوس بالملاحة بدلا من الكنيسة كما كان يزمع أبوه، ولو بقى شكسبير يصنع الأحذية وينظف المداخن، ولو قضت الظروف على السير اسحاق نيوتن بأن يصبح فلاحا، وعلى آدم اسمث بأن يصير معدنا، وعلى هربرت اسبنسر بأن يعيش عاملا، فماذا كانت تفيد قرائحهم الوقادة ومواهبهم الممتازة ؟ بيننا مئات من القياصرة ومن أنواع كولومبس ونابليون وشكسبير واسحاق نيوتن وآدم اسمث ولكن الظروف لم تسمح بظهورهم، فما أكثر انتاج الطبيعة للعظماء ولكن ما أقل الفرص التي تسمح بظهور هؤلاء ؟ فكما تتحول الشغالة من النحل إلى ملكات إذا خلت خلايا النحل منها، كذلك يصير العامل الحقير

بطلا أو قائدا أو معلما أو مستكشفا أو حكيما إذا تحسنت الظروف، ما أكثر البذور المثمرة التي تبذرها الطبيعة ولكن ما أكثر الأراضي الجدبة التي تصادفها وما أكثر الطيور التي تلتقطها، فغزاء كل بذرة تنمو وتزهر مئات لا تنمو أو يعتورها الذبول قبيل اثمارها.

إن منع الفقر والخوف من الفقر وإعطاء كل الطبقات وسائل التنعم والراحة والاستقلال وفتح أبواب التعليم للجميع على حد سواء أشبه شئ بتحويل مياه البحر على صحراء قاحلة فلا يلبث أن تغشو بقاعها الجرداء الخضر والأعشاب وتغرد فوقها الأطيار — إذن تظهر المواهب الإنسانية المحجوبة، وتنتعش الفضائل التي أماتتها الظروف الاجتماعية الحالية، ويمتلأ العالم سعادة ونبلا، ويصبح كل فرد موضوعا في المحل اللائق به فلا يوضع البادن موضع القزم ولا يغتصب الاقزام محال البدن، فبين هؤلاء الذين يقضون حياتهم بين دوي المعامل والذين يفنون أعمارهم في حراثة الأراضي من يفوقون كثيرا من العظماء همة وذكاء.

الفصل الحادي عشر

قانون التقدم البشري

نقض مذهب التقدم البشري الشائع

إذا كانت النتائج التي وصلنا إليها صحيحة وجب أن تتفق مع سائر الاصلاحات الأخرى، ولذا يجدر بنا الآن أن نستأنف النظر في بحثنا وأن نشرف عليه من نقطة أعلى حتى يتسع أمامنا مجال الاستطلاع والآن هل هناك قانون لتقدم البشر وإذا كان الأمر كذلك فما هو ؟ هذا سؤال لولا ما سبقه لترددت في الإجابة عليه في رسالة صغيرة كهذه لما يتضمنه من المسائل التي هي أرقى ما يشتغل به العقل الإنساني، إلا أنه لا مفر من الإجابة عليه حتى نتحقق إذا كان ما وصلنا إليه من النتائج يتفق مع القانون العام الذي يخضع له تقدم البشر أم لا فقد عجزت الفلسفة الشائعة عن تعريف هذا القانون رغم اعترافها بوجوده كما عجز الاقتصاد السياسي عن اظهار العلة في تفاقم الفقر رغم ازدياد الثروة العامة.

ليكن سعينا وراء الحقائق الثابتة صارفين النظر عن أصل الإنسان ومنشاه وعما إذا كان من سلالة الحيوان أم لا فمهما تكن متانة الرابطة بين المباحث الخاصة بالإنسان وأصله الحيواني فإنه لا يمكن معرفة الإنسان بقياسه على الحيوان بل بالعكس لأن الاستنتاج لا يكون إلا من المعلوم

للمجهول، ومهما تكن حالة الإنسان الفطري ونشأته فكل ما عرفناه وما نعرفه عنه عرفناه وهو إنسان كما هو الآن، ومع أننا لم نعثر بعد على أثر لانسان في حالة أدنى من الحالة التي عليها الهيج الآن فان الفرق بين أحط آدمي وأرقى حيوان لا يقع تحت قياس، وهو ليس مجرد فرق في الكمية بل في النوع، ومع أن كثيرا من الحيوانات المنحطة قد تأتي أعمالا تشابه أعمال الإنسان وتظهر عواطف مثل عواطفه إلا أنه لم يوجد بعد حيوان فيه تلك الغريزة الفطرية، غريزة الرقي التي لم يخل منها انسان. معروف أن كلب البحر يقيم الاخدود الذي يسكنه، وأن الطائر يبني عشه، وأن النحلة تشيد خلتيها، إلا أنه بينما لم تتغير أشكال أخاديد كلاب البحر وعشوش الطيور وخلايا النحل منذ القدم، تقدم مسكن الإنسان وتطور من الكوخ الحقير المكون من القش وفروع الأشجار إلى القصر الفخم الحافل بجميع معدات الراحة والرفاهة، قد يستطيع الكلب لدرجة معينة ربط النتائج بالأسباب وتعلم بعض الحيل إلا أن مقدرته في هذه الوجهة لم تتقدم مطلقا منذ أن عاشر الإنسان في العصور الكثيرة الماضية حتى الآن، ولا يزال كلب العصور المظلمة وكلب عصرنا هذا سواء، وبينما لم نسمع عن حيوان اتخذ له ملبسا أو اعتاد تهيئة طعامه أو اعداد الآلات اللازمة له أو تربية الحيوانات التي يتغذى بها أو التكلم بلغة خاصة، لم نعثر بعد على انسان تنقصه هذه المميزات اللهم إلا في الاقاصيص الخرافية، وهذا دليل كاف على أن الإنسان أينما كان وكيفما كان قادر على استكمال ما أعدته له الطبيعة، ولولا هذه المقدرة لهلك لفرط ضعف القوى المودعة فيه بالنسبة لغيره من الحيوان. أظهر الناس في جميع العصور والبيئات هذه الملكة

واستخدموها بدرجات متفاوتة فتطوروا من صناعة الزوارق الخشبية إلى إنشاء السفن البخارية، من عمل القوس والنشاب إلى صناعة قاذفة الرصاص، ومن عمل الأصنام الخشبية إلى نحت التماثيل الرخامية اليونانية، حتى أصبح من المتعذر تقدير الفرق بين معلومات الوحشيين الضئيلة والعلوم الحديثة، بين الهندي الوحشي والأمريكي الأوربي، وتفاوت الناس في الرقي لا يمكن ارجاعه إلى تفاوت في الاستعداد الفطري، فأرقى الناس الآن كانوا وحشيين في العصر التاريخي، وكثيرا ما نشاهد تفاوتا هائلا بين أناس من عنصر واحد، كما أنه لا يمكن ارجاعه إلى البيئة فإن مهود المدنية والفنون أصحبت الآن مقرا لأقوام وحشيين، ومدن اليوم العامرة كانت يوما من الأيام ساحات صيد قبائل وحشية، ومن هذا يتضح لنا أن هذه المفارقات راجعة إلى التقدم الاجتماعي، فمها لا نزاع فيه ان الإنسان لا يرقى إلا باجتماعه بآخرين إذ المدنية وليدة الاجتماع، فالناس تتقدم عندما يتمدنيون أو عندما يتعلمون التضامن في البيئات التي يعيشون فيها والآن ما هو قانون التقدم وبماذا نعلل اختلاف درجات المدنية التي وصلت إليها المجاميع المختلفة من البشر، وعلام يتوقف تقدم المدنية؟ حتى نستطيع التمييز بين صالح وسائل التمدين وباطلها ومعرفة السبب في كون أحد الأنظمة الذي دعا لتقدم شعب في وقت من الأوقات كان السبب في تأخيره في وقت آخر.

الاعتقاد الشائع الآن أن تقدم المدنية هو نتيجة تقدم الإنسان واكتسابه مواهب جديدة وثبوتها فيه فيما بعد بعامل التوارث، نعم لا شك في أن التمدين هو نتيجة التطور الإنساني ولكن ما نريد معرفته هو كيف

يتقدم هذا التمدين وماذا يدعو لتقهقره فقد عجزت الفلسفة عن اظهاره، وغاية ما أتت به أن اختلاف المدنيات راجع إلى اختلاف الكفاءات البشرية، فتذهب إلى أن أرقى الامم مدنية أكثرها استعدادا وأوفرها كفاءة فتفوق الانجليز على الفرنسيين راجع في نظر الأوائل إلى تفوقهم على الفرنسيين أكلة الضفادع، وتقدم الأمريكيين راجع في نظرهم إلى وافر حظهم في الذكاء والرفاهة وحسن الحكومة، وكما كان المذهب الاقتصادي الذي بحثناه في هذا الكتاب وأظهرنا فساده متفقا مع أفكار الناس الذين اعتادوا أن يروا الممولين قائمين بتشغيل العمال وامدادهم بالأجور التي تتناقص بعامل التنافس بينهم، وكما كان مذهب ملتوس متفقا مع أراء الناس أغنياء كانوا أم فقراء كذلك يتفق المذهب القائل بأن التقدم نتيجة التطور التدريجي للأمم مع آراء الناس الآن، وقد اشتد ساعد هذا المذهب وزاد انتشاره بعد ظهور مذهب داروين " أصل الأنواع " الذي كانت الآراء مهيئة لقبوله قبل ظهوره، وقد أصبح اعتقاد الناس راسخا في أن الفضل في الرقي راجع إلى تنازع البقاء الذي يزيد الناس اجتهادا وتفننا وانتقال هذه الصفات المكتسبة من جيل إلى جيل بفعل الوراثة حتى تثبت وتصبح غريزة ثابتة في الأمم الراقية. فلا عجب إذا سرى اعتقاد الناس في مذهب القضاء والقدر وامتلأت به آدابهم، إذ طبقا لهذا المذهب يكون التقدم عبارة عن نتيجة القوى الطبيعية التي تعمل ببطء واستمرار وقسوة لترقية الانسان وتكون الحروب والمظالم والخرافات والمجاعات والأوبئة والمصائب التي انتابت المدنية من وقت لآخر هي التي هذبت الإنسان ودفعته نحو الرقي لأنها عملت على استئصال الأنواع الضعيفة وانتشار الأنواع القوية، وطبقا

لهذا يكون الإنسان نتيجة تغييرات قسرية حلت به وانتقلت من جيل إلى جيل بفعل الوراثة، وتكون الشعوب التي هي مجموعة أفراد قوية أو ضعيفة طبقا لحالة الأفراد الذين تتكون منهم ولو صح ذلك لكان الفرق بين المتمدين والوحشي راجعا إلى تعلم الأول عدة عصور متتالية ثبتت فيه في خلالها المواهب التس اكتسبها، ولصار رقي أبنائنا أبلغ وأظهر في رقينا، ولما شككنا في أننا سنصل في المستقبل إلى يوم تسمح لنا فيه علومنا أن نعيش إلى الأبد وأن نزور الكواكب باجسادنا، وأن نخلق شموسا ومجاميع لها، ولكن قبل أن نتطلع للكواكب ويطوح بنا الخيال إلى عالم النجوم والشموس إذا نظرنا خلفنا اصطدمنا بتلك المدنيات السابقة التي ظهرت منذ أجيال مضت ثم تلاشت تاركة آثارا لا تزال قائمة ناطقة ببراعة من أقاموها، ألا نزال نحن إلى الأيام الماضية ونتخيل فيها السعادة والكمال الإنساني ؟ فإذا كان الأمر كذلك فكيف نوفق بين هذا وبين المذهب القائل بأن تقدم الإنسان راجه إلى ثبوت مواهب اكتسبت بفضل التعليم المستمر وبفعل الوراثة ؟ وكيف نعلل وقوف تلك المدنيات وتقهقرها ؟ وهل يجوز لنا أن نقول للهندي أو الصيني كما نقول للوحشي ان مدينتنا هي نتيجة تفوقنا عليه بما اكتسبناه من المواهب بفضل تعلمنا المستمر مع أن الهنود والصينيين كانوا متمدنيين عندما كنا نحن همجيين، وكان لهم مدن فاخرة وحكومات نظامية قوية وآداب وفلسفة وأخلاق وعادات راقية، وكانوا يعملون أعمالهم على قاعدة تجزئة الأعمال، وكانت لهم تجارة واسعة وفنون شيقة عندما كان أباؤنا همجا رحلا يسكنون الأكواخ والخيام المصنوعة من الجلود، فلماذا تقدمنا نحن حتى وصلنا إلى مدينة القرن

التاسع عشر، ولماذا وقفوا هم بعد أن وصلوا إلى مدنية تفوق مدنية القرن السادس عشر أو الخامس عشر في أوروبا ؟ فلقد كان لديهم معماريون متفننون وبناء سفن بنوا سفنا لا تقل عن السفن الحربية التي استخدمها هنري الثامن، ومستكشفون توصلوا إلى استكشاف عدة أسرار لا تزال عمدتنا، ومهندسون أقاموا السدود والترع، وفلاسفة عظام، وظهرت بين ظهرانيهم ديانة لا تقل عن الديانة المسيحية نسخت ما قبلها من الأيام ثم ما لبثت أن تلاشت، وماذا نقول عن مصر حيث ظهرت مدنية لم يصل الإنسان إليها بعد وحيث أظهر التنقيب من التماثيل والنقوش والآثار ما يبرهن على رقة شعور هؤلاء القوم وتفننهم، وكيف نعلل وقوف هذه المدينة؟

ليس الغريب أن يكون هذا حظ بعض المدنيات التي ظهرت على سطح الأرض بل أن يكون حظها جميعا، نعم لا نزاع في أن مدنيتنا قائمة على قاعدة أوسع وأمتن، وانها من نوع أرقى، وانها أسرع تقدما، ولكن هل هي تفوق المدنية الرومانية أو البونانية بقدر ما كانت تفوق هذه المدنيات الأسيوية بل لو فرضنا ذلك فهل هذا كاف للاطمئنان على مستقبلها اللهم إلا إذا كانت قد ابتعدت عن الأسباب التي أدت إلى سقوط ما سبقها ؟ ومع ذلك فإنه لا يمكن القول بأن المدنيات نتيجة تفوق فريق بفضل اكتسابه مواهب مستجدة، فقد ظهرت المدنيات في أزمنة مختلفة وبيئات متباعدة وتقدمت بخطى متفاوتة ولو صح أن مدنية فريق نتيجة تفوقهم الطبيعي لما سقطت مدنية بعد تقدمها لأن التقدم يستدعي التقدم والرقي يجر الرقي.

الأرض مقبرة للممالك المتهدمة كما هي مقبرة للأفراد، هذه هي عام الطبيعة، ولابد لكل مدنية مهما تعاظمت من الوقوف والتراجع، فلا عجب إذا رأينا توقف العلوم والفنون وتدهور عدد السكان بين الأمم الراقية من وقت لآخر، ولا عجب إذا رأينا الأمم التي شيدت المعابد الضخمة والمدن العامرة وحولت مجاري الأنهار واخترقت الجبال وأصلحت الحزون واستنبطت كل ما يدخل على النفس السعادة والهناءة قد رجعت إلى حالة قريبة من الوحشية ونست ما أقامه أباؤها من الأعمال الجليلة وصارت تنظر إليها كأنها من أعمال الجان أو من أعمال أحد العشائر القوية التي أقامت على الأرض قبل الطوفان، هذا هو اعتقادنا الراسخ في مصير المدنيات حتى أننا لا نرى مفرا من سقوط مدنيتنا يوما من الأيام كما لا يرى أحدنا مفرا من الموت حظ جميع الأنام

وسواء أكان هذا الصعود والهبوط في حركة المدنيات من مستلزمات صعودها أو لم يكن، فقد ماتت مدنيات وتأخرت أمم إلى الأبد، بل لو فرضنا أن كل موجة من موجات الرقي ضرورية لتهيئة الطريق لموجة أكبر وأن كل مدنية سلمت قبل وفاتها قبسا من المدنية لمن سيخلفها، فإن المذهب القائل بأن رقي الإنسان راجع إلى تفوقه لا يتفق مع ما هو واقع، لأنه في كل حالة لا يعيد بناء صرح المدنية المتهدم من سبق أقاموه بل قوم آخر من مستو أدنى والمشاهد في جميع الاحوال أن المدنية وان كانت ترقى بأهلها في بادئ الأمر، إلا أنها لا تلبث أن تفسد أخلاقهم، فللمدنية مساوئ لا تلبث أن تظهر عندما تتعدى حدا معينا، ولم تهلك المدنيات التي اكتسحها الهمج إلا لما حل فيها من الانحطاط الداخلي، وحسبنا هذا

لإظهار فساد المذهب القائل بأن المدنية راجعة للتفوق الطبيعي.

أسباب تفاوت المدنيات

تبين لنا مما سبق أن عزو الفوارق في المدنيات إلى تفاوت في طبيعة البشر لا يتفق مع الحقائق التاريخية ويمكن القول أيضا أنه من الخطأ ارجاع الفوارق بين العشائر المتفاوتة في درجة المدنية إلى فوارق طبيعية في استعداد الافراد الفطري، نعم لا ننكر أن هناك فوارق طبيعية كما أننا لا ننكر فعل الوراثة في نقل الصفات من جيل إلى جيل إلا أن هذا لا يكفي لتعليل تفاوت مدنيات عشائر مختلفة فإن فعل الوراثة الذي نعلق عليه أهمية كبرى في عصرنا هذا لا يكاد تأثيره يذكر بازاء تأثير الظروف التي تحيط بالشخص بعد بروزه إلى العالم، فهل هناك ما هو أثبت في طبيعة الإنسان من اللغة التي هي وسيلة التفاهم والتفكير والتي هي أظهر مميزات قوميته، ومع ذلك فإننا نولد ولسنا أكثر نزوعا إلى لغة منا إلى غيرها، فإن لغة قومنا لم تصبح لغتنا إلا لأننا تعلمناها في صغرنا وعشنا في وسط كله يتكلم بها، وقد يشب الواحد منا وهو يتكلم لغة غير لغة قومه العريقين في القومية إذا نقل إلى بيئة أخرى بعيدة عن أهله وعاش في كنف قوم آخرين، وحسبنا هذا دليلا على أن المميزات راجعة على الأكثر للتربية والعادة لا للوراثة، أنظر إلى الأولاد البيض الذين يختطفهم الهنود أو الزنوج في صغرهم ثم يقومون بتربيتهم ألا يشبون وهم كالهنود أو الزنوج في كل شئ ؟ فإذا قيل بأن هذا الانقلاب لا يظهر في أولاد الهنود أو الزنوج الذين يقعون في أيدي البيض فليس هذا راجعا إلى ما تأصل في نفوسهم من الانحطاط بل لأن البيض لا

يسوون بينهم وبين أولادهم البيض، أخبرني أحد المعلمين الذين يقومون بتعليم أولاد الزنوج أن أولاد الزنوج يظهرون لغاية العام العاشرة أو الثانية عشرة من عمرهم ذكاء لا يقل إن لم يكن يفوق ذكاء الأولاد البيض إلا أنهم لا يلبثون أن يتجاوزوا هذا العمر حتى تبدو عليهم علامات الانحطاط والغباوة والاهمال وذهب إلى أن هذا دليل كاف على انحطاطهم الفطري، وكنت أظن أنا كذلك، إلا أنه أتيح لي بعد ذلك محادثة زنجي وافر الذكاء وهو القس " هلري " فأبدى لي ملاحظة لا أشك في أنها كافية لتعليل هذه الظاهرة حيث قال " إن أبناءنا عندما يكونون صغارا لا يقلون ذكاء عن أبناء البيض ولكنهم لا يلبثون أن يكبروا ويتبينوا حالتهم ويعرفون أنه لا ينظر إليهم إلا كفئة منحطة ولا ينتظر أن يكونوا غير طهاة أو سفاسير أو ما شابه ذلك حتى يفقدوا تطلعهم إلى ما هو أعلى ويتكاسلون " ويمكني أن أضيف إلى قوله أنه لوجودهم في أسر غير متعلمة وليس لها مطامع فإن حالتهم الطبيعية تؤثر فيهم تأثيرا سيئا لأنه من المشاهد أن أولاد المتعلمين وغير المتعلمين يظهرون كفاءة متعادلة في بدء تعلمهم ثم لا نلبث أن نرى كلما تقادم عهد التعليم تقدم أولاد المتعلمين وتفوقهم على أولاد غير المتعلمين، وسبب هذا لا يحتاج إلى بيان فعندما كان التعليم قاصرا على الأشياء التي يحصلها التلميذ داخل المدرسة لا نشاهد فرقا بينهما ولكن عندما يتعقد التعليم فإن الأولاد الذين يسمعون لغة آبائهم القومية وأحاديثهم ومناقشاتهم السديدة ويسهل عليهم شراء الكتب التي يطلبونها ويمكنهم الاسترشاد بآبائهم في حل بعض ما يصعب عليهم حله من المسائل التي تصادفهم لابد أن يمتازوا ويتفوقوا، وهذه الظاهرة تشاهد أيضا

بعد انقضاء سنى الدراسة، انظر إلى رجل عصامي ارتفع إلى درجات المجد ألا تراه يزداد خبرة وذكاءا وأدبا كلما ارتفع واختلط بأقوام أرقى، أنظر إلى شقيقين أبناء أسرة فقيرة ونشئا بمنزل واحد وتعلما تعليما واحدا اشتغل أحدهما بحرفة شاقة لا تكاد تكفي لسد قوته الضروري وساعدت المقادير الثاني حتى وصل إلى وظيفة راقية ألا ترى تغيرا في صفات الاثنين حتى أنه عند سن الأربعين أو الخمسين لا يكاد يعرف أنهما شقيقان لانحطاط أخلاق الأول ورقي آداب الثاني، أنظر إلى شقيقتين تزوجت احداهن برجل مكث طول عمره فقيرا وتزوجت الثانية برجل صادف حظا أحسن ألا ترى ارتقاء الثانية على الأولى كلما ازدادت غنى وسمح لها غناها ومركزها بالاختلاط بأقوام راقين ؟ ويستشهدون على صحة أقوالهم بأن معظم المعدمين الذين يعيشون على اعانات نيويورك هم من سلالة معدمين وهذا غير كاف لاثبات فعل الوراثة، فإن المعدمين لا يخرجون غير معدمين، وإن كان الأولاد الذين قاموا بتربيتهم ليسوا بأبنائهم كما أن المحتكين بالمجرمين لابد أن يصيروا مجرمين وإن كانوا أبناء اشراف ولا جدال في أن اعتياد المعيشة على الإحسان داع لزوال الكرامة والشمم والاستقلال اللازم لاعتماد المرء على نفسه عندما يحمي وطيس تنازع البقاء.

نرى بين الطبقات المختلفة في عشيرة واحدة من الفوارق ما يفوق الفوارق الموجودة بين عشائر متفاوتة في درجة المدنية، فوارق في المعلومات والمعتقدات والعادات والاذواق واللهجة ترى بين أرقاها وأدناها فوارق تفوق ما بين المدني والوحشي من الفوارق، وليس من المعقول أن تكون هذه الفوارق طبيعية إذ لا يولد طفل كاثوليكي أو بروتستنتي بل هذه

المميزات كلها تنشأ بحكم البيئة التي يدرج فيها الإنسان، فكانت تنتخب الجنود الانكشارية من أبناء المسيحيين الصغار ومع ذلك فإنهم كانوا في كبرهم لا يقلون تعصبا للإسلام وتمسكا بالتقاليد التركية من أسيادهم الاتراك وإن كان لليهود ولبعض الطوائف الأخرى مميزات خاصة وخلال معينة إلا أن ثبوتها فيهم ليس نتيجة التوارث بل نتيجة المعاشرة التي يظهر أثرها في طلبة المدارس وجنود الفرق المختلفة مع أن مدة اختلاطهم قد لا تكون طويلة. إن الخلق القومي هو نتيجة التقاليد والمعتقدات والعادات والقوانين وحالة الاجتماع التي تنشأ في كل عشيرة والتي تحيط بكل فرد فيها لا التوارث، هذه هي الأشياء التي تجعلنا نفرق بين الانكليزي والفرنسي والالماني والايطالي والامريكي والصيني والمتدين والوحشي وإليها يرجع السبب في محافظة العشيرة على مميزاتها أو اصلاحها أو تغييرها قد تؤدي الوراثة إلى تقدم أو تأخر صفات الفرد إلى حد محدود إلا أن فعل الوراثة أكثر ظهورا في الشطر الجسماني منه في الشطر العقلي في الإنسان، وفي الحيوان منه في الشطر الجسماني من الإنسان، وإنه لمن الخطأ الاستشهاد بفعل الوراثة في الحمام وما شابهه لأن حياة الإنسان مهما كانت درجته من الانحطاط أكثر تعقيدا من حياة أي حيوان ولا نسبه بين فعل المؤثرات التي يؤثر في حياتهما فبينما تؤثر التربية المستمرة في الحيوان وتفرق بين صنوفه وصفاته لا نجد للتربية هذا الأثر في الإنسان وذلك لتأثير العقل، فإنه لمن أيسر الأمور تسمين الحيوانات الداجنة وغيرها باراحتها وتغذيتها تغذية كافية ولكن أمن الممكن تسمين انسان كثير الهواجس والمشاغل المخية مهما أرحته وقدمت له من صنوف المآكل الشهية والمشروبات

المقوية ؟ تدل جميع الآثار على أن الإنسان سبق معظم الحيوانات في الظهور على هذه الأرض إلا أننا بينما نجد الحيوان قد تغير بتغير المناطق والأجواء لا يزال الإنسان كما هو أينما حل وأينما كان، ولا يتجاوز الفرق بين صنوف الناس ما بين الحصان الأبيض والحصان الأسود من الفرق وحتى هذه الفوارق التي يعتبرها البعض نتيجة الوراثة فإنها نشأت أيام إن كان الإنسان قريبا من الحيوان أي عندما كان عقله أقل من عقله الآن فإذا كان هذا صحيحا بالنسبة لتركيب الإنسان الجسماني فكم هي صحيحة بالنسبة لتركيبه العقلي فإننا وإن كنا نولد بجميع أجزائنا الجسمانية فإن عقلنا لا ينمو إلا بعد بروزنا لعالم الوجود ؟ يتعذر الحكم في إحدى أطوار تكون كل كائن حي بمصيره والقول بأنه سيكون سمكة أو دببة أو قردا أو انسانا وهكذا الحال مع الطفل المولود حديثا فإنه يتعذر تقدير قواه المخية والقول بأن سيكون له مخ مدني أو وحشي، لأن هذا موكول للبيئة التي سيدرج فيها.

هناك فريق من الناس يمكن بمجرد النظر إليهم تبين الفرق بين المميزات المكتسبة من البيئة والمميزات الطبيعية وهم اليهود، فقد حافظ هؤلاء القوم أكثر من سواهم على مميزات خلقية تكاد تكون خاصة بهم إلا أنهم فيما عدا ذلك مختلفون، إذ رغم كونهم لا يتزوجون إلا بجنسهم فإن بين اليهودي الانجليزي واليهودي الروسي أو البولوني أو الألماني أو الشرقي فرقا هائلا، ولا سبب لمحافظتهم على أخلاقهم الا تمسكهم بديانتهم، التي تحض اتباعها على الابتعاد عن الناس واساءة الظن بهم، حتى جعلتهم يبتعدون عن الاختلاط بغيرهم ويعيشون في كل مملكة يحلون بها كأنهم أمة

مستقلة، والديانة ليست نتيجة التوارث بل الاجتماع، ولا مراء في أن عدم تزوج اليهود باجناس غيرهم هو نتيجة هذه العزلة لا سببها، ولا جدال في أن ضعف العاطفة الدينية لديهم سيدعو لزوال الفروق بينهم وبين غيرهم كما حصل الآن في الولايات المتحدة. معروف أن الصينيين هم من أشد الناس تمسكا بتقاليدهم إلا أنه مشاهد أن الصينيين الذين يرحلون إلى " كلفورينا " للاشتغال بها يتبعون الطرائق الامريكية في الصناعة والتجارة ويستخدمون الآلات بمهارة لا تقل عن المهارة التي يظهرها الامريكيون أنفسهم في استخدام الآلات، أما كونهم لا يتغيرون من حيث المميزات الأخرى فهذا لا يرجع إلا لمعيشتهم في وسط يكاد يكون صينيا رغم وجودهم في بلد اميريكية، فإنهم عندما يحلون بهذا البلد لا يحلون فيه إلا بأمل جمع المال والعودة إلى بلادهم بعد زمن معلوم، فيعيشون في أمريكا بعيدين عن الامريكيين كأنهم في صين صغيره، كما يعيش الانجليز في الهند متصورين أنهم يعيشون في انجلترا صغيرة، وانه لأمر طبيعي أن لا يعاشر الإنسان الأمن بماثله في تقاليده، وبالمعاشرة تثبت اللغة والديانة والعادات

لقد أظهر علم اللغات ان الهنود واسيادهم الانجليز من عنصر واحد، واظهرت المشاهدات ان الهندي لو وضع وسط انجليزي بأن ينزع من أسرته وهو طفل ويطرح في أحضان أسرة انجليزية بحيث يخيل لهذه الأسرة أنه من أبنائها وانه ليس بدخيل ولا لقيط لما قد ينتجه هذا من التأثير في نوع التربية التي تعطي له يشب وهو انجليزي في كل شئ، وحاول المستر باجوت في كتابه الطبيعيات والسياسيات أن يعلل انقراض الهمجيين أمام المدنيات الحديثة مع عدم انقراضهم أمام المدنيات القديمة بأننا أصلب عودا وأمتن

تركيبا من أجدادنا المتقدمين حيث قال " كان الهمج في مبدأ العصر المسيحي على الحالة التي كانوا بها تماما في القرن الثامن عشر وكونهم حافظوا على كيانهم أمام المدنيات السابقة ولم يحافظوا عليه أمام مدنيتنا لا يمكن أن يرجع عقلا إلا إلى كوننا أصلب عودا وأمتن جسما من المتمدنين القدماء وإلى أننا أكثر مقاومة للأمراض التي كثرت عما كانت عليه في عصور القدماء منهم، ولذا يصح اتخاذ الهمجي الذي لم يتغير مقياسا لقوة جسم المدني الذي يعاصره، وما ابعد هذا عن الصحة، فليس انقراض الهمج أمام مدنيتنا وفناؤهم من الأمراض التي لا تضرنا راجعا إلى أننا أمتن جسما منهم بل إلى توصلنا لطرق مكافحة هذه الأمراض وجهلهم بها، هذا إلى ما يدعوا إليه دخول المدنيات في الجهات الهمجية من تغيير الوسط لدرجة يصبح معها غير ملائم لأهله الأصليين، إذ كيف يعيش الهمجي الذي اعتاد أن يصيد ما يسد به رمقه وان لا يمشي إلا وهو مدجج بالسلاح للذود عن نفسه في بلاد قد حولت مصاداتها إلى مدن عامرة وحرم على الناس فيها حمل السلاح ؟ وكيف يرضخ للمثول أمام محاكم لا يفهم اجراءاتها لعرض مظلمته أو للاقتصاص له من المعتدي عليه ؟ هكذا يصير مركزه إزاء المدنية التي حلت بارضه إذا أصر على البقاء على حالته الأولى، فإذا عدل عنها واراد التمشي مع من حلوا بأرضه فإنهم لا يطلعونه إلا على رذائلهم، فلا عجب بعد ذلك إذا أخذ في الانقراض.

إن الادعاء بأننا أفضل من المتمدنين القدماء لا يستند على حقيقة واحدة، فإن نظرة واحدة إلى تماثيل قدماء المصريين واليونان والرومان وتقدير ما كان يحمله جنديهم معه من المتاع، وملاحظة المسافة التي كان

يقطعها راجلا في اليوم، وقراءة ما هو مدون في سجلات سباقهم والعابهم الرياضية لكافية للحكم بأنهم لا يقلون عنا حجما ولا قوة، وليس ادعاؤنا بأننا أوفر منهم عقلا بأقل بعدا عن الحقيقة، فهل لدينا من يفوقون شعراء العصور الماضية ونقاشيهم وبنائيهم وفلاسفتهم وخطبائهم وقوادهم ؟ لا حاجة لذكر الأسماء فصغار التلاميذ يحفظونها وهل تظن أنه لو بعث هوميروس وفرچيل وشيشرون واسكندر وهانيبال وقيصر وافلاطون واقليدس وارسطو الآن لما ظهروا بمظهر لا يقل عن مظهر أكبر رجال هذا العصر؟ انظر إلى أي عصر من العصور التي اعقبت عصر اليونان والرومان بل إلى العصور المظلمة نفسها ألا تجد بين رجالها من لا يقلون علما بالنسبة لمن حولهم عن اكبر رجالنا بالنسبة لمن حولهم ؟ ألا تجد بين الشعوب المنحطة، إذا وجهنا النظر إليها، من لا يقلون ذكاءا وفطنة عن المتمدينين أنفسهم ؟ نحن المتمدنين أنما أرتفعنا كثيرا فوق من سبقونا وقليلا فوق من يعاصروننا من الشعوب المنحطة، لا لأننا أطول منهم قامة بل لأننا واقفون على هرم، فالقرون الماضية لم تعمل على إطالة قاماتنا بل على وضع بناء لنثبت عليه أقدامنا. والآن لا أقصد أن أقول أن جميع الناس سواء في المواهب الجسمية والعقلية، ولا أن أقول ان ليس هناك مميزات جسمية وعقلية بين العشائر المختلفة، لأني لا أنكر تأثير الوراثة في نقل المواهب الجسمية والعقلية، إلا أن للطبيعة نموذجا متماثلا للخلقة لا تفتأ المخلوقات أن تعود إليه رغم ما قد يطرأ عليها من التغييرات، فالبنات الصينيات لا يخلقن بأقدام صغيرة رغم افتتان الأمهات الصينيات بتصغير أقدام بناتهن، وأبن الأعرج أو الأعور لا يولد برجل واحدة أو عين واحدة، وابن العالم لا

يرث معلومات ابيه، وابن الجاهل قد يصير من جهابذة العلماء، والحقيقة ان ما بين العشائر المختلفة من الفروق التي نعزوها للمدنية ليست راجعة لفروق ثابتة في الفرد بل لفروق ثبتت في المجاميع لا تلبث أن تثبت في كل فرد ينشأ فيها.

قانون التقدم البشري

ما هو إذن قانون التقدم البشري الذي تسير المدنية بمقتضاه ؟ هذا القانون الذي لا يحق لنا أن نؤمن به حتى يبين لنا جليا لماذا تتفرق جماعات بدأت الحياة وهي في مستو واحد إلى عشائر متفاوتة في درجة المدنية، وحتى يظهر لنا السبب الذي من أجله وقفت أو تعطلت مدنيات وتقدمت غيرها، وحتى يعين ما توجده المدنية من الأشياء الداعية لتقوية نفوس أهليها أو اضعافها، وحتى يوضح لنا أسباب تقدم الأمم وانحطاطها، واختلاف المدنيات الشرقية عن الغربية، وتفاوت القديمة منها عن الحديثة، واختلاف سرعة تقدمها، وحتى يعلل لنا الطفرات التي تخللت تطور الأمم. هذا ما يجب أن يطالب به قانون التقدم البشري، ومع ذلك فليس استكشافه بالأمر المتعذر وحسبنا أن نبحث عنه ونحن نظفر به، إلا أني لست بمدع انه قانون علمي مضبوط ولا بمحاول سبكه في قالب علمي وحسبي أن أشير إليه.

إن التقدم من الأمور الكامنة في نفوس البشر لما هو مودع فيهم من النزوع المستمر لسد حاجاتهم المادية والعقلية والوجدانية وميلهم للوجود والمعرفة والعمل ولا شك في أن العقل هو الأداة التي يرتقي بها الإنسان

والواسطة لإدخار المعلومات ونقلها من جيل إلى جيل لتكون نهاية معلومات السلف مبدأ معلومات الخلف، وبالعقل يزداد تقدم الناس رغم قصر حياة الفرد لتكدس المعلومات من جيل إلى جيل كما يرتقي المرجان من قاع البحر إلى سطحه ببناء كل جيل منه بيوته فوق هياكل الأجيال السابقه، وما دامت القوى العقلية هي محور التقدم فإن تقدم الإنسان متوقف على مقدار ما يبذل منها في سبيل الرقي، وبما ان هذه القوى محدودة في الإنسان كقواه العقلية يكون ما يمكن صرفه منها في جهة الرقي هو ما يتبقى منها للإنسان بعد ما يبذله منها في المجهودات التي لا علاقة لها بالتقدم، كالجهود التي يبذلها في سبل المحافظة على حياته وفي المكافحة في معترك الحياة، فالفرد الذي يعيش في عزلة عن الناس مضطر بحكم وحدته أن يصرف جميع قواه العقلية في المحافظة على حياته وبذا لا يتبقى له منها ما يستطيع صرفه فيما يرقي حالته ويبقى على هذا الحال حتى تلتف حوله أناس يسمح لهم اجتماعهم باتباع انظام تجزئة العمل واستخراج غلة الأرض بفضل اجتماعهم وتعاونهم، ومن هذا يتبين لنا أن الاجتماع أول مستلزمات التقدم، وبما ان ما يصرف من القوى العقلية في تنازع البقاء والمحافظة على الحياة متوقف من حيث القدر على قوة القانون الأدبي الذي يربط أفراد المجموعة بعضها ببعض والذي أهم مميزاته مراعاة المساواة بين الجميع في الحقوق تكون المساواة " أو العدالة إذ لا فرق بينهما " ثانية مستلزمات التقدم بهذا يكون الاجتماع مع مراعاة العدالة " أو المساواة " هو قانون التقدم، لأن الاجتماع يسمح للفرد بصرف معظم جهوده العقلية فيما يعود عليه بالرقي، والمساواة " أو العدالة أو الحرية لأنها كلها بمعنى

واحد " تمنع وقوع المشاحنات التي تستلزم بذل مجهودات عقلية كبيرة فيما لا طائل منه. هذا هو قانون التقدم الكفيل بحل جميع المعضلات التي بيناها، إلا أن اجتماع الناس وإن كان داعيا لرقيهم فإن الرقي لا يكاد يتعدى حدا معينا حتى يدعو لإيجاد التفاوت بين الناس، هذا التفاوت الذي يزداد ويتسع نطاقه كلما جد المجموع في الرقي فيولد بين الجماعات الاحقاد والحزازات التي لابد أن تقضي على رقيها في آخر الأمر فإنه ما دامت القوى المودعة في المجتمعات المختلفة متعادلة فبدهي أن يكون تقدم فريق تأخر غيره راجعا إلى قوى المقاومة التي تصادفها كل منها، وهذه القوى المقاومة لا تخرج عن كونها إما قوى خارجية أو قوى داخلية، والمشاهد ان الأولى أشد ظهورا في مبدأ حياة كل مجتمع والثانية في أخريات ايامه. الإنسان مدني بالطبع فهو يختلط بمن حوله بدون ان يضطرنا للقبض عليه واستئناسه كما نفعل مع الحيوانات فإن فرط ضغطه عند ظهوره على سطح الأرض تجعله في مسيس الحاجة لمعونة غيره، وطول المدة التي يقضيها وهو على هذه الحالة من الضعف والاحتياج لمعونة الغير هي التي أوجدت نظام الأسرة الذي هو امتن رابطة وأوسع نطاقا عند الوحشيين منه عند الحضريين، فأول المجتمعات كانت اسرا ثم أخذت في التكاثر حتى صارت قبائل من سلالة واحدة ثم ما لبثت ان صارت شعوبا لا تزال يربطها رباط القرابة والنسب، فمجتمعات هذا شأنها حل كل منها ببقعة مختلفة عن بقعة الأخرى من حيث الجو والتربة لابد أن تصير بعد مضي زمن كاف شعوبا متفاوتة في درجة المدنية رغم تساويها في استعداد أهلها الفطري نظرا لاختلاف العقبات الطبيعية التي صادفت كل منها، لأن درجة تكاثر الناس

متوقفة على الخيرات التي تقدمها الطبيعة، فهي لابد أن تكون كبيرة في البلاد الخصبة وصغيرة في البلاد الجدبة، ودرجة اختلاط الناس متوقفة على سطح البلاد فحيث البلاد ممهدة لا جبال تفصل بين ارجائها ولا صحاري تفكك أوصالها يسهل على الناس الاختلاط والتعاون بعكس البلاد الجبلية، ومن ثم كان ظهور المدنيات الأولى في السهول الخصبة. فالاختلافات في الأحوال الطبيعية توجد اختلافات في درجة الرقي، وهذه تفضي لاختلاف في درجة القوى المقاومه للرقي، إذ كلما ابتعدت العائلات والقبائل بعضها عن بعض قل شعور أفرادها بالرابطة التي تربطهم فلا يلبث أن تتولد بينهم فروق في اللغات والعادات والتقاليد والمعتقدات تفضي في آخر الأمر إلى العداء الذي يجر الحروب المبدده للقوى، والحروب تجر الحروب حتى تقضي عليهم جميعا أو حتى تغير عليهم أمة أخرى تلم شعثها وتطويها تحت جناحها، وحسبنا دليلا على تأصل هذه النزعة العدائية في نفوس البشر ما يصرف الآن على الجيوش النظامية في سائر الأمم الراقية إلا ان اختلاف الأجواء والتربة والبيئة وإن كان يعمل في بادئ الأمر على التفريق بين العشائر المختلفة فإنه يعمل في الوقت نفسه على دفع الناس لاستنباط طرق التبادل حتى يسد كل فريق حاجته بما هو متوفر عند جيرانه مما لا يستطيع وجوده بين أهله، ولا يكاد يتعرف قوم بغيرهم حتى تزول عنهم أسباب النفور الذي يشعر به كل امرئ نحو من هو من غير عشيرته وتنشأ بينهم رابطة المصالح المتبادلة فيقل بذلك نزوعهم إلى إثارة الحرب. ومما يدعو أيضا للرقي اختلاف العقيدة، فإنه وإن كانت قد اريقت من أجله كثير من الدماء إلا أنه في الوقت نفسه عمل على ترقية الاجتماع،

فلولا اتباع اليونانيين لعقيدة واحدة لما اتحدوا بعد نفور ولما تضامنوا بعد أن اريقت بينهم دماء ولولا تمسك المسيحيين برابطة واحدة لضاعت مدنية أوروبا بعد سقوط الدولة الرومانية. وإذا نظرنا إلى العصور التي حفظ التاريخ ذكرها نرى أن المدنية لم تظهر إلا حيثما اجتمع الناس وتضامنوا، ولم تنقرض إلا حيثما تفرق أهلها لما حل بينهم من التفاوت، فالمدنية الرومانية ظهرت وانتشرت بفضل الحروب الخارجية التي عملت على توحيد الرابطة لديهم وحولت انظارهم عن مناوأة بعضهم لبعض، ولم تندثر إلا عندما هبطت عليها قبائل من الشمال مزقت شمل أهلها، وابتدأت مدنيتا الحالية بنظام الاقطاع الذي ساعد على تكوين جماعات اندمجت فيما بعد بفضل خضوعها جميعا لكنيسة واحدة وهي كنيسة روما، وبذا تكون روما بفضل نفودها الأدبي هي التي وحدت بين الجماعات الاقطاعية المتفرقة وكونت منها ممالك ضخمة كما سبق لها أن وحدت بين الجماعات المختلفة بفضل قوتها إبان عظمتها، غير أنه من المتعذر فهم اختلاف المدنيات التي ظهرت في العالم من حيث سرعة تقدمها وتفاوت مظاهرها إلا إذا وقفنا على قدر القوى الداخلية المقاومة للتقدم التي ظهرت في داخلية كل مجتمع، إذ بغير ذلك لا يتسنى لنا أن نعرف كيف وقفت مدنية ابتدأت ابتداء حسنا أو كيف اندثرت تحت ضغط خارجي. لا تفوز القوى العقلية التي هي القوى المحركة في التقدم الاجتماعي بحرية العمل إلا بفضل الاجتماع أو بالأحرى بالاتحاد، إلا أنه باتساع نطاق الاجتماع يتعقد نظام المجتمع وتزداد حاجة كل فرد لمعونة غيره وتتشعب الأعمال لدرجة تستلزم فيها التخصص أو بعبارة أخرى انصراف كل فريق إلى عمل معين،

ويستدعي الحال ثبوت الناس في مقار أعمالهم ونبذ عادة الانتقال التي الفوها، وبذا يكون التطور الاجتماعي كما قال هربرت اسبنسر " هو الانتقال من حالة غير محدودة ذات نوع واحد متنافر الأجزاء إلى حالة محدودة ذات أنواع شتى مرتبطة الأجزاء " فكلما كانت العشيرة منحطة كانت أكثر شبها بالأحياء المنحطة التي لا يضرها بنزعضو منها وكلما كانت راقية كانت اكثر شبها بالأحياء الراقية التي أصبح كل عضو فيها مخصصا لعمل معين واشتدت فيها حاجة كل عضو لغيره بحيث ان فقد عضو منها يضر بسائر أعضائها، إلا أن تضامن العشيرة وظهور التخصيص بين أفرادها لابد أن يفضي في آخر الأمر إلى ظهور التفاوت بينهم ولا اقصد بذلك أن التفاوت هو النتيجة اللازمة للتقدم الاجتماعي بل انه هو النتيجة الملازمة له إذا لم يحور النظام الاجتماعي من وقت لآخر بحيث يعيد المساواة إلى نصابها،ومن هنا يتبين لنا أن الاتحاد الذي يصحب التقدم وإن كان يسمح للفرد بصرف معظم قواه العقلية فيما يرفع شأنه يقضي بتعقيد النظام الاجتماعي لدرجة تستلزم ظهور التفاوت بين الأفراد هذا التفاوت الذي يشتد ويتعاظم كلما ارتقى المجموع، وإنه لغريب ان تعمل العوامل التي تدعو للرقي لإيجاد عوامل مضادة للرقي، إلا أنه من المتعذر معرفة القانون الذي يربط هذين الصنفيين المتناقضين من العوامل وحسبي أن أشير إلى الطريقة التي بمقتضاها تظهر العقبات التي تعرقل سير التقدم كلما جد المجتمع في التقدم.

للطبيعة البشرية صفتان ملازمتان لها احداهما قوة العادة التي تقضي على الإنسان بالاستمرار في عمل الشئ بنفس الطريقة التي ألفها، والثانية

احتمال تقهقر قوى الإنسان العقلية والخلقية، فبحكم الأولى قد يستمر الناس في اتباع العادات والأخلاق والقوانين والطرائق مدة طويلة بعد أن تفقد نفعها وبعد أن تصبح غير ملائمة للظروف الجديدة وبحكم الثانية يحتمل اتباع الناس لا نظمة لا يقرها العقل السليم، و لا يفضي الاجتماع إلى جعل الناس أشد اعتمادا بعضهم على بعض وإلى تقليل تأثير الفرد في المجموع وحسب، بل يؤدي إلى ظهور قوة للمجموع تخالف مجموع قوى الأفراد وتمتاز عنها وتغير في قيم الأشياء، وحسبنا دليلا على ذلك ما تظهره الفرق الحربية في الحرب من الشجاعة والاستبسال التي تفوق مجموع الشجاعة والاستبسال المودعة في جميع أفرادها، وما يوجده الاجتماع من إيجاد ثمن للأرض يزداد كلما ازداد المجموع بازدياد العشيرة مع تمسك أفرادها بانظمتهم القديمة بحكم العادة لا تلبث هذه القوة الجديدة التي تولدت من الاجتماع والتي سميناها قوة الاجتماع أن تقع في أيدي أفراد قلائل يبقونها في ايديهم رغم اتساع نطاق الاجتماع وانتقاله من اجتماع عائلي إلى نظام ملكي وراثي إنه لطبيعي أن يكون الأب مدير شئون العائلة والقابض على زمامها وأن يسند عمله إلى ابنه الأرشد بعد وفاته بصفته أكبر أفراد العائلة سنا وأكثرهم خبرة إلا أننا إذا اتبعنا هذا النظام بعد اتساع نطاق العائلة حصرنا السيادة في ذرية معينة وبحصرها في ذرية معينة لا يلبث أن يزداد نفوذ هذه الذرية كلما اتسع نطاق العائلة حتى أنه لا يمضي طويل زمن حتى يصير رب العائلة ملكا وراثيا يشعر في نفسه أنه من نوع اسمى وأن له حقوقا فوق حقوق غيره لا يني في مطالبة غيره بالاعتراف بها وبتعاظم قوة الاجتماع ووقوعها في يده تزداد قوته وتزداد دواعي الزلفى

إليه ولا يمضي زمن طويل حتى يصبح الشعب كله خدما لديه،وكذلك الأمر في القبائل الوحشية فإن زعيم القبيلة لم تسند إليه الزعامة إلا لكونه أكثر أفراد القبيلة شجاعة وأوفرهم أقداما إلا أنه عندما يتسع نطاق القبيلة ويندمج فيها غيرها من القبائل يتعذر انتقاء الزعيم الأليق ويتطلب الحال خضوع المجموع لأي زعيم حتى يوحد قيادتهم ويذب عن حياضهم وإن كان هو غير جدير بمركزه. أنه لمن صالح العمل انصراف كل فريق من الناس إلى العمل الذي يجيده إلا أن التخصص في الأعمال داع لإيجاد التفاوت الذي يشتد ظهورا باحتكار فريق من الناس للأراضي، فقد كانت جميع الناس في بدء الحياة يعتبرون الأرض ملكا مشاعا بينهم، وكانوا يقومون بتوزيعها على بعضهم من عام لآخر أو كانوا يشتركون في زرعها ويقتسمون حاصلاتها إلا أن هذا النظام الذي كان مناسبا للجماعات الصغيرة تعذر تنفيذه بعد اتساع العمران وازدياد عدد البشر، وما لبثت فكرة التملك التي يشعر بها الإنسان نحو كل ما يعمله أن امتدت إلى الأراضي وتناولتها فأدى ذلك إلى انقلاب عظيم في حالة المجتمع وأصبح العامل الذي كان يتمتع بثمرة تعبه مقضيا عليه في النظام الجديد بالحرمان والخضوع.أني لم أحاول غير أن أبين أن التقدم الاجتماعي باستمراره لابد أن يوجد التفاوت، غير معترض لما ينتج عن هذا التفاوت من الظواهر التي قد تتخذ أشكالا شتى باختلاف البيئات، وحسبنا هذه الحقيقة لشرح أسباب وقوف المدنيات وتقهقرها فإن سوء توزيع القوى والثروة الذي يتزايد بازدياد الأهلين لابد أن يعوق في آخر الأمر رقي الأمة ويعرقل سيرها لأنه يلزم الفقراء بتبديد قواهم العقلية في مجرد الحصول على الكفاف من العيش، ويلزم الممتازين بتبديد قواهم في

المحافظة على امتيازهم بتظاهرهم بالأبهة والعظمة، ومحال أن يتمشى مجموع جمع بين الأغنياء والفقراء نحو الرقي إلا من جهة واحدة، وهي جهة التفنن في الكماليات، والذي يزيد الحالة سوءا نزوع الناس سواء أكانوا أغنياء أو فقراء إلى إبقاء الأنظمة العتيقة بحكم العادة، لهذه الأسباب تقف المدنيات بعد تقدمها، فإن اتساع نطاق التفاوت لابد أن يوقف التقدم، لأنه بمحاولة الناس المحافظة على القديم مع عدم ملاءمته للحالة الحاضرة يضطرون لبذل الشطر الأكبر من قواهم العقلية في سبيل ذلك، وبذا لا يبقى لديهم بعد ذلك متسع للتفكير فيما يعود عليهم بالرقي ولا يلبثون أن يأخذوا في التراجع.فالمدنيات التي قامت أولا حيث المناخ والتربة وسطح الأرض يسمح بتجمع الناس وتكاثرهم بسهولة هي التي أصابتها أعراض التقهقر بشكل أظهر من المدنيات التي لم تقم إلا بعد تشاد وتنازع شديد بين أهلها لوجودهم في منطقة لا يسمح مناخها وتربتها وسطحها بتجمع الناس وتكاثرهم بسهولة، وهذا هو السر في اختلاف المدنيات بعضها عن بعض، فإن المدنيات التي نشأت حيث السكان متفقون في المشارب والعادات والمعتقدات لابد أن نتمشى نحو الرقي بخطى أوسع من المدنيات التي لم يتفق أهلوها إلا بعد نزاع طويل لاختلافهم في المشارب والعادات والمعتقدات إلا أنها لابد أن تكون أقصر عمرا منها لكونها أكثر عرضة لظهور اعراض التفاوت عليها. هذا هو الفرق بين المدنيات الأوروبية والمدنية المصرية القديمة فإن الأولى لم تنشأ في بادئ الامر من اجتماع أقوام متفقين في العادات والمعتقدات بل من اجتماع مجاميع مختلفة لكل منها مميزات خاصة حالت مدة طويلة دون انضمامها وتوحيد كامتها،

فالاغريقيون لم يتحدوا إلا بعد تشاد طويل بين العناصر التي يتكون منهم الشعب اليوناني لأن طبيعة أرض اليونان الجبلية حالت دون تجمعهم بسهولة، وعندما اتحدوا وامتنعت بينهم أسباب الحروب واتسع نطاق التبادل بينهم أخذت مدنيتهم في الظهور والتدرج حتى اعترضتها عوامل التفاوت، التي حاول ساسة الأمة عبثا تأخير فعلها بتحويل انظار المجموع إلى الحروب الخارجية، وقضت عليها، وهكذا الحال في روما، وتمتاز المدنية العصرية عن سائر المدنيات السابقة بتمشي روح المساواة مع نمو التقدم، ففي مدنيتنا ظهرت وتطورت الأفكار الديمقراطية واتسع مجال الحرية الفردية وازداد اطمئنان الناس على أنفسهم ومتاعهم ومنع الرق، ولولا ذلك لما وصلنا إلى معرفة هذه الأسرار التي ذللت لنا قوى الطبيعة، ولما وصلنا إلى هذه الدرجة العظيمة من الرقي.

كيف تتقهقر مدنيتنا الحديثة ؟

لم يقتصر بحثنا في قانون التقدم البشري على إظهار خضوع القوانين الاقتصادية السياسية التي فحصناها لقانون أرقى، بل برهن على أن جعل الأرض ملكا مشاعا بالطريقة التي أشرت بها يساعد على نهوض المدينة وأن مقاومة هذا المشروع لابد أن تدعو لتقهقرها، فإن مدنية كمدنيتنا لا يمكن أن تقف جامدة فهي إما أن تتقدم أو تتأخر إذ أنها ليست كمدنية قدماء المصريين التي كانت تهئ الرجال للمراكز التي كانت ترى وضعهم فيها وترصهم فيها كما ترص قوالب البناء بل هي شبيهة بمدنية الرومان التي انجبتها. يهزأ الناس الآن من كل قائل بوقوف مدنيتنا وتدهورها إلا أنه

واضح أن لكل مدنية أوقات نهوض وأوقات هجوع لا يشعر القوم بها في بدئها فمن هذا الذي كانت تسول له نفسه أن يحكم بابتداء عصر انحطاط روما في عصر الملك اغسطس مع ما أوجده هذا الملك من المظاهر التي تدل على ارتقاء روما، فقد حول مبانيها من الآجر إلى الرخام وتضاعفت في عصره ثروتها، وازدادت ابهتها، وكثرت جحافلها الجرارة وتهذبت أخلاق أهلها، وارتقت لغتهم وآدابهم، ولكن الحقيقة كانت كذلك، و كل من ينعم النظر فيما يجري حوله يرى رغم تقدم مدنيتنا ظاهريا بسرعة لم يعهد لها مثيل من قبل أن الأسباب التي حولت تقدم روما إلى تقهقر آخذة في الظهور والعمل فيها، فهل قضى على مدنية روما وغيرها من المدنيات سوى سوء توزيع الثروة والقوة ؟ وهذا هو ما سيقضي على مدنيتنا التي ظهر فيها هذا الداء بشكل أظهر لاسيما في الأمم التي ضربت في المدنية بسهم أوفر، حيث الأجور والأرباح آخذة في النزول باستمرار، والإيجار في صعود مستمر والأغنياء يزدادون غنى والفقراء فقرا على ممر الأيام والطبقات المتوسطة سائرة في طريق الانقراض.

لقد بينت أسباب ظهور هذا الداء وبينت سهولة مقاومته وأود الآن أن أبين كيف قد يقضي على مدنيتنا إن لم يعمل الاصلاح الذي أشرت به لاسيما وقد رسخ في أذهان الناس استحالة تأخر مدنيتنا لما استجد فيها من الأشياء المانعة للرجوع آخذين بقول جيبون الذي قال ان المدنية الحالية لا يمكن أن تنقرض لأنه لم يبق هناك همج لاكتساحها، وزاعمين ان اختراع الطباعة قد ضمن لمدنيتنا البقاء لأنه أكثر من الكتب لدرجة لا يحتمل معها ضياعها. تبين لنا أن الاجتماع مع مراعاة المساواة هو الشرط

اللازم للتقدم وهذه هي الوجهة التي اتخذتها مدنيتنا منذ ظهورها عقب العصور المظلمة التي أعقبت سقوط الدولة الرومانية الغربية، فقد تمشت الحكومات نحو ايجاد المساواة السياسية والقانونية بالغاء الرق، وحذف امتيازات الطبقات والامتيازات الوراثية، واستبدال الانظمة الاستبدادية بانظمة نيابية ومنح حرية الاعتقاد والمحافظة على النفس والمتاع للفقير والغني والضعيف والقوي على حد سواء، وتوسيع نطاق حرية العمل والقول والصحافة، ولا يخرج تاريخ مدنيتنا الحديثة عن كونه تاريخ مصادمات بين القوى العاملة لايجاد هذه الأشياء والقوى المضادة لها، فحيث خرجت القوى العاملة لايجاد هذه الأشياء فائزة نهضت المدنية وارتقت، وحيث فشلت أخذت المدنية في التقهقر، وقد تجلى هذا الميل بأجلى مظاهره في الجمهورية الامريكية حيث أصبح الكل متساوين في الحقوق السياسية والقانونية وحيث أصبح لا يخشى من قيام حكومة بيروقراطية وصار لا فرق بين الأديان، وأصبح كل غلام يأمل أن يكون رئيسا للجمهورية يوما من الأيام، وأصبح لكل فرد صوت في الشئون العامة وهذا الميل ليس قاصرا على الولايات المتحدة بل ظاهرا في جميع أمم أوروبا، ولا يرجع تفاوتها في هذه الوجهة إلا للزمن.. كانت نتائج هذا الميل في بادئ الأمر في أمريكا توزع الثروة والقوة بنظام أقرب ما يكون للعدالة والمساواة، لأن سوء توزيع الثروة لا يمكن أن ينشأ في بلد فقيرة في عدد السكان كما كان الحال في أمريكا في بادئ الأمر إلا من عدم التسوية بين الأفراد في الحقوق الشخصية، ولا يظهر التفاوت الذي ينتج من تحويل الأراضي من حيازة المجموع لحيازة الأفراد إلا بازدياد عدد الأهلين، إلا أنه

ظهر الآن أن المساواة المطلقة في الحقوق السياسية لا تمنع من نفسها الميل إلى تفاوت الناس الناشئ من احتكار الأراضي، كما ظهر أن المساواة في الحقوق السياسية مع تفاوت الناس المطرد في الثروة لا يفضي إلا إلى الفوضى أو إلى استبداد منظم فإنه بمنح الجميع حق الانتخاب مع تفاوتهم في الثراء نعطي حقا لمن لا يحسن التصرف به لفقره الذي قد يدعوه لبيع صوته لمن يقدم أكبر عطاء فيه، وحكومة تدار فيها الأمور بهذا الشكل لا يمكن أن يستقيم حالها. ومن هذا يتضح لنا أنه حيث الثروة موزعة توزيعا عادلا يكون تقدم الأمة بقدر تغلغلها في الديمقراطية وحيث الثروة موزعة توزيعا سيئا يكون تقهقر الأمة بقدر تغلغلها في الديمقراطيه فإنه لا جدال في أن منح حق الانتخاب لشحاذي الأمة ومعدميها الذين قد ملأ البؤس نفوسهم سخطا على الهيئة الاجتماعية لهو بمثابة صب البترول على هرة واشعالها وتركها تمرح في حقول الحنطة أو بمثابة فقء عيني شمشون وتمكينه من لف أذرعه حول عمد الحياة الاجتماعية. قد تصادف الحكومة الوراثية أو الحكومات التي ينتخب ملوكها بالقرعة "كان هذا النظام متبعا في بعض الأمم القديمة " ملوكا على جانب عظيم من العقل والحكمة أما الحكومات الديمقراطيه الفاسدة فلا يمكن أن يقع اختيارها على من ترفعه لمنصة الحكم بها إلا كل فاسد منحط فقد أصبح الشرف والوطنية في كفتي ميزان لا يرجح أحدهما غير فساد الذمة والضمير وعندما يرى الناس الرذيلة في صعود لا يحجمون عن اتباعها فلا يمضي طويل زمن حتى تفسد أخلاق الشعب برمته، أن أخص مميزات الحكومات الهمجية هو عدم مراعاة التسوية بين أهليها في المحافظة على النفس والمتاع حتى أنها كانت تعتبر

القرصنة والسرقة والاتجار بالرقيق ومطالبة الغير بضريبة في نظير حمايته من الأمور المشروعة وكان المفروض أن تكون مدنيتنا بريئة من هذه العيوب إلا أننا لو نظرنا حولنا لوجدنا من المتيسر لكل ذي مال له شغف باراقة الدماء أن يقتل من يشاء في قلب أكبر مدينة من مدننا وهو واثق من أن عقابه لا يتعدى حبسه مدة قصيرة والحكم عليه بغرامة تتناسب مع رأس ماله وقيمة ضحيته وحبذا لو دفع هذا المبلغ لأسرة القتيل التي فقدت عميدها أو للحكومة التي فقدت أحد رجالها إلا أنه يتسرب لجيوب المحامين الذين يعرفون كيف يطيلون زمن القضية وكيف يختلقون الأدلة ويجمعون الشهود وكيف يخلقون الشقاق بين المحلفين، وكذلك الحال مع السارق فإن خسارته لا تتجاوز جزءا مما أغتاله إذا وفقت الحكومة للاهتداء للمكان الذي أخفى فيه ما سرقه فإذا لم توفق فاز به وإن كانت جريمته واقعة على من ائتمنوه أو على أرملة أو قاصر، وهذا ظاهر في كل جهة لاسيما في البلاد التي قطعت شوطا كبيرا في سبيل الرقي واشتد فيها تفاوت الناس، فإذا لم يكن هذا رجوعا للهمجية فما هو إذن ؟ يستبعد الناس تدهور المدنية إلى الحالة الهمجية الأولى وانقراض العلوم واحجام الناس عن القراءة ولكن إذا نظرنا حولنا لا نلبث أن نرى أن العالم يجتاز أزمة خطيرة واننا في بدء دور انقلاب خطير وحسبنا دليلا على ابتداء هذا الدور ما نراه الآن من الأزمات الصناعية التي تنتاب الحركة الانتاجية من وقت لآخر فتزيد الفقراء فقرا وتوسع مسافة الخلف بين الأغنياء والفقراء على مر الأيام من جراء احتكار الأراضي، ومن انتشار الفقر والاجرام والأمراض الناشئة من قلة الغذاء وسوء المأوى وخور القوة من جراء الاشتغال بأعمال غير صحية، ومن

تشغيل الغلمان وهم صغار ومن اجرام النساء من جراء الفقر ومن زوال الآمال الكبار في الحياة.

فهل هذه الظواهر تشير إلى مدنية آخذة في التقدم ؟ كلا فعندما تندفع مياه البحر أثناء المد في نهر أوجون لا تتقهقر دفعة واحدة بل تبقى جارية وإن كانت آخذة في التراجع وعندما تتجاوز الشمس خط الزوال قد لا يشعر أحد بذلك لأنه لا دليل على تجاوزها إلا بتضائل الظلال، ولكن كما أنه من المحقق أن المياه بعد استكمال المد لابد أن تتراجع بأجمعها وأن الشمس بعد أن تتجاوز خط الزوال لابد أن تغرب وتترك العالم في ظلام حالك فإنه من المحقق أن المعلومات وإن كانت تزداد الآن والمخترعات تتراكم وممالك جديدة تتكون ومدن عديدة تتسع فإن المدنيه آخذة في التراجع، وحسبنا دليلا على ذلك ازدياد سجوننا ومستشفياتنا وملاجئنا على ممر الأيام، وهناك ظواهر أخرى تشير إلى ما سيكون عليه حال مدنيتنا في قادم الأيام فإن السخط الذي انتشر بين الناس وانتقاض العمال على النظام الاجتماعي وتحفزهم للثروة، وتضعضع العقيدة الدينية في النفوس وسعي الناس في هدم الأديان مع عدم اجتهادهم في ايجاد ما يحل محلها مع أهمية الديانات التي تدعو للاعتقاد بوجود آله عادل وحياة أخرى لما لهذا من التأثير الحسن في نفوس البشر، هذه الظواهر التي تظهر إلا قبيل الانقلابات الخطيرة في العالم كما سبق أن ظهرت قبيل الثورة الفرنسية تشير إلى قرب وقوع انقلاب خطير، وإن كان من المتعذر التكهن بمصيره فالعالم الآن على مفترق الطرق فهو أما ان يندفع للأمام نحو مدنية أرقى وأما أن يرجع للوراء نحو نوع جديد من الهمجية.

الحقيقة الأساسية

حسبنا دليلا على صحة استنتاجنا ظهور الحقيقة التي أفضى إليها بحثنا الاقتصادي السياسي في تطورات الأمم والمدنيات، هذه الحقيقة التي قد تكون نذير سوء للعالم أو قد تكون عكس ذلك، فإن المساوئ الناجمة عن سوء توزيع الثروة، وتفاقم هذه المساوئ كلما جد المجتمع في الرقي لابد وأن تعرقل سيره وتوقفه إن لم نتداركه بالإصلاح، لأن هذه المساوئ لا تتلاشى من نفسها بل لابد من اجتثاث جذورها وإلا تفاقمت وهوت بمدنيتنا إلى وهدة الهمجية الأولى، هذا إلى ما تشير إليه هذه الحقيقة من أن هذه المساوئ ليست نتيجة قوانين الطبيعة بل نتيجة سوء النظام الاجتماعي الخارج على جميع القوانين الطبيعية وأنه بأزالة هذه المساوئ تتوافر أسباب التقدم وتتهيأ طرق المدنية، إن جميع المساوئ التي يئن منها العالم والتي لا ترجع إلا لتفاقم الفقر رغم ازدياد الثروة العامة لا ترجع إلا إلى انكار الناس للعدالة فإنه لخروج على العدالة الطبيعية احتكار فريق من البشر لمصادر الثروة التي وهبتها الطبيعة للجميع على السواء وما دمنا لا نعترف بهذا القانون الذي يظهر لنا أنه هو القانون الفذ الذي يسير الكون بمقتضاه فمحال أن ينتظم حال مدنيتنا. إن الاصلاح الذي أشير به يتفق مع كل ما هو مستحسن سياسيا واجتماعيا وخلقيا لدرجة يصح معها القول بأنه اصلاح كامل إذ بايجاده يتيسر تنفيذ سائر الاصلاحات الأخرى، وما هو إلا تنفيذ للتصريح الذي ورد في اعلان الاستقلال الآتي : " يخلق الناس وهم سواء ويولدون وهم مزودون بحقوق ثابتة وأن من حقهم أن يعيشوا وأن يكونوا أحرارا وأن يسعوا للحصول على السعادة "، فهل

تتفق هذه الحقوق مع ما هو حاصل الآن من سوء توزيع الأراضي وهل يعوض على الناس الاعتراف لهم بالمساواة في الحقوق السياسية ما فقدوه من جراء حرمانهم من التمتع بهبات الطبيعة ؟ كلا، فإن التحرير السياسي مع انكار حق الانتفاع بالأرض لا يجعل الناس مع تزايد عددهم وانتشار المخترعات أحرارا إلا في منافسة بعضهم بعضا للحصول على عمل يرتزقون منه، هذه هي الحقيقة التي ينكرها الناس والتي كان نتيجة انكارها ازدحام شوارعنا بالمتسولين، وعجز مدارسنا عن مقاومة الجهل الذي يولده الفقر، وبيع المنتخبين أصواتهم وذممهم لأصحاب الأموال، واغتصاب زعماء الغوغاء مراكز الساسة، ورجحان كفة المال على كفة العدالة، وامتلاء المراكز الرفيعة بمن ليس في نفوسهم ذرة من الفضيلة. إننا نعظم الحرية ونتغنى بأناشيدها إلا أننا رغم ذلك لا نثق بها ولو وثقنا بها لوصلنا إلى ما نتوق إليه من السعادة لأن الحرية معناها العدالة والعدالة هي القانون الطبيعي، قانون الصحة والتناسب والقوة والاخاء والتضامن.فالذين يرون أننا قد نلنا الحرية بأتم معانيها بالغاء الامتيازات الوراثيه، وبنيل الجميع حق الانتخاب، ولا يرون أن للحرية دخلا كبيرا في أعمال البشر اليومية يجهلون عظم الحرية وجلالها التي لم يتغن بها الشعراء عبثا ولم يضح الشهداء حياتهم من أجلها اعتباطا إذ الحرية هي شمس الحياة، فكما أن الشمس هي مصدر النور والحركة للعالم كذاك الحرية هي مبعث الحياة والعرفان للبشر.

يتكلم الناس عن الحرية كأنها شئ قائم بذاته لا علاقة له بالفضيلة والغنى والعلم والاختراع وقوى الأمم والاستقلال القومي وفاتهم أنها مصدر هذه الاشياء كلها فهي للفضيلة كالضوء للون، وللثروة كحرارة الشمس

للنبات، وللعم كالعين للنظر وهي الوازعة على الاختراع، والمكونة لقوة الأمة، وروح استقلالها القومي، فحيث تبزع الحرية لابد ان تظهر الفضيلة وتزداد الثروة ويتسع نطاق العالم وتتوالى المخترعات وحيث تغيب تغيب معها هذه الأشياء إن أنظمتنا الاجتماعية مبنية على أساس فاسد ظالم، إذ بالسماح لفرد بامتلاك أرض يقيم عليها أناس غيره يستمدون منها حاجياتهم نجعله سيدا له مطلق التصرف في أحوالهم ومعيشتهم ونجعلهم عبيدا لديه لدرجة تزداد كلما ازداد التقدم، هذا هو السر في فساد انظمتنا وابتئاس الفئة العاملة وسط الرخاء المتزايد، هذا هو الذي جعل حرية هذه القرون وبالا ونقمة على البشر والذي لابد أن يقضي على أنظمتنا الديمقراطيه ويحولها إلى فوضى، هذا هو الذي حشر سواد الناس في مساكن غير صحية، والذي ملأ السجون وأمكنة الدعارة والذي ملأ نفوس البشر جشعا وحسدا والذي سلب النساء جمالهن والأطفال حبورهم، فمدنية منحطة كهذه لا يمكن أن تدوم، فقوانين الكون تنافيها، وأطلال المدنيات البائدة برهان على قرب زوالها ونفوس البشر الحساسة شاعرة باقتراب ساعتها وليس نزوع الناس للإحسان واسداء المعونة لمن هم في حاجة إليها هو كل ما يدعو الناس لإصلاح هذا الحال، بل العدالة نفسها تهيب بنا أن نبادر لإجراء هذا الاصلاح، العدالة نفسها التي لا يمكن انكارها، والتي لا يمكن الخروج على أوامرها. العدالة التي تحمل مع قسطاسها سيفا مسلطا تدك به عنق كل من يزوغ عن أحكامها. فهل تقنع العدالة بما نقيمه من المعابد مع ترك الأطفال يصيحون من ألم الجوع والأمهات المتهوكة القوى تبكي من الفقر ؟ إنه لكفر أن تنسب للخالق ما في هذا العالم من ظلم وألم

وشقاء فهذه المساوئ لا ترجع إلا إلى ظلمنا وسوء تصرفنا فالخالق سبحانه يمطر علينا الخيرات مدرارا وإنما نحن كالخنازير ندوسها باقدامنا في تزاحمنا عليها. في وسط مدنيتنا من الآلام والاحتياج ما يؤلم كل نفس حساسة فهل يحملنا تبجحنا على التطلع للخالق لاستنزال رحمته، وهب أن الخالق سبحانه قد سمع صراخنا وأجاب دعوتنا فامر الشمس أن تزيد ضياءها والأشجار والحيوانات أن تضاعف نتاجها فهل هذا بمخلص الناس من بؤسهم ؟ كلا – فإن جميع هذه النعم لا يمكن أن ينتفع بها الناس إلا إذا مرت على الأرض وما دامت الأرض في حيازة نفر قليل من البشر فإن جميع هذه النعم الفائضة تقع في قبضة أصحابها ولا ينتج عن هذا الفيض الكريم سوى ارتفاع الاجارات وهبوط الاجور.

ليس هذا مجرد خيال أو استنتاج من نظريات الاقتصاد السياسي بل مسألة واقعة تحت مشاهداتنا ألم تضاعف المخترعات التي ما هي إلا الهام من الخالق نتاج الكون لدرجة ما كان يتصورها أحد من البشر ومع ذلك فماذا كانت النتيجة ؟ ألم تكن نتيجة ذلك ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقرا ؟ فهل يصح أن يترك هذا التعسف في اقتسام خيرات الله بدون عقاب أم هل يعد الناس حرمان العامل من ثمرة اتعابه وترك الاغنياء يغتصبون نتيجة كد غيرهم من المسائل البسيطة ؟ انظر إلى التاريخ تجد أن الطبيعة لم تغتفر هذا الجرم ؟ انظر إلى حياتنا الاجتماعيه الآن ألا نراها متداعية البنيان ؟ هذا هو جزاء خروجنا على العدالة الطبيعية، لقد دخل العالم باستكشاف البخار والكهرباء قوى جديدة أما ان تلزمنا بالنهوض نحو مستو أعلى أو تقضي علينا كما قضت على مدنيات بالانقراض وليس من

أصالة الرأي اعتبار الاضطرابات الأهلية التي يتعاقب تمثيلها أمامنا كل يوم مجرد اضطرابات وقتية لا تأثير لها في مجرى الأحوال فإن بين المبادئ الديمقراطيه والمبادئ الارستقراطيه حربا عوانا لا وقوف لها إلا بانتصار أحد الفريقين، وانه لمن المستحيل استمرارنا في منح الناس حق الانتخاب وحرمانهم في الوقت ذاته من الضروريات، ومن المستحيل المداومة على تعليم البنات والأولاد وحرمانهم في الوقت نفسه من عمل يرتزقون منه، ومن المعتذر أيضا الدأب على التصريح بحقوق الإنسان المقدسة مع حرمانه من نعم الخالق.

فهلا يليق بنا قبل فوات الفرصة أن نركن للعدالة ونؤمن بأحكامها فإذا فعلنا ذلك وجدير بنا أن نفعل زالت الأخطار التي تتوعد مدنيتنا واستحالت العوامل الهادمة لمدنيتنا إلى عوامل مشيدة.

الخاتمة

مسألة الحياة الفردية

إن القضايا التي فحصناها تقودنا إلى البحث في مسألة أعلى وأعوص إذ خلف الحياة الاجتماعية تقع مسألة الحياة الفردية التي يستبعد على أي باحث في الحياة الاجتماعية أن يتم بحثه بدون أن يتسرب ذهنه إليها إلا أنه من المتعذر علي اعطاء هذه النقطة حقها من البحث، وحسبي أن أشير إليها تاركا فحصها لمن يأتي بعدي ممن تطابق أفكارهم أفكاري وممن قد عولوا على أن ينضموا لزمرة المدافعين عن الحقوق البشرية. إن الحقيقة ينتظر أن تصادف قبولا سريعا وإلا لظهرت للناس منذ زمن طويل ولما طمست معالمها طول هذه المدة، غير أن هذا لا يدعو لليأس، فإنها لابد أن تجد انصارا مستعدين لبذل حياتهم من أجل نصرتها، ولا مراء في أن الفوز سيكون نصيبها مهما طال أمد اخفائها، و معروف ان الذين يتصدون لتخفيف المساوئ الناشئة من سوء النظام الاجتماعي لا يمضون حياتهم في سعاده وهناءة لما يصادفهم من العقبات ولما يحل بهم من الآلام إلا ان هذا ليس في احجامهم عن القيام لاصلاح المجتمع فليس ضعف النار وخور عزيمتهم هو الذي يقعد بهم عن التصدي لهذا العمل بل اعتقادهم بضياع جهودهم عبثا ولو تروا قليلا لتبين لهم فساد زعمهم.

لقد نشر مرارا على الأرض علم الحق والعدالة الا انه لم يلبث ان

طوى وديس بالاقدام حاملا آثار دماء اريقت حوله وخرجت قوى الباطل والظلم منتصرة ظافرة ولكن هل هذا داع لاحجام الناس عن الانتصار للحق ؟ إن الذين يرون الحق ويودون تتبعه والذين يميلون للعدالة ويودون الانضواء تحت لوائها يخطئون إذا انتظروا الحصول على السعادة والنجاح في هذه الحياة، ولو كان هذا قصدهم لكان خيرا لهم أن يتنكبوا هذا الطريق المحفوف بالمصاعب والآلام وفقد كان جزاء سقراط ان مات مسموما وجزاء جراكوس ان مات مضروبا بالعصى وجزاء المسيح أكبر مصلح في العالم إن مات مصلوبا وقد غصت سجون روسيا بالمصلحين وكل يوم ترسل روسيا أفواجا من رجال ونساء إلى مجامل سيبريا لا لسبب سوى تفانيهم في خدمة بني وطنهم، وكم غير هؤلاء يموتون بؤسا وشقاءا بعيدين عن الأهل والأوطان لا لسبب سوى انتصارهم للحق والعدالة، هذا ما نراه ولكن هل نرى كل شئ ؟ لقد وقع نظري أثناء كتابتي الآن على صحيفة فيها خبر اعدام ثلاثة من العدميين الروسيين فهل تظنون ان حياة هؤلاء قد انتهت كما تزعم الحكومة الروسية ؟ كلا إن التطلع لحياة ثانية أمر طبيعي متأصل في نفوس البشر وكان المعقول أن ينمو هذا الشعور بنمو الافكار والمعلومات إذ ما من أحد أقدر على معرفة أسرار الكون والوقوف على عظمته أكثر ممن قد ألموا بطرف منها وتبين لهم عظم الكون ولا نهايته، الا أن هذا الاعتقاد قد أخذ في التلاشي عند فريق يتزايد من يوم لآخر مع أنه ليس هناك دليل واحد يمكن إقامته على صحة زعمهم وإذا بحثنا عن الأسباب التي حملت هؤلاء على انكار هذه العقيدة لا نجدها فيما أظهرته العلوم من ظواهر الكون بل في التعاليم الاقتصادية السياسية التي انتشرت

وذاعت بين الناس، هذه التعاليم التي أتت بهذه الفكرة الغريبة وهي أن هناك نزوعا مستمرا لانتاج البشر بسرعة تفوق السرعة التي يمكن الطبيعة بها انتاج ما تسد به رمقهم والقائلة بأن مساوي البشر وآلامهم ليست إلا نتيجة فعل النواميس الطبيعية وناموس الرقي البشري، والذاهبة إلى أن التقدم البشري ليس تقدما في طبيعة الأفراد بل تقدما في النوع البشري، هذه المبادئ التي قوبلت بالتسليم من الجميع كأنها حقائق ثابتة، قد فعلت أكثر مما فعلته العلوم الطبيعية، إذ جعلت الفرد عديم الأهمية في رقي النوع البشري فقضت على كل فكرة بأن الطبيعة ترعاه وتهتم بأمره فأدى ذلك إلى انحطاط أخلاق المجموع.

وإنه لمن المتعذر التوفيق بين ما أتى به الدين من خلود الفرد وما أتى به علم الاقتصاد القائل بأن الطبيعة لا تهتم بالفرد بدليل اسرافها في اهلاك البشر بايجاد أقوام لا مجال لهم للعيش على الأرض، من المتعذر التوفيق بين فكرة وجود آله عادل كريم والاعتقاد بأن مساوئ الناس وآلامهم راجعة إلى قوانين الطبيعة وحسب، فلا غرابة إذا أخذ الناس بعد ذلك في انكار حياة ثانية مع ما لهذه العقيدة من التأثير الحسن في حياة الفرد لاسيما عند اشتداد المصائب وحلول الكروب، ولقد أظهرنا في بحثنا فساد هذه المبادئ وبينا ان الأهلين لا يتجاوزون الحد الذي تستطيع فيه الطبيعة امدادهم بما يحتاجون إليه وأظهرنا ان آلام الناس ليست راجعة إلى تعسف القوانين الطبيعية بل إلى تعسف الناس ورفضهم الاذعان لأوامر الطبيعة.

ينظر كثير من الناس إلى علم الاقتصاد شزرا لما يرون في مبادئه من الامور المنفرة وما هذا لأنه علم ضار بل لما في أصوله من النظريات

الفاسدة ولما في قضاياه من التفكك المعيب ولانحراف واضعيه عن جادة الصواب والحق أما الاقتصاد السياسي كما أبسطه أنا فهو علم مبشر جذاب فإن القوانين التي تضبط الانتاج وتوزيع الثروة تظهر إذا فهمت تماما ان المظالم الواقعة في النظام الاجتماعي ليست من الأمور التي لا مفر منها بل من الأمور التي يسهل تجنبها وانه من الممكن ايجاد نظام اجتماعي لا مجال فيه للفقر والاحتياج وحيث المجال يسمح برقي كل فرد إلى الدرجة التي يتطلع إليها، فإذا ما تبين للناس أن النظام الاجتماعي غير خاضع لقوة غشومة أو إلى قضاء ظالم بل لقانون ثابت حدب على النوع البشري، وان الإرادة البشرية هي العامل الأكبر في حياة الفرد وان سعادة الناس وشقاءهم راجعة إليهم وأن القانون الاقتصادي يتمشى مع القانون الاخلاقي جنبا لجنب وان كنه الحياة البشرية التي يصل إليها العقل البشري بعد مجهودات عنيفة لا تخرج عما كان يشعر به من تلقاء نفسه في بادئ الأمر امتلأت حياتهم سعادة وحبورا ووثق كل امرئ بأن حياة هؤلاء الملايين من البشر الذين اجتازوا هذه الدنيا بآلامهم وأفراحهم وآمالهم ومخاوفهم لم تكن خالية من معنى.

إن الحقيقة الكبرى التي أظهرتها العلوم الطبيعية في جميع فروعها هي عمومية النواميس الطبيعية، ففي أي جهة يقع نظر الفلكي على ظاهرة من الظواهر سواء أكانت سقوط تفاحة من شجرتها أو سقوط نيزك من نيازك السماء لا يرى سوى فعل قانون واحد يعمل على وتيرة واحدة فيما كبر من الأشياء وما صغر، فإذا ما وقع بصره على ظاهرة لا تنطبق على قانونه كأن رأى وهو يرصد كوكبا كوكبا آخر لا يعرف مداره وغير منظور مروره

بهذه النقطة فإنه لا يبادر بالحكم بشذوذ هذا الكوكب الجديد بل يفرض خضوعه للقانون العام ثم يعمل حسابه على هذا الاعتبار وبعد مضي أجيال أو قرون تتجلى صحة حسابه.

كذلك إذا فحصنا القوانين التي تضبط الحياة البشرية نجدها تعمل على وتيرة واحدة في المجاميع الكبيرة والصغيرة ونجد أن ما كنا نعتبره في بادئ الأمر اختلافات ما هي إلا ظواهر مختلفة للناموس نفسه، ونجد أينما ولينا وجوهنا أن القانون الاجتماعي والقانون الاخلاقي منطبقان، أي ان في حياة المجاميع كما في حياة الأفراد لابد أن يصادف الظالم جزاءه والعادل ثوابه، نعم قد لا نشاهد ذلك في حياة الأفراد وكثيرا ما يترك الظالم متمتعا بثمار ظلمه والعادل محروما من نعم الطبيعة ولكن هل هذا يدعونا للقول بأن القانون الذي يضبط الحياة الاجتماعية لا ينطبق على الحياة الفردية أم الأليق بنا أن نقول أننا لا نرى إلا جزءا صغيرا من حياة الفرد ؟

الفهرس